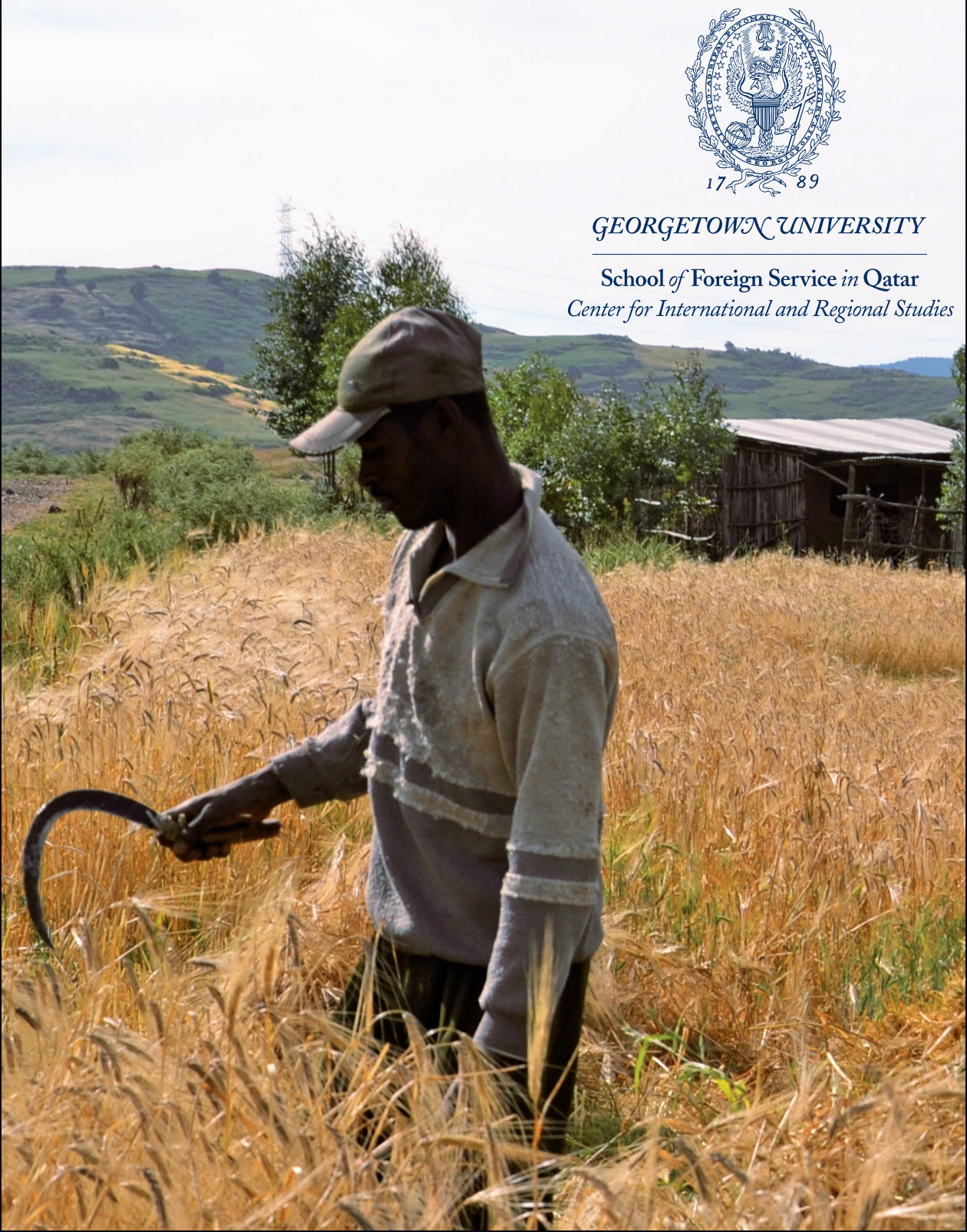




GEORGETOWN UNIVERSITY

School of Foreign Service in Qatar
Center for International and Regional Studies



استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج

حالة إثيوبيا
تقرير موجز

نبذة عن كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون في قطر

تأسست جامعة جورجيتاون في عام ١٧٨٩، وهي جامعة بحثية دولية مرموقة تضع الطالب في قلب اهتمامها، وتوفر برامج بكالوريوس ودراسات عليا وبرامج مهنية راقية تسهم في إعداد الجيل القادم من المواطنين العالميين القادرين على قيادة وإحداث تغيير إيجابي في العالم. وينتمي إلى جامعة جورجيتاون مجموعة متميزة من الطلاب والأساتذة والخريجين والمهنيين الذين يكرسون أنفسهم لإفادة العالم من التطبيقات العملية للبحوث والدراسات والأفكار والخدمات.

تأسست كلية إدموند والش للشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون في عام ١٩١٩، وهي مؤسسة تعليمية رائدة في مجال الشؤون الدولية تقدم لطلابها في كل من واشنطن والدوحة مستوى رصين من التعليم يجمع بين النظرية والتطبيق ويرسخ في الطلاب قيم الاجتهاد - رجالاً ونساء - في خدمة الآخرين. ولدى الطلاب الذين يدرسون في كلية إدموند والش للشؤون الدولية بالذات فرصة الاختيار بين دراسة الثقافة والسياسة (CULP)، أو السياسة الدولية (IPOL)، أو الاقتصاد الدولي (IECO)، أو التاريخ الدولي (IHIST)، أو الحصول على شهادات في الدراسات الأمريكية أو الدراسات العربية والإقليمية.

للمزيد من المعلومات عن كلية الشؤون الدولية في قطر، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني qatar.sfs.georgetown.edu

نبذة عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية

يعد مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون في قطر، والذي تم إنشاؤه عام ٢٠٠٥، من أوائل المعاهد البحثية المتخصصة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية، وذلك من خلال الحوار وتبادل الأفكار، والبحث والمنح الدراسية، والعمل مع الدارسين وصناع الرأي والمهنيين والناشطين على الصعيدين المحلي والدولي.

استرشاداً بمبادئ التميز الأكاديمي والمشاركة المجتمعية، وتبنياً لرؤية تقديمية، تدور الرسالة التي يتبناها المركز حول خمسة أهداف رئيسية:

- توفير محفل للمنح الدراسية والبحث حول الشؤون الدولية والإقليمية.
- تشجيع البحث المتعمق وتبادل الأفكار.
- تعزيز إجراء حوار مستنير بين الطلاب والدارسين والمهنيين في مجال الشؤون الدولية.
- تسهيل تدفق الأفكار والمعرفة دون قيود من خلال نشر الإنتاج البحثي للمركز، وعقد المؤتمرات والندوات، وإقامة ورش عمل مخصصة لتحليل معضلات القرن الحادي والعشرين.
- المشاركة في أنشطة تواصلية مع مجموعة واسعة من الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

للمزيد من المعلومات عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني cirs.georgetown.edu

نبذة عن مؤسسة قطر – لإطلاق قدرات الإنسان

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع منظمة خاصة غير ربحية تدعم دولة قطر في مسيرة تحول اقتصادها المعتمد على الكربون إلى اقتصاد معرفي من خلال إطلاق قدرات الإنسان، بما يعود بالنفع على دولة قطر والعالم بأكمله.

تأسست مؤسسة قطر سنة 1995 بمبادرة كريمة من صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتتولى صاحبة السمو الشقيقة موزا بنت ناصر رئاسة مجلس إدارتها.

تلتزم مؤسسة قطر بتحقيق مهمتها الاستراتيجية ذات الفروع الثلاثية الشاملة للتعليم، والبحوث والعلوم، وتنمية المجتمع من خلال إنشاء قطاع للتعليم يجذب ويستقطب أرقى الجامعات العالمية إلى دولة قطر لتمكين الشباب من اكتساب المهارات والسلوكيات الضرورية لاقتصادٍ مبنٍ على المعرفة. كما تدعم الابتكار والتكنولوجيا عن طريق استخلاص الحلول المبتكرة من المجالات العلمية الأساسية. وتسهم المؤسسة أيضاً في إنشاء مجتمع متطور وتعزيز الحياة الثقافية والحفاظ على التراث وتلبية الاحتياجات المباشرة للمجتمع.

للحصول على كافة مبادرات مؤسسة قطر ومشاريعها، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.qf.org.qa

يتاح نشر هذا التقرير من خلال الدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج حالة إثيوبيا

© ٢٠١٤ مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

تقرير موجز رقم ٨
ISSN 2227-1694

نبذة عن الكاتب

بنجامين شيبيرد طالب دكتوراه في البرنامج البحثي حول الأمن الغذائي في مركز دراسات الأمن الدولي التابع لجامعة سدني. ينظر شيبيرد في أطروحته في الاستثمارات الأجنبية في مجال تنمية الزراعة كاستراتيجية أمن غذائي لبلدان كدول الخليج، وكان شيبيرد باحث زميل عام ٢٠١٠ في مركز دراسات الأمن غير التقليدي في آسيا، والقائم في سنغافورة، وقد عمل لمدة ثلاثة أشهر خلال هذه الفترة في مانिला، وكان قد نال عام ٢٠٠٩ جائزة (Bull Prize) التي تمنحها جامعة سدني لمنحة الدراسات العليا في السياسة الدولية.

نبذة عن المبادرة البحثية في مركز الدراسات الدولية والإقليمية

على الرغم من الاهتمام الإقليمي البالغ بالأمن الغذائي والسيادة الغذائية، قليلة جداً هي المعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع في ما يتصل بالشرق الأوسط، ومن المسلم به على نطاق واسع بأنه تنقص المعلومات المتاحة حول هذا الشأن بحيث يستند إليها تحليل سليم، وهذا الشح في المعلومات وعدم موثوقيتها يعنيان أن الأعمال الأكاديمية حول الأمن الغذائي في هذه المنطقة تبقى محدودة أو حتى معدومة، وأن اعتماد نهج علمي إزاء هذه المسألة قيم وملامح في توقيتته على السواء. إذ وضع مركز الدراسات الدولية والإقليمية هذا الهدف نصب عينيه، أطلق مبادرة بحثية بعنوان "الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط"، وعقد اجتماعات ضمن مجموعات عمل لمناقشة هذا الموضوع.

يهدف مركز الدراسات الدولية والإقليمية إلى المساهمة في المعارف المتوفرة عن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في المنطقة من خلال دعم البحوث الأصلية حول الموضوع، وتمويل المشاريع البحثية الأساسية المستندة إلى التجارب من أجل سد الثغرة في الإنتاج الأدبي. في إطار المبادرة الأوسع نطاقاً، أنشأ مركز الدراسات الدولية والإقليمية منتدى علمي لدراسة المواضيع الرئيسية في مجال الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، ومن خلال اجتماعات بحثية منتظمة عقدت تحت رعاية مركز الدراسات الدولية والإقليمية، تمكن متلقو المنح من مشاركة نتائج أبحاثهم مع غيرهم من الأكاديميين، وصانعي السياسات، والمهنيين.

يشكل هذا التقرير جزء من مشروع بحثي أكبر يموله مركز الدراسات الدولية والإقليمية حول "الاستراتيجيات الخارجية للأمن الغذائي: المخاطر والفرص لدول الخليج" من إعداد ماري آن تيترو من جامعة ترنتي، وبنجامين شيبيرد من جامعة سدني، وديبورا ل. ويلر من الأكاديمية البحرية في الولايات المتحدة. يدرس هذا المشروع عدة دول خليجية تبحث عن أراضٍ زراعية في بلدان نامية، وتتيح هذه الاستراتيجية إمكانية تأمين إمدادات غذائية موثوقة في الأجل الطويل، ولكنها تعرضت للانتقاد بأنها قد تؤدي إلى استغلال المجتمعات المحلية في البلدان المضيفة. ينظر هذا المشروع في حالتين من حالات الاستثمارات في الأراضي الزراعية من جانب دول الخليج في البلدان النامية من أجل وضع تكهن طويل الأجل لهذه الاستراتيجية التي تُنفذ في الخارج، والأسئلة المطروحة هي التالية: ما هي المخاطر التي تنشأ بالنسبة إلى المستثمرين في دول الخليج عند محاولة تنفيذها؟ وما الذي قد يزيد احتمالات النجاح في الأجل الطويل؟

شكر

نتوجه بالشكر إلى مركز الدراسات الدولية والإقليمية في كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون في قطر، الذي مول العمل الميداني في هذا المشروع كجزء من مبادرته البحثية حول "الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط". يشكل هذا العمل الميداني جزء من بحوث الدكتوراه التي يجريها بنجامين شيبيرد في عمليات شراء الأراضي الأجنبية كاستراتيجية للأمن الغذائي في دول الخليج، وسيتم تحليل البيانات المقدمة بمزيد من التفاصيل في هذا التقرير.

ملاحظة عن الترجمة

هذا العمل نسخة مترجمة عن التقرير الأصلي الذي تم نشره باللغة الإنجليزية عام ٢٠١٣، وقد تم الحفاظ على عناوين الأعمال المقتبسة في الهوامش وفي البيبلوغرافيا باللغة الإنجليزية ليسهل على القارئ تحري المصادر المستخدمة. للحصول على التقرير الأصلي باللغة الإنجليزية، يرجى زيارة الرابط: <https://repository.library.georgetown.edu/handle/10822/558319>

استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج

حالة إثيوبيا

تم إعداد هذا التقرير عبر استخدام البيانات التي تمخضت عن العمل الميداني في إثيوبيا، ويسعى إلى تقييم البلاد كمصدر محتمل وطويل الأجل للمواد الزراعية الأساسية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، كجزء من استراتيجياتها في مجال السياسة الوطنية للأمن الغذائي.

أجري هذا البحث في إطار المبادرة البحثية بعنوان "الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط"، بتمويل كريم من مركز الدراسات الدولية والإقليمية في كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون في قطر، ونظر المشروع في حالة كل من إثيوبيا وكمبوديا كهدفين محتملين بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في ما يخص الاستثمار في الأراضي الزراعية. أما هذا التقرير فيركز على إثيوبيا، في حين يعرض تقرير آخر مماثل الحالة في كمبوديا^١ ويمكن الاطلاع على جميع استنتاجات هذا المشروع في كتاب "الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط" الذي سيصدر قريباً عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية.

الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليهما التقريران هو أن حيازة أراضٍ زراعية في البلدان النامية مثل إثيوبيا وكمبوديا تشكل استراتيجية سيئة وخطرة في ما يخص هدف تأمين إمدادات غذائية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويعزى السبب إلى أن نُهجاً مماثلة تميل إلى تجريد السكان في المجتمعات المحلية من ممتلكاتهم، وتصيبهم بالأذى، أو تفقرهم، كما أنها تعرض استمرارية المشاريع إلى الخطر. كذلك، يسلط هذا التقرير الضوء على فرص الاستثمار في القطاع الزراعي في إثيوبيا، وهذه الفرص تدعم بدورها الإحياء بأن الاستثمار في الحيازات الزراعية الصغيرة عوضاً عن الكبيرة منها يوفر مساراً أكثر موثوقية لتحسين الإنتاجية وتحقيق الأهداف المرجوة في مجال الأمن الغذائي. إنما يبقى السؤال عما إذا كانت استراتيجية الاستثمار هذه قادرة على تحقيق نمو كافٍ في الإنتاجية بحيث توفر الأمن الغذائي في إثيوبيا وفي الدولة المستثمرة على السواء.

على الرغم من أن المشاكل تتخذ أشكالاً مختلفة، وخاصة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات التي تركز على الأراضي، إلا أن البعض منها مشترك بين دراسة الحالتين في إثيوبيا وكمبوديا، ومن المرجح أن تظهر في بلدان نامية أخرى. في الوقت ذاته، تنشأ فرصة زيادة الإنتاجية، مما يتيح توليد فائض للتصدير في كل من كمبوديا وإثيوبيا. غير أن طريقة التطرق إلى الأمن الغذائي المحلي قبل تصدير الفائض من الإنتاج تتفاوت إلى حد بعيد، وهي أصعب بكثير في إثيوبيا منها في كمبوديا. بيد أن إمكانية الاستثمار من جانب بلدان مجلس التعاون الخليجي في أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين في الخارج لزيادة الإنتاجية، وتوفير فوائض للتصدير، وتأمين أسواق تنافسية للإنتاج الفائض، موجودة في الحالتين.

هذا يشير أيضاً إلى أنه في ظل مزيد من الأبحاث حول بلدان أخرى يمكنها استضافة الاستثمارات، تتوفر فرصة جيدة لتلجأ بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الاستثمار في زراعة البلدان النامية كجزء من سياستها طويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي، طالما تتم هذه الاستثمارات بطريقة متأنية وبناءة وحسنة التنظيم، ولهذه الغاية، يقدم هذا التقرير بعض التوصيات لإجراء المزيد من البحوث، وليعيد صانعو السياسات النظر في السياسات الوطنية للأمن الغذائي.

^١ انظر بنجامين شيبيرد، "استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج، حالة كمبوديا"، تقرير رقم ٥، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون في قطر، ٢٠١٣، باللغة العربية على: <https://repository.library.georgetown.edu/handle/10822/709037>
وباللغة الإنجليزية على: <https://repository.library.georgetown.edu/handle/10822/558540>

جدول المحتويات

١	 مقدمة
٢	 السياق: الأمن الغذائي كاستراتيجية وطنية
٢	 معلومات أساسية
٣	 الأمن الغذائي
٤	 المستثمرون في صفقات الأراضي
٦	 أسلوب البحث
٧	 القيود على البحث
٩	 الأزمة الحالية في إثيوبيا
١٠	 إثيوبيا كوجهة استثمار للزراعة
١٠	 الجغرافيا السياسية
١٣	 الأرض كأداة سياسية في يد الدولة
١٦	 الأرض والسياسة الإثنية
١٦	 الزراعة في إثيوبيا
١٧	 الزراعة في المرتفعات
١٩	 الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة في المرتفعات
٢١	 الزراعة الرعوية في المنخفضات
٢٣	 الرعي التقليدي: هل هو فرصة؟
٢٥	 الاستثمارات الخارجية المباشرة في زراعة المنخفضات
٣٠	 التقنية المتبعة في تأجير الأراضي في إثيوبيا
٣٣	 المنافع المحدودة التي تجنيها إثيوبيا
٣٤	 الفساد؟
٣٤	 استعراض المخاطر
٣٥	 الخاتمة
٣٦	 التوصيات والخطوات التالية

بييلوغرافيا

المرفق

استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج

حالة إثيوبيا

مقدمة

ما زالت أسعار الأغذية العالمية تخضع للضغوطات بعدما بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨، وأدت إلى قيام حركات احتجاجية واضطرابات، وإلى ارتفاع في عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع حول العالم.^١ أمام هذا الواقع، تزداد مخاوف العديد من الحكومات بشأن "الأمن الغذائي"، بما فيها حكومات البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. لذا، من الضروري توفير إمدادات غذائية موثوقة في الأجل الطويل لضمان استمرارية الاستقرار في هذه البلدان ورفاه شعوبها، وتواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي ظروفًا صعبة في قطاع الزراعة المحلية، كما تعاني من الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، وتخضع لهوى الشركاء في تجارة المواد الغذائية سيما أن بعضهم وضع حدود للصادرات خلال أزمة عام ٢٠٠٨.

اعتمدت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على غرار دول أخرى، خاصة الصين وكوريا الجنوبية، استراتيجية تقضي بحيازة أراضٍ صالحة للزراعة — المسماة في ما يلي "صفقات الأراضي" — في بلدان أجنبية، والغاية تقضي بممارسة الزراعة المكثفة في الخارج، وإعادة استيراد المنتجات إلى الأسواق المحلية. من الناحية النظرية، ونظرًا إلى أن هذه الاستراتيجية تستهدف الأراضي في البلدان النامية ذات الإنتاجية الزراعية المتدنية، فيمكن أن تأتي بالفوائد للمستثمر والدول المضيفة على السواء. غير أن هذا النهج أدين على نطاق واسع، إذ اعتبر ضار بالأمن الغذائي في البلد النامي المضيف، وشكل جديد من أشكال الاستعمار الاقتصادي الاستغلالي،^٢ ومن المحتمل أن يتفاقم وضع الفقراء في البلدان المعنية في ظل هذه المشاريع.

يسعى هذا البحث إلى النظر في الوضع الحالي الذي تشهده البلدان النامية التي تتم فيها صفقات الأراضي هذه، وإلى اقتراح بعض الخطوط التوجيهية لصانعي السياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من الأضرار على المجتمعات المحلية، وتعظيم النجاح طويل الأجل للاستثمارات التي تم القيام بها تحقيقاً لأهداف الأمن الغذائي.

بعد دراسة حالة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفدرالية كبلد مضيف، خلص هذا التقرير إلى أنه تتوفر فرصة ممتازة لتنمية الإنتاجية الزراعية، وزيادة التوافر الإجمالي للمواد الغذائية من خلال الاستثمار في زراعة البلدان النامية. كما أن التقرير يستنتج أيضاً إلى أن الاستراتيجية التي تقضي بتأمين السيطرة على الأراضي في إثيوبيا على أمل أن تؤدي إلى توفير الأمن الغذائي في بلدان مجلس التعاون

^١ خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بلغت أسعار المواد الغذائية مستويات عالية جداً، وتوجد عدة تفسيرات لهذا الأمر، بما في ذلك المضاربة السلعية غير المنظمة على المواد الغذائية الأساسية، وتحول التدفق في إنتاج الأغذية، خاصة الذرة المزروعة في الولايات المتحدة، إلى إنتاج الوقود الحيوي. أنظر:

Miguel Robles, Maximo Torero, and Joachim von Braun, "When Speculation Matters," *IFPRI Issue Brief* 57, Washington DC: International Food Policy Research Institute, February 2009; Donald Mitchell, "A Note on Rising Food Prices," World Bank Policy Research Working Paper no. 4682 (July 2008).

وقد ترافق مع ذلك حركات احتجاجية، واضطرابات، وأعمال عنف في حوالي ٣٠ بلداً، اقترنت بدورها بانتفاضات سياسية في بعض الدول الضعيفة مثل هايتي ومدغشقر. أنظر: *BBC News* articles: "Mexicans Stage Tortilla Protest," February 1, 2007; "Food Riots Turn Deadly in Haiti," April 5, 2008; "Haitian Senators Vote to Fire PM," April 12, 2008; "Madagascar in Crisis," March 18, 2009; "Madagascar Leader Axes Land Deal," March 19, 2009. Alexander Nicoll, "The Simmering Food Crisis," *IISS: Strategic Comments* 14, no. 9 (2008); Jerome Taylor and Andrew Buncombe, "The Food Crisis Begins to Bite," *The Independent*, April 25, 2008.

كذلك، أقام البعض روابط بين أسعار الأغذية المرتفعة والربيع العربي. أنظر:

Sarah Johnstone and Jeffrey Mazo, "Global Warming and the Arab Spring," *Survival: Global Politics and Strategy* 53, no. 2 (2011): 11-17; and David Rosenberg, "Food and the Arab Spring," *The Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal* 15, no. 3 (2011).

^٢ George Monbiot, "Rich Countries Once Used Gunboats to Seize Food, Now they Use Trade Deals," *The Guardian*, August 25, 2008; Shepard Daniel and Anuradha Mittal, "The Great Land Grab: Rush for the World's Farmland Threatens Food Security for the Poor," The Oakland Institute, Oakland California, 2009; Seif Madoffe, "Africa: Biofuels and Neo-Colonialism," Weekly Forum for Social Justice in Africa, June 4, 2009; Alexandra Speiloch and Sophia Murphy, "Agricultural Land Acquisitions: Implications for Food Security and Poverty Alleviation," in *Land Grab? The Race for the World's Farmland*, ed. Michael Kugelman and Susan L. Levenstein (Washington DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2009); La Via Campesina, "Land Grabbing: La Via Campesina Urges States to Act," Statement released May 10, 2012.

الخليجي، هي استراتيجية مشوبة بالخلل. لذا، ينبغي إعادة النظر في طريقة القيام بالاستثمارات. كما يبين هذا التقرير، أن الصفقات التي تركز على الأراضي لا تضمن تحسن الإنتاجية كما أنها قد تجرد المزارعين المحليين من ممتلكاتهم، فتولد اضطرابات وإمكانية فعلية لنشوب نزاع عنيف، وانعدام الاستقرار هذا سيء بحد ذاته، لا سيما بالنسبة إلى المجتمعات المتضررة، فهو يعرض موثوقية إعادة الصادرات إلى الأسواق المحلية للمستثمرين إلى الخطر أيضاً. كما أن تجريد المزارعين المحليين من أراضيهم قد يزيد مستوى الفقر، ويقلص إمكانية حصول المجتمعات الريفية المتضررة من هذه الاستثمارات على الأغذية. هذا بدوره قد يفضي إلى اختلال في تدفق الصادرات إلى المستثمرين، وكل هذه العوامل مجتمعة تحد من فعالية الاستراتيجية المركزة على الأراضي.

عوضاً عن ذلك، ثمة شكل استثماري أكثر موثوقية وفاعلية يقضي ببناء قدرات المزارعين المحليين في البلد المضيف لتحسين انتاجيتهم من أجل إنتاج فوائض للتصدير. هذا يسهل حصول تحسن في الإنتاجية على نحو مأمون، ويزيد توافر الأغذية للتصدير. كما يخفف أيضاً بصورة وقائية من مخاطر العنف وانعدام الاستقرار، ومن التهديدات على الصادرات التي قد تنجم عن طرد المستثمرين الأجانب لأصحاب الحيازات الصغيرة من أراضيهم. في النهاية، يقدم التقرير بعض المقترحات حول كيفية تسيير مثل هذه الاستثمارات، كما أنه يوصي ببعض الاعتبارات على صعيد السياسات، ويحدد بعض المجالات التي تستوجب المزيد من البحوث.

السياق: الأمن الغذائي كاستراتيجية وطنية

معلومات أساسية

تتفاوت مستويات القدرة الزراعية المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فالمملكة العربية السعودية مثلاً قد استثمرت بشكل كبير في التقنية العالية، وفي الإنتاج واسع النطاق للقمح والماشية، وكان هذا النهج فعالاً على بعض الأصعدة، إذ تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح في الثمانينات واستمر حتى عام ٢٠٠٩. إنما حصل ذلك إلى حد بعيد على حساب الموارد المائية غير المتجددة في المملكة، سيما أن الحاجات المستمرة لاستهلاك المياه في الزراعة في الصحراء لا تسمح بمواصلة هذا النهج في الأجل المتوسط والأجل الطويل.^٣ تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوفر فيها قدر قليل من الأراضي للفرد الواحد — الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين — بقدرة أقل على تنمية الزراعة المحلية على نطاق واسع، وخاصة المواد الغذائية الأساسية. بيد أنها استكشفت خيارات للزراعة المحلية، وأطلقت أو شجعت على إقامة مشاريع مختلفة كمزارع الخضار في الكويت والمباني المكيفة لإنتاج الألبان.

لكن على الرغم من هذه المبادرات، ما زالت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل ملحوظ على الواردات الغذائية، واستناداً إلى تجربة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والفرض المفاجيء للرقابة على الصادرات من جانب بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين، أقرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي بالحاجة إلى تنويع مصادرها من المواد الغذائية الأساسية، ومن المهم ضمان وجود مصادر غذائية موثوقة في الأجل الطويل يمكن الحصول عليها وتكون محمية من عدم قابلية التنبؤ ومن المخاطر على صعيد التسعير والإمداد، سيما أنها مخاطر ملازمة لسوق عالمي غير منظم يعاني خللاً كبيراً.^٤

^٣ Benjamin Shepherd, "Above Carrying Capacity: Saudi's External Policies for Securing Food Supplies" (paper presented at World Congress of Middle Eastern Studies, Barcelona, July 19-24, 2010). http://www.insight-in-security.com/insight/wp-content/uploads/2012/05/Shepherd_-_Saudi-Arabias-external-policies-for-securing-food-supplies-9Jun2010.pdf.

^٤ على الرغم من المنطق الاقتصادي الذي يوحي بأن البلدان الفقيرة ذات اليد العاملة الرخيصة والموارد الزراعية الوفيرة يجب أن تكون البلدان الأكثر تنافسية من حيث الإنتاج الزراعي، يهيمن المنتجون من أمريكا الشمالية وأوروبا على الأسواق الزراعية، لا سيما أنهم يتلقون دعماً كبيراً من حكوماتهم، وهذا ما يخل إلى حد بعيد بالسوق الدولية للسلع الزراعية. أنظر:

Rajesh Aggarwal, "Dynamics of Agriculture Negotiations in the WTO," *Journal of World Trade (Law-Economics-Public Policy)* 39, no. 4 (2005); John Frydenlund, "Sowing the Seeds of Failure: A Critique of the 2007 US Farm Bill," Global Subsidies Initiative, 2007; Malgorzata Kurjanska and Mathias Risse, "Fairness in Trade II: Export Subsidies and the Fair Trade movement," *Politics, Philosophy & Economics* 7, no. 1 (2008); Clive Potter and Mark Tilzey, "Agricultural Multifunctionality, Environmental Sustainability and the WTO: Resistance or Accommodation to the Neoliberal Project for Agriculture?" *Geoforum* 38, no. 6 (2007); and World Trade Organization, "Agricultural Negotiations Background," 2011.

على الرغم من هذه الاختلالات، وفي الواقع بسببها، لا يتوفر مستوى عالٍ من الاتفاق على تنظيم التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وبقي التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة العائق الرئيسي في جولة مفاوضات الدوحة في منظمة التجارة العالمية.

يقضي أحد الخيارات البديهة أمام بلدان مجلس التعاون الخليجي شراء أراضٍ في بلدان أخرى من أجل زراعتها بصورة مكثفة لإعادة إرسال المنتجات إلى أسواقها المحلية. غير أن هذه الاستراتيجية تعرضت لانتقادات واسعة إذ اعتبرت ضارة بالأمن الغذائي في البلدان النامية المضيفة، وشكل من أشكال الاستعمار الاقتصادي الاستغلالي.^٥

يستكشف التقرير استراتيجية الاستثمار في الأراضي الأجنبية التي تعتمدها بلدان مجلس التعاون الخليجي في ما يتصل بحالة إثيوبيا تحديداً. كذلك، يقيّم الآليات القائمة لحيازة أراضٍ زراعية في إثيوبيا من جانب مستثمرين أجانب، ويعتبر هذه الاستراتيجية وسيلة لتطوير الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، ومصدراً إما للتنمية البناءة أو للتدخل الأجنبي المدمر في البلد المضيف. بالتالي، يسعى هذا التقرير إلى تحديد استراتيجيات استثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تنجح في تحقيق أهداف الأمن الغذائي المحلي في الأجل الطويل، وأن تشكل مساهمة بناءة في تنمية البلد المضيف. هذه النقطة الأخيرة ذات أهمية جوهرية، فالاستراتيجية التي قد تكون مدمرة في نهاية المطاف للبلد المضيف من غير المحتمل أن تمثل مصدراً موثقاً للواردات الغذائية في الأجل الطويل بالنسبة إلى المستثمر.

الأمن الغذائي

قامت منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة بتعريف الأمن الغذائي على النحو التالي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح الفرصة لجميع الناس في جميع الأوقات للحصول بصورة مادية واقتصادية على غذاء كاف وآمن ومغذ لتلبية احتياجاتهم الغذائية من الأغذية التي يفضلونها ليعيشوا حياة مليئة بالنشاط والصحة.^٦

وفي حين أن لهذا التعريف قيود ملحوظة،^٧ هناك ثلاثة جوانب مهمة في الأمن الغذائي يتوجب على واضعي السياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي أن يأخذوها في الاعتبار إن كانوا يفكرون باستخدام أراضٍ زراعية أجنبية. يتناول هذا التقرير الجانبين الأول والثالث من الجوانب الثلاثة.

يتعلق الجانب الأول بالتوافر المتسق وطويل الأجل لواردات غذائية كافية يمكن الحصول عليها، وخاصة بالنسبة إلى منتجات الأغذية الأساسية. أما الثاني فيتصل بكيفية توزيع الإمدادات على نحو عادل في المجتمع لضمان أن يحصل جميع السكان عليها، ليتمكن من تناول أغذية صحية وملائمة طوال الوقت (من حيث الحاجات التغذوية، والثقافة، والدين، والمناخ، إلخ...). ويتناول الجانب الثالث مشكلة توافر الأغذية، وتوزيعها العادل، وإمكانية الحصول عليها بالنسبة إلى شعوب البلدان التي يتم فيها استهداف الأراضي، وللوهلة الأولى، قد لا تبدو هذه النقطة الأخيرة مصدر قلق كبير لواضعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي يمكن تجاهلها بسهولة باعتبارها غير ذات صلة أو يصعب التأثير عليها. إنما، وحتى في ظل ترتيبات تعاقدية صارمة، إذا ما واجهت حكومة البلد المضيف أزمة على غرار حركات احتجاجية أو اضطرابات بسبب نقص في المواد الغذائية في البلاد واستوجب ذلك المطالبة بالموارد التي تم التعهد بها بموجب العقود إلى المشتريين الأجانب، فإن الضغوطات الوطنية سوف تطغى على الالتزامات

^٥ Seif Madoffe, "Africa: Biofuels and Neo-Colonialism," *Weekly Forum for Social Justice in Africa*, June 4, 2009; George Monbiot, "Snatching Food From the Mouths of the Poor," *The Guardian*, 2008; James Petras, "The Great Land Giveaway: Neo-Colonialism by Invitation," *Global Research*, Centre for Research on Globalisation (December 1, 2008).

^٦ 8, (2010), "The State of Food Insecurity in the World", Food and Agriculture Organization of the United Nations, (النص المقتبس مترجم الى اللغة العربية).

^٧ Benjamin Shepherd, "Thinking Critically About Food Security," *Security Dialogue* 43, no. 3 (2012).

الأجنبية،^٨ ومن المحتمل أن يُولد هذا الواقع مصدر نزاع بين الدولة المستثمرة والبلد المضيف، وأن يعرّض — في الوقت ذاته — تدفق الصادرات من المشروع إلى الخطر.

لذا، فإن هذه الحالة، التي تصاحبها توترات محلية، تحد من فعالية الاستثمارات ما لم توضع استراتيجيات جديّة للتخفيف من المخاطر. فمن الجوهرى فهم الظروف السائدة في البلد المضيف، والاستثمار فيه عند الحاجة، حتى تكون الترتيبات الأجنبية بشأن الأمن الغذائي قابلة للتنبؤ وموثوقة في الأجل الطويل، وسوف تمثل حالة إثيوبيا أفضل برهان على هذا.

المستثمرون في صفقات الأراضي

تسعى الأجهزة الحكومية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والمواطنون التابعون لها إلى إقامة مشاريع عقد صفقات تتعلق بأراضٍ أجنبية، وأحياناً يكون الخط الفاصل بين الاستثمار الذي توجهه الدولة وذلك التي توجهه مؤسسة ما غير واضح. وتشمل بعض الأمثلة حيازة الكويت ١٣٠ ألف هكتار في مقاطعة كامبونج ثوم في كمبوديا، والاستثمارات التي قامت بها شركة حصاد الغذائية في قطر، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل الدولة، والاستثمارات التي قامت بها شركات سعودية تحظى بتأمين مالي من الصندوق السعودي للتنمية الزراعية.

إحدى الأسئلة التي تنشأ عن عدم الوضوح بين نشاط الدولة ونشاط المؤسسة هو ما إذا كانت الأهداف الأولى للاستثمارات تقضي بالربح البحت — من المضاربة أو من عائدات المبيعات — أو في الأساس لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال توفر الأغذية. بغض النظر عن الإجابة على هذه الأسئلة، تكمن إحدى المشاكل على صعيد الاستثمارات الموجهة من الدولة أو من المؤسسة على السواء، مقارنة بالإنفاق على معونة التنمية متعددة الأطراف، في غياب الشفافية حول طبيعة الصفقات، إذ تُخفى تفاصيلها باعتبارها إما حساسة من الناحية الدبلوماسية أو سرية من الناحية التجارية.

بالنسبة إلى المجتمعات الريفية في البلد المضيف من صفقات الأراضي، لا تُعزى الآثار السيئة إلى كون الاستثمارات موجهة من الدولة أو من المؤسسات، بل إلى مدى تنفيذ المشروع بشكل جيد، وقد يستوجب توفير الظروف لضمان حسن تنفيذ مشروع استثماري، سواء أن كان ممولاً من الدولة، أو من صندوق سيادي، أو من رأسمال خاص، درجة معينة من التنظيم أو تدخلات أخرى من جانب حكومة الدولة المستثمرة.

علاوة على ذلك، إن مشاركة الدولة إلى حد معين ضرورية لنجاح الاستثمارات من منظور حكومة الدولة المستثمرة — أي تدفق كاف وموثوق للمواد الغذائية الأساسية المرغوب بها في البلد المستثمر — في حين أن الاستثمارات الموجهة بحتاً من المؤسسات سوف تسعى إلى اقتناص الفرص التي تتيح تحقيق الأرباح القصوى، والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي تستثمر الآن في مشاريع صفقات الأراضي في جنوب شرق آسيا وتشارك فيها، إنما ليس بالضرورة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية أو لإعادة تصديرها إلى أسواقها المحلية،^٩ وقد تسعى بعض استثمارات الشركات إلى تحقيق مكاسب ناشئة عن المضاربة لا غير — من ارتفاع قيم الأراضي مثلاً — وقد لا تحقق على الإطلاق أهداف الأمن الغذائي المحلي.

^٨ لا يختلف هذا الأمر عما حصل أثناء "أزمة" أسعار المواد الغذائية عام ٢٠٠٨، حيث أن البلدان التي فرضت الحظر على صادرات المنتجات الغذائية كانت هي نفسها البلدان التي تعاني من الفقر، والجوع، أو تواجه مشاكل انعدام الاستقرار على الصعيد المحلي، وتشهد أو معرضة لخطر أن تشهد حركات احتجاج على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومن بينها الهند وباكستان وكازخستان. أنظر: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), "Export Controls Curtail Aid for Hungry Neighbours," *IRIN News* (2008).

^٩ تتضمن الأمثلة شركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي مثل شركة أبار وزيني (المملكة العربية السعودية)، وشركة فاكهة ألفا (الكويت) المشاركتين في مزارع الفاكهة في الفلبين التي تصدّر منتجاتها إلى أسواق أجنبية مختلفة مثل اليابان، وكوريا، وبلدان في أوروبا والشرق الأوسط.

يبين الجدول ١ بعض استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي في الخارج. إنها ليست قائمة كاملة؛ فهي تستند إلى المعلومات المتاحة علناً. توجد العديد من الصفقات ذات تفاصيل غير واضحة، وصفقات أخرى لا يعلن عنها، منها ترتيب بين المملكة العربية السعودية وإثيوبيا يتناول مساحة مليون هكتار من الأراضي حسب ما أفاد أحد واضعي السياسات في المملكة العربية السعودية.^{١٠}

الدولة المستثمرة من مجلس التعاون الخليجي	البلدان المضيفة	الغايات المعلنة للمشاريع	مستوى الصفقات
المملكة العربية السعودية	إثيوبيا، السودان، السنغال، جنوب السودان، روسيا، الفلبين، الأرجنتين، مصر، مالي، موريتانيا، نيجيريا، النيجر (علق البلد المضيف منح الامتيازات في عام ٢٠٠٩)، باكستان، زامبيا	التصدير المباشر للذرة، وفول الصويا، والعلف، والأرز، وزيت النخيل، والروبيان، والموز، والأناناس، والخضار، والقمح، والدجاج	١٦ صفقة من بين هذه الصفقات تغطي مساحة ١,٧١٣,٣٥٧ هكتار. خمس منها في إثيوبيا
الإمارات العربية المتحدة	السودان، الجزائر، المغرب، مصر، غانا، إندونيسيا، ناميبيا، باكستان، رومانيا، إسبانيا، السودان، تانزانيا	التصدير المباشر للبطاطا، والزيتون، ومنتجات الألبان، وزيت الزيتون، والحمض، والعلف، والذرة، وزيت النخيل، والأرز، وقصب السكر، والبلح، والبرسيم الحجازي، والحبوب، والقطن، ودوار الشمس، والفسق، والذرة الرفيعة	٥ من بين هذه الصفقات تغطي مساحة ١,٨٨٢,٧٣٩ هكتار
قطر	كمبوديا، السودان، تركيا، البرازيل، فيتنام، باكستان، الهند، غانا، إندونيسيا، الفلبين، أستراليا	التصدير المباشر للخرفان، والذرة، والحبوب، والأرز، والشعير	٤ من بين هذه الصفقات تغطي مساحة ٦٢٤,٦٣٠ هكتار
الكويت	كمبوديا، لاوس، الفلبين	التصدير المباشر للأرز والذرة	
البحرين	الفلبين	التصدير المباشر للموز والأرز	
عمان	الفلبين	التصدير المباشر للأرز	

الجدول ١: استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي المعروفة في الأراضي الزراعية بالخارج
المصادر: "Food Crisis and the Global Land Grab," January 2012 and Landportal.info, May 2012. نشر ديورا ل. ويلر من الأكاديمية البحرية في الولايات المتحدة الأمريكية على مساهمتها في تجميع هذه البيانات.

^{١٠} من باب المقارنة، تبلغ مساحة الأراضي الإجمالية ١,٧٨٢,٠٠٠ هكتار في الكويت، و١,١٥٩,٠٠٠ هكتار في قطر في حين أن إجمالي الأراضي المروية في المملكة العربية السعودية يبلغ ١,٧٣١,٠٠٠ هكتار. ويفيد موقع Landportal.info عن ٨٦ صفقة أراض في كمبوديا، و٧١ في إثيوبيا، وهذا يجعلهما البلدين الأكثر استهدافاً بعد موزمبيق الذي يسجل ٩٢ صفقة أراض. إنما حتى الآن، لم يستهدف أي من بلدان مجلس التعاون الخليجي موزمبيق.

حين يضع صانعو السياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسات للأمن الغذائي التي تتضمن استراتيجيات استثمار في زراعة البلدان النامية، من المهم أن ينظروا في تأثيرات السلوك غير المنظم الذي يبدر عن مواطنيها، وهذا ينطبق بصورة خاصة على الشركات التي تقوم بإدارة برامج تمويلها الدولة، أو تلك التي تستفيد من منافع تكتسبها بفعل انضمامها إلى سياسة الدولة في مجال الأمن الغذائي، أو تستخدم هذه المنافع، وتتلقى الدعم للنشاطات التي تجري خارج الأراضي الوطنية. إنما حتى الشركات التي لا تستفيد بنحو مباشر من سياسات الحكومة قد تولد المشاكل للدولة وسعيها إلى تحقيق أهدافها إن أنشأت أوضاع سيئة داخل البلد المضيف، وهذا يدعم الجانب الذي ينص بأنه يتوجب على حكومة الدولة المستثمرة أن تضع استراتيجيات استثمارية ورقابة تنظيمية توضحاً لتحقيق أهداف الأمن الغذائي للأجل الطويل، ويورد القسم بعنوان "التوصيات والخطوات التالية" في هذا التقرير بعض المقترحات لهذه الغاية.

أسلوب البحث

وُضع هذا التقرير باستخدام بيانات من البحوث الميدانية التي أجريت في إثيوبيا بين سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١، وتضمن هذا البحث إجراء مقابلات مع أصحاب الشأن من منظورات عدة بمن فيهم:

- المستثمرون الأجانب في قطاع الزراعة في إثيوبيا، والمستشارون في مجال الاستثمار في إثيوبيا الذين يعملون لحساب مستثمرين أجانب.
- المستثمرون الإثيوبيون (المحليون) الذين يمولون مشاريع زراعية محلية.
- المنظمات المانحة الدولية التي تعمل على مشاريع تنمية في مجال التنمية الزراعية والمسائل المتصلة بالأرض.
- الصحافيون، والأكاديميون، ومحللو المراكز الفكرية الذين أجروا بحوث وأبدوا تعليقاتهم على القطاع والاستثمار التجاري والأجنبي فيه.
- منظمات المجتمع المدني.
- المزارعون والقرويون ذوو الخبرة في مشاريع الاستثمار التجاري والأجنبي في أراضيهم الزراعية ومراعيهم، أو بالقرب منها.
- مزارعون إثيوبيون آخرون.
- واضعو السياسات، والبيروقراطيون، والمسؤولون الحكوميون، والناطق بلسان المعارضة السياسية.

وقد أُجري ما مجموعه ٣٠ مقابلة وزيارة ميدانية في مناطق دبرزيت (بيشوفتو باللغة الأورومية المحلية) في المرتفعات، على مسافة ٥٠ كلم تقريباً من أديس أبابا، وفي جامبيل في الأراضي الرعوية المنخفضة النائية، على بعد ٦٠٠ كلم تقريباً عن العاصمة. كما أُجريت سلسلة من المناقشات غير الرسمية مع العاملين في المنطقة، وقد وفرت بعض الجولات الميدانية الأخرى في المناطق الريفية فرصة للاطلاع عن كثب على المجتمعات الزراعية. كذلك، ساهمت المناقشات غير الرسمية والمكثفة في أديس أبابا في توفير معلومات أساسية مهمة عن سياق الدراسة. بغرض البحث إلى مشاركة أوسع نطاقاً، أُجري عدد من المقابلات والمناقشات غير الرسمية مع مجموعات كبيرة من السكان، وفي جميع الأحوال، أوضح للمشاركين أنه لن يتم الكشف عن هويتهم بحيث يشعرون بالارتياح قدر

الإمكان، ويتحدثون بصراحة عن تجاربهم ووجهات نظرهم. وبالفعل، قليلة هي الحالات التي أعرب الناس صراحةً عن استعدادهم لإبراز هويتهم، وقد تمت مراكمة البيانات الوثائقية خلال فترة البحوث الميدانية، بما في ذلك النسخ (الترجمة) من التشريعات، ووثائق السياسات،^{١١} وتقارير ومنشورات صادرة عن أكاديميين/مراكز فكرية.^{١٢}

القيود على البحث

لقد واجهتُ بعض الصعوبات فيما كنتُ أجمع البيانات في إثيوبيا. ويعزى هذا الأمر بشكل رئيسي إلى أن الباحثين الأكاديميين الأجانب غالباً ما يثيرون شكوك السلطات. فالموضوع المسمى "الاستيلاء على الأراضي" حساس جداً على الصعيد السياسي في إثيوبيا. ولهذه الأسباب، كان من الصعب الوصول إلى ممثلين عن الحكومة، أي واضعي السياسات والبيروقراطيين على السواء. وقيل لي مراراً إن المسؤولين في الحكومة لن يترددوا في الإجابة على بعض الأسئلة فحسب إنما سوف يمتقون أن يشاهدتهم أحد ممرافقة أكاديمي أجنبي، وثبتت صحة هذا القول، فقد اقتضت المصادر الحكومية التي أجريت مقابلات معها على واضعي سياسات سابقين، ورسميين، وبيروقراطيين باستثناء واحد فقط، أي مستشار سياسي رفيع المستوى لرئيس الوزراء، ولم تشعر هذه المصادر بانزعاج في الاجتماع ومناقشة المسائل قيد النظر. كذلك، فإن حساسية مسألة "الاستيلاء على الأراضي" دفعت بعض الأشخاص إلى التردد في الإجابة على بعض الأسئلة، وبخاصة تلك المتصلة بسياسات الحكومة وتأثيراتها على المجتمعات المحلية.

كان من الصعب النظر في تأثير الاستثمارات الأجنبية في الزراعة على المجتمعات المحلية، ففي كمبوديا، سمحت لي العلاقات طويلة الأجل التي أقامتها بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مع المجتمعات المتضررة بالوصول إلى المزارعين عبر وسطاء موثوقين، وهذا حمل المجتمعات إلى الارتياح لمشاطرة تجاربهم مع أطراف خارجية، غير أن الوصول إلى هذه الاجتماعات كان أصعب في إثيوبيا. بعد إصدار الحكومة الإثيوبية للإعلان المقيّد لقيام منظمات المجتمع المدني رقم ٢٠٠٩/٦،^{١٣} عمدت جميع المنظمات غير الحكومية الدولية، وجميع المنظمات غير الحكومية المحلية باستثناء منظمة واحدة،^{١٤} إلى التخلي عن أي مشاركة في عملية رصد حقوق الإنسان والمدافعة عنها، وقد تقلصت أنشطة المنظمة غير الحكومية المحلية، أي مجلس حقوق الإنسان، بصورة

^{١١} ملاحظة عن نقل الحروف الإثيوبية إلى حروف لغة أخرى:

توجد في إثيوبيا لغات وحروف مطبعية عديدة، إضافة إلى تسميات وتقويمات مختلفة مقارنة بالغرب، فالأمهرية هي اللغة الرسمية في إثيوبيا المعاصرة، على الرغم من أن أعداداً كبيرة من السكان يتكلمون الأورومو والتغرينية في حين تعتمد حوالى ثمانين مجموعة قبائلية وإثنية مختلفة لغات خاصة بها. كانت الأمهرية لغة النظام الملكي في إثيوبيا وتستخدم حروفاً تتأتى من اللغة الجعزية السامية القديمة، وثمة أسلوب موحد لنقل الحروف والكلمات الأمهرية إلى لغات أخرى، ونحن نستخدمه طوال هذا التقرير. إنما واجهتنا من حين إلى آخر صعوبات على صعيد أسماء القرى الصغيرة أو حين لم تتوفر ترجمة إنجليزية للمعارف المحلية أو القبائلية. تستخدم إثيوبيا نظاماً معيناً لأسماء الأسرة، أي أن اسم الأب وأحياناً اسم الجد أيضاً يُستخدم عوضاً عن الشهرة. كما أن التقويم والتوقيت مختلفان في إثيوبيا عما هما في الغرب، ومعظم الإثيوبيين الذين يكتبون لقراء أجنبية يستخدمون التقويم الشرقي والتوقيت الغربي، وأنا حذوت حذوهم. وفي حالات استثنائية قليلة، كما بالنسبة إلى اقتباسات من أشخاص أجريت مقابلات معهم واستندوا إلى التقويم الإثيوبي، أدرجت التقويم الشرقي الموازي. وكذلك، أنعامل مع اسم الأسرة الإثيوبي على أنه اسم الشهرة. مثلاً، ديزالغن رحماتو (Desalegn Rahmato)، ديزالغن بن رحماتو، يُذكر باسم "رحماتو، ديزالغن" (Rahmato, Desalegn). وتوخياً للوضوح، أدرجت الأسماء الإثيوبية كاملةً في الببليوغرافيا.

^{١٢} تجدر الإشارة إلى ندرة نسبية في توفر هذه المواد مقارنة بكمبوديا، وقد يُعزى هذا الأمر في جزء منه إلى غياب المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال والمسائل ذات الصلة في إثيوبيا.

^{١٣} Federal Democratic Republic of Ethiopia, "Proclamation 621: Charities and Societies," *Federal Negarit Gazeta* 25, <http://www.unhcr.org/ref-world/docid/4ba7a0cb2.html>.

^{١٤} أنشأت الحكومة منظمة خاصة بها لرصد حقوق الإنسان واسمها اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان.

حادة بفعل تدخل الحكومة، بما في ذلك بفعل تجميد أصولها المالية والمضايقة التي تعرض لها بعض موظفيها.^{١٥} لذا، فإن السكان الذين طُردوا من أراضيهم أو الذين مروا بتجارب سلبية نتيجة للاستثمارات التجارية في الأراضي حظوا بقدر قليل أو معدوم من الدعم. علاوة على ذلك، من الصعب بالنسبة إلى أطراف خارجيين أن يتمكنوا من الوصول إلى هذه المجتمعات عبر وسطاء أقاموا معها علاقات ثقة.

بصورة عامة، تعمل المنظمات غير الحكومية في إثيوبيا، وبخاصة الدولية منها، في ظل قيود وأحياناً في أجواء من الخوف، وهذا ما انعكس في تجربتين عشتهم: فقد اتصلت بإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية لغرض هذه الدراسة لكنها رفضت التحدث إلي، حتى بطريقة غير رسمية، بداعي أنه "بالنسبة إلى منظمنا إن عدم إثارة غضب الحكومة أهم من محاولة تحسين أوضاع المجتمعات التي نعمل معها،"^{١٦} وإثر زيارة ميدانية إلى دبرزيت، ترد تفاصيلها في قسم لاحق من هذا التقرير، اتصلت بعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالمساعدات الإنسانية لأطلب مساندتها في توفير المعونة والمساعدة لمجموعة من السكان قمتُ بزيارتهم. إنما قال لي مراراً المسؤولون في المنظمة إن الحكومة لم تدعهم إلى العمل في هذا المجال أو مع تلك الجماعة تحديداً، وبالتالي لا يمكنهم زيارة تلك المنطقة للاطلاع على الظروف الرديئة التي يعيش القرويون في ظلها.

لذا، فإن المنظمات غير الحكومية التي تعمل على مشاريع تنمية، أي توفير المساعدة الزراعية وإدارة المياه، إلخ...، تشكل بعض الآليات القليلة التي يمكن لباحث أجنبي أن يصل من خلالها إلى المجتمعات المحلية عبر علاقة ثقة قائمة. هذا البحث ليس معدداً لإخافة السلطات الإثيوبية، إنما لعرض بعض المقترحات البناءة على صعيد وضع السياسات. بيد أن العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بالمجال التنموي أشارت إلى أن مشاركتها في هذا البحث سوف يعرض مكانتها الجيدة مع الحكومة إلى الخطر. أما منظمات أخرى، فقد كانت أكثر تجاوباً وأبدت ثقتها بقيمة العمل الذي نجريه، فوفرت لنا دعماً ملحوظاً.

تجدر الإشارة إلى أن صعوبات البحث لا تقتصر على الأكاديميين الأجانب، فالباحثين الإثيوبيين يواجهون صعوبة أيضاً في إجراء بحث في الموضوع الذي نعمل في دراسته. بالفعل، أفاد أكاديميان رفيعا المستوى ومحترمان جداً أنهما واجها صعوبات مماثلة في جمع البيانات، وخاصة في إجراء مقابلات متصلة بهذا الموضوع.^{١٧} وقال مسؤول تنفيذي كبير في منظمة دولية مانحة:

حكم الحزب الواحد وجنون الارتياح يدفعان الناس إلى الحذر الشديد، وأنا لا أعبر عن أفكارى سوى ضمن مجموعة صغيرة جداً وأتوقع أن تكون كل اتصالاتي تحت المراقبة. ما من ثقة.^{١٨}

كذلك، وعلى الرغم من أن بعض الصحافيين الأجانب قادرون على الوصول إلى مصادر مختلفة لإجراء مقابلات قصيرة، إلا أنه تم توقيف وسجن صحافيين أوروبيين في إثيوبيا بتهمة ارتكاب أفعال إرهابية فيما كان هذا البحث جارياً،^{١٩} ويُعتقد بأن الصحافيين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني وكانا يسعيان للانضمام إلى صفوف جبهة تحرير أورومو، وهي مجموعة معارضة محظورة. هذه الحالة بعيدة كل البعد عن نوع البحث الذي نحن في صددده، إنما تعكس القمع السياسي السائد في إثيوبيا والذي قد يتدخل في الأبحاث الأكاديمية.

^{١٥} The Human Rights Council of Ethiopia (HRCO), "The Impact of the CSO Proclamation on the Human Rights Council," July 2011, <http://www.ehrco.org/images/impact.pdf>.

^{١٦} مقابلة عبر الهاتف مع مدير منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن العاصمة، أديس أبابا، ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

^{١٧} مقابلة مع أكاديمي، أديس أبابا، ١٩ سبتمبر ٢٠١١، و١١ أكتوبر ٢٠١١.

^{١٨} مقابلة، أديس أبابا، ٣٠ سبتمبر ٢٠١١. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{١٩} David Smith, "Ethiopia Jails Swedish Journalists on Terrorism Charges," *The Guardian*, December 27, 2011, <http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/27/ethiopia-jails-swedish-journalists-terrorism>.

واعترضني أيضاً صعوبات عملية. فقد واجهت خلال زيارتي الميدانية إلى منطقة جامبيل غربي البلاد بعض الصعوبات، بما في ذلك سائقين أو أدلة لم يكونوا مستعدين للعمل مع إفرنجي (أجنبي) في بعض المناطق، إضافة إلى طلب مبالغ باهظة من الأجانب كالعادة.^{٢٠} غير أنني تمكنت من القيام ببعض الزيارات الميدانية الهامة، ومن إجراء ما يكفي من المقابلات، والاجتماعات، والمناقشات غير الرسمية لجمع وفرة من المعلومات.

الأزمة الحالية في إثيوبيا

إثيوبيا من بين البلدان الأشد فقراً في العالم، وإذ يبلغ عدد سكانها ٨٢ مليون نسمة على الأقل فهو ينمو بنسبة ٢,٦ في المائة، أي أكثر من مليوني نسمة، كل عام.^{٢١} يعيش ٨٤ في المائة من هؤلاء السكان في مناطق ريفية ويعمل أغلبيتهم الساحقة في الزراعة. كذلك، يعيش معظم الإثيوبيين في الأرياف في ظروف هشة جداً وفي فقر مدقع، إذ يبلغ متوسط الدخل للفرد الواحد ٣ بر (١٧ سنتاً) في اليوم الواحد في بعض المناطق،^{٢٢} ويفتقدون إلى أي قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية من قبيل الحصاد الرديء، أو الظروف المناخية أو الطبيعية السيئة، أو النزاعات، أو حالة مرض في العائلة، وما إليه، وكل هذه الظروف أغرقت إثيوبيا في حال من الفقر، والجوع المستشري، والمجاعة التي تظهر بشكل متكرر. لذا، فإن إثيوبيا بحاجة ماسة إلى استثمارات في قطاعها الزراعي لتتمكن من تحفيز التنمية الريفية.

في حين تسببت موجات الجفاف المعاصرة في أستراليا، والصين، والولايات المتحدة بحالات من الشدة والحرمان، إلا أنها لم تفض إلى المجاعة المستشرية والموت كما حصل في أجزاء من شرق إثيوبيا التي تعرضت لهذه الظاهرة ذاتها، ويُعزى السبب إلى أن قدرة العاملين في الزراعة على مقاومة هذه الصدمات منخفضة ولا تتوفر لهم الكثير من آليات الاستمرار البديلة. فبالنسبة إلى الفقراء في هذه المناطق، تنعدم مصادر الدخل الأخرى لشراء الأغذية في حال فشلت محاصيلهم. بالتالي، شكل برنامج شبكة الأمان الذي أنشأته الحكومة،^{٢٣} ونُظم المعونة الغذائية والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المشوبة بالعيوب والمجهد، الآليات الوحيدة للاستمرار

^{٢٠} إن مساعداً إثيوبياً قد يفاوض عادة في السعر مقابل خدمة لي، إنما شكلي دفعهم إلى طلب سعر جديد كان أعلى بنسبة إثنين، أو ثلاث، أو أربع في المائة من السعر المتفق عليه. كما أن غياب الصّرافات الآلية وصعوبة الحصول على أموال نقدية إضافية قد حدّا من قدرتي على إنجاز ما أملت إنجازه.

^{٢١} يستند هذا الرقم إلى بيانات من: Federal Democratic Republic of Ethiopia's 2007 Census "Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census," Population Census Commission, Addis Ababa, 2008, http://www.csa.gov.et/pdf/Cen2007_firstdraft.pdf.

لكن يبدو أن هذا التقرير مشوب بالعيوب من عدة جوانب، إذ لم يشمل بعض المناطق الريفية. فالأرقام هي مجرد تقديرات من جانب الحكومة. يقدر مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة عدداً أعلى من السكان بلغ ٨٨ مليون نسمة عام ٢٠١٠، ومعدل نمو أعلى بنسبة ٣,٢ في المائة في السنة. وهذا يعني أن عدد السكان عام ٢٠١١ يفوق ٩٠ مليون نسمة. أنظر: United States Bureau of the Census, "International Database," 2010, www.census.gov/ipc/www/idb/informationGateway.php.

^{٢٢} Dawit Alemu, Woldeamlak Bewket, Gete Zeleke, Yemisrach Assefa, and Peter Trutmann, "Extent and Determinants of Household Poverty in Rural Ethiopia in Six Villages," *Eastern Africa Social Science Research Review* 27, no. 2 (2011): 21-49.

أجرى السابق ذكرهم مؤخراً دراسة عن الفقر في بعض المناطق المختارة في إثيوبيا وأكدوا "الفقر المدقع في مناطق الدراسة؛ وقد قُدّر متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد بـ ١٠٩٢,٣٠ بر" ص. ٢١. غير أن الكتاب يستخدمون، ولغرابة الأمر، معدل صرف يوازي ٩,٦ بر/الدولار الأمريكي عوضاً عن المعدل الرسمي والمتداول في السوق، أي ١٧ بر/الدولار الأمريكي. وبمعدل الصرف البالغ ١٧ بر/الدولار، فإن ١٠٩٢,٣٠ بر تساوي دخلاً سنوياً يبلغ ٦٤ دولاراً أو ١٧,٥ سنتاً في اليوم الواحد.

^{٢٣} برنامج "The Productive Safety-Net Program" هو برنامج حكومي يرمي إلى تقليص "الفجوة الغذائية" التي يعاني منها السكان الأشد فقراً في إثيوبيا، وهو يوفر الدخل أو الأغذية "لسد الفجوة"، ووضع حد لعملية استنزاف الأصول وبيع الماشية التي لجأ إليها عديدون للاستمرار في الحياة. وكان البنك الدولي من أكبر الداعمين لهذا البرنامج. أنظر بعض المعلومات الأساسية حول المشروع الأصلي: "Productive Safety Nets APL II," 2010, <http://www.worldbank.org/projects/P098093/productive-safety-nets-apl-ii?lang=en>.

في المناقشات والمقابلات غير الرسمية التي أجريت مع مختلف أصحاب الشأن في إثيوبيا، تركز الانتقادات الموجهة إلى نظام المعونة الغذائي على ثلاثة جوانب رئيسية: مسألة وصول المعونة إلى الأشخاص غير المناسبين، والمشكلة المتمثلة في أن المعونة ترسخ الاتكال عليها وتولد انحرافاً في السوق، ومشكلة تضخم الأسعار بسبب المعونة وتفاقم دورة الإفقار.

بالنسبة إلى ١٥ مليون إثيوبي تقريباً^{٢٤}، ولزيادة الأمر سوءاً، فإن حال انعدام الاستقرار والأمن في الصومال المجاورة، إضافةً إلى الجفاف ونقص الأغذية، أدت إلى تدفق اللاجئين الصوماليين إلى إثيوبيا، مما وضع ضغوطات أكبر على البلاد في قدرتها على مواجهة الأزمة. هذه الأزمة تسلط الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة القطاع الريفي الضعيف في إثيوبيا سيما أنه لا يستطيع في الوقت الحالي إعالة سكان البلاد، ويتناقض هذا الواقع مع الأرقام المذهلة التي يظهرها النمو الاقتصادي الوطني، الذي بلغ معدله حوالي ١١,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، وفقاً للبنك الأفريقي للتنمية.^{٢٥} وفي حين أن بعض الفئات من سكان المدن، وبخاصة في العاصمة أديس أبابا، يجنون منافع التنمية والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه المنافع غير متساوية على الإطلاق إذ تترك أغلبية سكان الأرياف في حال من الفقر. علاوة على ذلك، وكما تبينه الإثباتات الواردة في هذا التقرير، فإن تنمية المناطق الريفية بشكل عمليات شراء للأراضي من جانب مستثمرين أجنبى لإنتاج الأغذية المعدة للتصدير غالباً ما تترتب عنها انعكاسات سلبية تفاقم الحالة سوءاً بالنسبة إلى بعض سكان الأرياف.

إثيوبيا كوجهة استثمار للزراعة

يمكن استنباط عنصرين إيجابيين من هذا الوضع السيء. يتمثل العنصر الأول في أن الحكومة الإثيوبية تقرر بالحاجة إلى التنمية في القطاع الزراعي، وتعرب عن انفتاحها واستعدادها لجذب الاستثمار الأجنبي لهذه الغاية، والثاني هو أن الزراعة الإثيوبية توفر فرصاً لتحسين الإنتاجية وزيادة دخل الإثيوبيين من سكان الأرياف. إنما توجد صعوبات جمة في بلوغ هذه الأهداف، وفي استشراف السبل لتحقيقها. فالمستثمر الأجنبي لا يرى كيف يمكن لتحسين الإنتاجية أن يفضي إلى تصديرات موثوقة للأغذية انطلاقاً من إثيوبيا إلى حين معالجة حال انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلاد.

الجغرافيا السياسية

يمثل الوادي المتصدع الكبير المحور الجغرافي الرئيسي في البلاد، والسهول العالية في سلسلة الجبال التي تشكل الوادي المتصدع تتمتع بأنماط ممتازة من المتساقطات المثالية لزراعة مستقرة وقائمة على المحاصيل. من جهة أخرى، تتساقط كمية محدودة من الأمطار في المناطق المنخفضة الشاسعة والناثية التي تعتمد على نُظم الأنهار، المتدفقة من "برج المياه" باتجاه السهل المركزي، للإمداد بالمياه العذبة، وترتكز الممارسات الزراعية في منطقة المنخفضات بصورة رئيسية على تربية الماشية التي تتخذ شكل الرعي التقليدية. فليست إثيوبيا بكاملها ملائمة للزراعة إذ ثمة مناطق واسعة تغطيها الجبال الوعرة، والصحراء، والبراكين النشطة.^{٢٦} بفضل المرتفعات المخضوضرة المروية بالأمطار، تحظى إثيوبيا بميزة زراعية مقارنة مع مزايا البلدان المجاورة التي تعتمد على تدفقات الأنهار. من جهة، تشكل وفرة المياه العذبة مورداً لا يثمن، ومن جهة أخرى، تظهر مخاطر تترتب عليها انعكاسات سياسية، دولية ومحلية على السواء، لاستهلاك تدفقات المياه العذبة، أو التدخل فيها، أو تلفها.^{٢٧}

إثيوبيا بلاد داخلية: فقد خسرت واجهتها البحرية في الجهة الشمالية الشرقية حين نالت إريتريا استقلالها عام ١٩٩٣ وأغلقت ميناء اصاب أمام إثيوبيا. حتى اليوم، وبعد مرور أكثر من عقد على نهاية الحرب بين إريتريا وإثيوبيا التي امتدت من عام ١٩٩٨

^{٢٤} حسب منظمة غير حكومية دولية للمساعدات الإنسانية، قُدِّر عدد المتأثرين بالمجاعة بحوالي ١٥ مليون إثيوبي (مقابلة مع كاتب، أديس أبابا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١).

^{٢٥} Peter Mwanakatwe and Lamin Barrow, "Ethiopia's Economic Growth Performance: Current Situation and Challenges," The African Development Bank Group Chief Economist Complex Economic Brief 1, no. 5 (September 17, 2010).

^{٢٦} المناطق الماحلة تتضمن منخفض دانكيل في الجهة الشمالية من الوادي المتصدع الكبير. كما أن الهزات الأرضية والنشاطات البركانية تسبب المشاكل للزراعة. وفي يونيو ٢٠١١، ثار بركان أنابرو على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وغطى الأراضي الزراعية بطبقة من الرماد البركاني فأُتلف المحاصيل والمراعي وقضى على سبل معيشة المزارعين.

^{٢٧} تكثُر مشاريع بناء السدود الجديدة في إثيوبيا، ومعظمها سوف يُنشأ لتوفير الطاقة المائية التي تتداخل نظرياً مع تدفقات الأنهار، إنما ليس بكميات فعلية من المياه المتوفرة في أسفل مجرى الأنهار. غير أن التغيير الذي يطرأ على تدفق الأنهار قد يعيق إلى حد كبير الزراعة عند أسفل مجرى النهر، كما قد تُفقد الأراضي الزراعية الموجودة على ضفاف الأنهار عند الجزء الأعلى منها. كذلك، بعض السدود مجزأ بشكل جزئي أو كامل للري مما قد يؤثر على توافر المياه في أسفل النهر. ليس من الواضح ما إذا تم النظر على نحو ملائم في آثار هذه السدود، المادية والسياسية منها.

حتى عام ٢٠٠٠، ما زالت تقوم بين البلدين علاقات متوترة، بل عدائية. يوفر مرفأ بربرة في أرض الصومال نقطة لتفريغ بعض المواد الاستهلاكية الداخلة إلى إثيوبيا، إنما يفتقر إلى المرافق أو الطرقات التي يوفرها مرفأ جيبوتي الذي باتت إثيوبيا تعتمد عليه بشكل كامل تقريباً لتجارتها البحرية الدولية. كما أن خطوطاً حديدية أحادية المسار بناها الفرنسيون تربط بين جيبوتي وأديس أبابا منذ أكثر من قرن من الزمن إنما لم تسر عليها قطارات منذ أوائل التسعينات، وهي اليوم في حالة موحشة تستوجب الترميم. غير أن الطريق السريعة التي تربط بين أديس أبابا ومرفأ جيبوتي تسمح بنقل الصادرات والواردات الرئيسية للبلاد. وقد اقترح أن يكون مومباسا وبورسودان مرفأين بديلين أو إضافيين لتقديم الخدمات إلى المنطقتين الغربية والجنوبية في البلاد، إنما المسافات الطويلة والطرقات سيئة النوعية تحول دون اللجوء إلى هذه الإمكانية. علاوةً على ذلك، لا توجد أنابيب نفط في إثيوبيا،^{٢٨} وبالتالي، يجب أن يُنقل النفط بكامله في البلاد عبر الطريق البرية، بما في ذلك وقود الطائرات لإحدى أكبر الخطوط الجوية في أفريقيا، أي الخطوط الجوية الإثيوبية، ونتيجةً لهذا الواقع، فإن النقل باهظ الثمن نسبياً في إثيوبيا.

بالإضافة إلى الانقسام الجغرافي الذي تعانيه البلاد، تنتشر في إثيوبيا جغرافياً إثنية وسياسية معقدة حيث توجد "أكثر من ثمانين" مجموعة إثنية مختلفة.^{٢٩} قبيلة الأورومو هي الأكبر من بين القبائل الرئيسية الأربعة (تضم ٣٥ في المائة من السكان)، وتأتي الأمهرية، التي تشكل لغتها اللسان الوطني والمشارك، في المرتبة الثانية (٢٧ في المائة من السكان)، في حين يضم كل من التغرينية والصومالية ٦ في المائة تقريباً من السكان.

والدولة منظمّة على أنها "جمهورية فدرالية ديمقراطية" تشدد على الانقسامات العرقية. فقد قسمت الفدرالية البلاد إلى تسع ولايات أو مناطق على أساس الإثنيات، ومدينتين تحت الحكم الفدرالي، وهما أديس أبابا ودير داوا. أما الحزب الحاكم، أي الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، فهو ائتلاف يتشكل من أربعة أحزاب متمحورة حول الإثنيات وهي أوروميا، والقوميات الجنوبية، والأمهرة، والتغراي،^{٣٠} وتحت قيادة السيد ميليس زناوي، الذي كان رئيس الوزراء إلى حين وفاته في سبتمبر ٢٠١٢، لعبت جبهة التحرير الشعبية للتغراي دوراً حاسماً في الإطاحة بمانغستو ونظام ديرغ، وفي قيام الحكومة الانتقالية في إثيوبيا، والجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، والجمهورية الديمقراطية الفدرالية في إثيوبيا. هذه الجبهة هي الأهم في ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، ومن المسلمّ به عامة أن شعب التغراي، أي التغرينية، هو الذي يسيطر على الحكم في إثيوبيا على الرغم من أن الخطاب الرسمي يعطي صورة مغايرة. وفي حين أن مقايضات السلطة بين المجموعات الإثنية داخل الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية غير واضحة، من المعلوم أن السيد ميليس محاط ببعض الشركاء الذي ينتمي معظمهم إلى التغراي، وشكلوا مجلس حكم لاتخاذ جميع القرارات المتصلة بالسياسات في البلاد.^{٣١}

أوجد نموذج "الفدرالية الإثنية" أقاليم خاصة للاختلافات الإثنية، وكما تشير إليه مجموعة الأزمات الدولية،^{٣٢} لم ترتبط يوماً هوية الأورومو بأي إقليم محدد إلى حين أوجدها "النظام الفدرالي" في إثيوبيا. ومع بعض الاستثناءات القليلة، لطالما كانت المجموعات الإثنية في إثيوبيا مبعثرة في جميع أنحاء البلاد، وصولاً حتى إلى البلدان المجاورة. فالصوماليون الإثيوبيون أنساباً للصوماليين في الصومال، كما أنه لقبائل جامبيلا، والنوير، والأنواك أنساباً مقربون في جنوب السودان المجاور.

^{٢٨} قد يتغير هذا الوضع في المستقبل. فقد أعلن جنوب السودان أنه يفكر في بناء أنابيب نفط تمر في إثيوبيا وتصل إلى جيبوتي. وبإمكان إثيوبيا أن تشتري النفط مباشرة من جنوب السودان. إنما تطرح هذه الأنابيب العديد من المشاكل الفنية منها وجوب أن تمر هذه الأنابيب عبر المرتفعات الإثيوبية والوادي المتصدع الكبير.

^{٢٩} Federal Democratic Republic of Ethiopia, "Summary and Statistical Report," 16.

^{٣٠} تولى نائب رئيس الوزراء السلطة بعد وفاة السيد ميليس في أغسطس ٢٠١٢. وننتظر لمعرفة ما سوف يعنيه هذا التحول في السلطة لمستقبل السياسة في إثيوبيا.

^{٣١} هذا يساعد في تفسير مسألة السلطة والأفضلية الإثنية التي سوف تُناقش لاحقاً في هذا التقرير. ولتحقيق النجاح، يجب أن يحظى جدول أعمال المنظمة وأنشطتها بموافقة المجلس التي غالباً ما تُمنح للإثنية المفضلة. في مقابلة غير رسمية، قال أحد التغرينيين إنه خائف من أن يخسر زناوي السلطة. وأعلن أنه عقب أعمال العنف التي أحاطت بانتخابات عام ٢٠٠٥، أرسلت رسائل نصية صغيرة بما يلي: "أنقذوا إثيوبيا: أقتلوا تغرينياً". وأبدى خوفه من أنه في حال خسر زناوي السلطة، سوف يتعرض التغرينيين إلى موجة من العنف، حتى الذين لم يؤدوا أي دور في السياسة ولم يستفيدوا من حكم الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية.

^{٣٢} International Crisis Group, "Ethiopia: Ethnic Federalism and its Discontents," ICG Africa Report 153, 2009, <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/horn-of-africa/ethiopia-eritrea/Ethiopia Ethnic Federalism and Its Discontents.pdf>.

ولم يقلص تحديد الأقاليم حسب الإثنيات عبر إقامة النظام الفدرالي التوترات بين المجموعات الإثنية: فما زالت النزاعات التاريخية التي تحركها عوامل عنصرية تلوح في الأفق، وبخاصة في المناطق الريفية حيث النزاعات العنيفة حول الأراضي شائعة الحصول. غير أن قوة حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية وانتشارها، يعينان أن النزاعات العنيفة تُقمع عادةً بسرعة. إنما على الرغم من اتجاهات خفية وقوية من التوتر، ومن انفجارات غضب بين حين وآخر، فإن مستوى ملحوظ من الاستقرار وغياب العنف يسود في إثيوبيا.^{٣٣} غير أن تمكين التغرينيين، واستبعاد الآخرين عن السلطة، قد شجع قيام مجموعات معارضة سرية مثل جبهة تحرير الأورومو، وجبهة التحرير أوغادين الوطنية في منطقة الصومال.

ونظراً لطبيعة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية بوصفها ائتلاف للأحزاب، والحكم الإثني في كل منطقة، يتعذر على الحكومة حظر الأحزاب السياسية. لذا، توجد أحزاب سياسية عديدة إنما تعاني من انقسامات عميقة على الصعيدين الإثني والقبائلي، بفعل طبيعة النظام الفدرالي الإثني بحد ذاتها، ونتيجةً لذلك، فهي تناضل لكسب أي دعم ذي معنى خارج مناطقها المحلية. وتستغل النخبة الحاكمة هذه الانقسامات فتبقى مسيطرة على سيادة الحكم في البلاد عبر اعتماد مبدأ فرق تسد.

إنما تسود درجة عالية من الخوف من الحكومة، والرقابة تنتشر في كل مكان. وتمكنت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية من التغلغل في العديد من المناطق الريفية وصولاً إلى مستوى الوريدا (الإقليم) والكيليل (القرية) من خلال اللجوء إلى ثقافة مراقبة الجوار حيث يُشجّع الناس على رصد تحركات بعضهم البعض والتبليغ عنها.^{٣٤} إنما غالباً ما استبعدت المجتمعات الرعوية عن هذه النظم، كما ستم مناقشته لاحقاً بالتفصيل.

تشكل الشرطة الفدرالية جهازاً أمنياً حكومياً مهماً. فهي منظمة شبه عسكرية كبيرة وواسعة الانتشار توفر الأمن في خدمة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية. وينتمي عناصرها إلى مجموعات إثنية ومناطق مختلفة يتنقلون في كافة أنحاء البلاد. وفي بعض المناطق النائية، غالباً ما تلجأ السلطات في المناطق إلى ميليشيات مسلحة محلية (التاتاي) قائمة على أساس إثني كجزء من منظومة الدولة الأمنية.

وتشمل الرقابة أيضاً الإعلام والمجتمع المدني. وكما ذكرنا آنفاً، يعمل المجتمع المدني في ظل قيود كثيرة. وعلى عكس الحال في كمبوديا، تمارس الصحافة باللغة الإنجليزية رقابة ذاتية في إثيوبيا. كما تجمد العديد من المواقع الإلكترونية التي تعتبرها الحكومة غير مرغوب بها وخدمات الإنترنت غير موثوقة. وبصورة عامة، يُظهر الشعب درجة عالية من الخوف تجاه السياسة والحكومة. إن هذا الاستبعاد لمجموعات عديدة عن السلطة، واستخدام الأرض كأداة سياسية، وكبت حركات الانشقاق، ورقابة الدولة، عناصرٌ تعكس جميعها خطر اندلاع العنف بين الإثنيات على الرغم من الاستقرار الحالي الذي تحافظ عليه الحكومة في الوقت الحاضر. وكما في مصر، وليبيا، وتونس، لا توجد آلية لانتقال السلطة من أيدي الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية. ومن الصعب تصور انتقال للسلطة من دون أعمال عنف في إثيوبيا إذا لم تنطلق عملية سياسية، ولم تتراجع الانقسامات بين المجموعات الإثنية، ولم ترضخ السلطة لإرادة الشعب.

^{٣٣} تحدث ممثل عن منظمة غير حكومية لبناء السلام في جامبيلا عن عنف غير مبالغ عنه في المنطقة، ولا سيما بين قبيلتي الأنواك والنوير، على الرغم من تشديده على أن الوضع أكثر استقراراً اليوم مما كان عليه منذ ٣ أو ٤ سنوات (مقابلة، جامبيلا، ٢١ أكتوبر ٢٠١١).

^{٣٤} لتحليل جيد للطريقة التي عمدت إليها الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية من أجل توسيع نطاق سلطتها من المستوى المركزي لاتخاذ القرارات، مروراً بالأحزاب الإقليمية في الولايات وصولاً إلى مستوى القرى، أنظر: "Ethiopia: Ethnic Federalism and its Discontents," International Crisis Group.

الأرض كأداة سياسية في يد الدولة

يمثل استخدام الأراضي كأداة سياسية أحد المكونات الرئيسية التي تسمح للجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية الاحتفاظ بالسلطة. فالدولة تملك جميع الأراضي في البلاد:

إن حق تملك أراضٍ في المناطق الريفية والمدنية، إضافة إلى جميع الموارد الطبيعية، هو حق مناط حصراً بالدولة والشعب الإثيوبي. فالأرض ملكية مشتركة بين جميع الأمم، والقوميات، والشعوب في إثيوبيا، ولا يجوز أن تكون موضوع بيع، أو أي وسيلة أخرى من وسائل التبادل.^{٣٥}

إن الملكية الفردية تستثني في تعريفها الأرض على الرغم من وجود نصوص دستورية وقانونية أخرى تمنح حقوق الملكية،^{٣٦} وبحسب الخطاب الرسمي حول ملكية الدولة للأرض، فإن جميع الأراضي ملك للشعب.^{٣٧} إنما في الواقع، الدولة هي التي تتحكم بالجهات التي يمكنها الحصول على الأراضي وبالغرض من الحصول عليها. من الجهة القانونية، لا يمكن بيع الأراضي في حين يمكن بيع الأصول الموجودة على الأرض، مثل المباني، والمزروعات، والمحاصيل الموجودة. لذا، ما زال سوق الإسكان قائماً على سبيل المثال. وبصورة رسمية، يمكن لأب أن يورث أحد أبنائه الأرض فيما يؤجرها لآخرين.^{٣٨}

وتتمثل إحدى المسائل الاقتصادية الرئيسية في هذا النظام في أن غياب سوق فعلي للأراضي يؤثر على التخصيص الفعال للأراضي كمورد إنتاجي. كما أن المشاكل الاجتماعية المرتبطة بهذا النموذج لحيازة الأراضي كبيرة أيضاً، لا سيما بسبب غياب مترسخ لأمن الحيازة. من السهل على الحكومة إخراج الناس من أراضيهم لتمهيد الطريق للمستثمرين الأجانب مثلاً، وعلى الرغم من "الحماية" العرفية لحيازة الفلاحين، لا يتمتع المزارعون في الواقع بحقوق في الأراضي التي يزعمونها، وينعكس هذا الأمر بدوره على غياب الإرادة لدى الذين يفتقرون إلى الإمكانيات والمزارعين الفقراء للاستثمار في الأراضي، والري، ونظم التخزين التي قد تزيد الغلة وتؤدي إلى فوائض. لذا، فالزراعات التي تتطلب وقتاً لتحمل ثماراً نادرة، وعوضاً عن ذلك، فالزراعة الثابتة محدودة إلى حد بعيد بالمحاصيل الموسمية المروية بمياه الأمطار.

والأثر الأساسي والسلبى الآخر الذي ينتج عن نموذج الحيازة هذا هو غياب القدرة على تعزيز رأسمال الأرض، وتكمن إحدى الفرص في العديد من البلدان النامية في تنظيم تعاونيات ضمن المجتمعات المحلية لقطع أراضٍ متجاورة يمكن أن تُجمّع وتُرهَن للحصول على رأسمال يمكن استخدامه للاستثمار في الأرض من أجل تحسين كفاءة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في التعاونية. وهذا مستحيل في إثيوبيا.

وفقاً للوثائق التي وفرها مسؤولون حكوميون، إن التبرير الذي تقدمه الحكومة هو "أن خصخصة الأرض قد تحول رأس المال المحدود المتاح في البلاد من الاستثمار الإنتاجي إلى شراء الأرض. وهذا بدوره قد يرخل الفلاحين عن أرضهم ويؤدي إلى نمو غير متوازن

^{٣٥} Federal Democratic Republic of Ethiopia, "Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia," Article 40, 1995

^{٣٦} [http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/ET/Constitution\(LF1\).pdf](http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/ET/Constitution(LF1).pdf) (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{٣٧} المصدر نفسه.

^{٣٨} جرى هذا الإعلان خلال مقابلة مع شخصية بارزة في المعارضة في أديس أبابا في ٢٠ سبتمبر ٢٠١١، ويبدو أن المعارضة المنقسمة في إثيوبيا متفقة على أنها ضد سياسة الحكومة في مجال الأراضي، إنما تختلف آراؤها بشأن النموذج البديل الواجب اعتماده.

^{٣٩} على الرغم من طرح السؤال على عديد، ما زلنا لا نفهم كيف يمكن لشخص أن يؤجر أرضاً لا يملكها.

للزراعة لصالح مكنة تتطلب قدراً كبيراً من رؤس الأموال على حساب العمل.^{٣٩} والسخرية في هذا الصدد هي أن النتائج المتأتية عن تأجير الحكومة لأراضٍ إلى مستثمرين أجانب عبر نموذج حيازة الأراضي — أي ترحيل الفلاحين عن أراضيهم وتفضيل المكنة التي تستوجب قدراً كبيراً من رؤس الأموال على حساب العمل هي النتائج ذاتها التي من المفترض أن يتلافها هذا النموذج، على الرغم من وثيقة أخرى من المصدر ذاته تبين “أن المستثمرين لا يمكنهم الحصول على الأراضي التي تعود للمزارعين الإثيوبيين.”^{٤٠} هذا صحيح من الناحية التقنية، جميع الأراضي هي ملك للدولة، ولا يملك المزارعون أي أرض، كما يشير إليه السيد ميليس في الإعلان التالي:

من الصعب جداً التخلي عن الاقتصاد السياسي الساعي وراء الإيجار لا سيما أن الفلاحين سيكونون مدينين لمالكي الأراضي الذين يسعون وراء الإيجار، وبالتالي قد لا يشكلون القاعدة الاجتماعية لدولة تنمية. لذا، فالقرار الذي اتخذناه من حيث نظام ملكية الأراضي هو أحد القرارات الأهم التي سمحت لنا بمحاولة تنفيذ معيار بديل للمعيار النيوليبرالي.^{٤١}

لا شك في أنه ثمة ما يقال لتفادي استغلال الأراضي في ظل معيار نيوليبرالي حيث أن التعاونيات النافذة (عوضاً عن الحكومة في حالة إثيوبيا) تسيطر على الأراضي على حساب الفقراء. إنما ليس من الضروري أن تفضي الملكية الخاصة للأراضي إلى استغلال نيوليبرالي في حال جرى تنظيمها بصورة ملائمة. وقد اقترح آخرون، مثل الجمعية الاقتصادية الإثيوبية مثلاً، اعتماد نهج بديلة.^{٤٢} وأحد النماذج الممكنة هو ملكية المجتمع المحلي مع نموذج منح السندات الذي اقترحه رحماتو.^{٤٣} وتشير هذه النماذج البديلة إلى إمكانية أن تستثني عملية منح السندات لضمان الحيازة الفردية للأراضي البعض فيما تشمل آخرين. الثغرة الأخرى في نظام الحيازة المركزي في إثيوبيا هي أنه لا يوفر حلاً لمشكلة “مأساة الشعب”^{٤٤} التي تظهر جلياً في النماذج التنافسية الفردية، ويمكن لنماذج بديلة أن تعالجها.

واقع ملكية الدولة للأراضي في إثيوبيا لا يكمن في أنه يحول دون الاستغلال النيوليبرالي، إنما في أنه يعطي الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية سلطة هائلة. بإمكان الحكومة الحصول على الأراضي بشكل عقاب — أي بشكل طرد قسري والاستبعاد من الأرض والدخل أو ثواب — بشكل إيجار طويل الأجل للأرض يدر إيرادات عالية لمستأجرها. وبالتالي، يشكل تخصيص الأراضي جزءاً من الأسس التي ترتكز عليها سلطة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية. وبغض النظر عن المشاكل على صعيد ملكية الدولة للأراضي، لن تنظر الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية في إمكانية إحداث تغييرات في هذه السياسة.^{٤٥} تجدر الإشارة إلى أنه لطالما استخدم القادة الإثيوبيون الأرض بهذه الطريقة. فخلال النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في ظل النظام الملكي، عمد الملوك إلى تخصيص مساحات واسعة من الأراضي إلى جنرالاتهم لمكافأتهم على ولاءهم وحملاتهم الناجحة. وكان

^{٣٩} Federal Democratic Republic of Ethiopia, “Ethiopia: Land—Historical Context,” 2011, <http://www.insight-in-security.com/insight/wp-content/uploads/2011/12/Ethiopia-LandHistoricalContext.pdf>.

أُرسلت إليّ هذه الوثيقة والوثيقة المرافقة المعنونة “Land Q&A” من جانب سفارة جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية في المملكة المتحدة عقب مقابلة إذاعية أجريتها بشأن الاستثمارات في زراعة البلدان النامية. وأُتيحت هذه الوثائق للتنزيل من الموقع الإلكتروني ولم يكن من شرط للحفاظ على سرية المواد.

^{٤٠} Federal Democratic Republic of Ethiopia, “Land Q&A,” 2011, <http://www.insight-in-security.com/insight/wp-content/uploads/2011/12/Ethiopia-LandQA.pdf>.

^{٤١} Federal Democratic Republic of Ethiopia, “Ethiopia: Land—Historical Context.” (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{٤٢} Ethiopian Economic Association and Ethiopian Economic Policy Research Institute, “Land Tenure and Agricultural Development in Ethiopia,” Addis Ababa, 2002.

^{٤٣} Desalegn Rahmato, “Searching for Tenure Security? The Land System and New Policy Initiatives in Ethiopia,” FSS Discussion Paper 12, 2004, Forum for Social Studies, Addis Ababa.

^{٤٤} Garrett Hardin, “The Tragedy of the Commons,” *Science* 162, no. 3859 (1968): 1243-1248.

^{٤٥} مقابلة مع أحد كبار صانعي السياسات.

الجنزالات يتصرفون تصرف الأسياد الإقطاعيين في استخراج الثروات وإخضاع الفلاحين في تلك الأرض إلى العبودية.^{٤٦} حين تولّى الديرغ السلطة، وأطاحوا بهايلى سلاسي مستفيدين من الثورات الطلابية المستوحاة من النظام الماركسي ضد النظام الملكي، انتحلوا اللغة الماركسية التي كان الطلاب يستخدمونها — وبخاصة عبارة “الأرض للفلاح” — كحجة لاعتبار جميع الأراضي رسمياً ملكاً للدولة. لكن عوضاً عن ذلك، كانت تُستخدم الأراضي في خدمة النظام.^{٤٧} وورثت جبهة التحرير الشعبي للتغراي من خلال الحكومة الانتقالية في إثيوبيا هذا الوضع. واليوم، ما زال المزارعون يتحدثون بتوق عن المثال البعيد المنال والمتمثل في “الأرض للفلاح”^{٤٨} على الرغم من اللغة الطنانة بأن الملكية المركزية للأراضي هي “من الشعب وإلى الشعب.”^{٤٩}

وتبرز مسائل أخرى من سياسات الحكومة الإثيوبية في مجال الأراضي رغم أنها لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالملكية المركزية. وتكمن إحدى المسائل الرئيسية في العقبات التي تواجهها عائلات المزارعين في مغادرة أرضها لإيجاد أشكال بديلة من استئجار الدخل. وأما الضمان الاجتماعي — وبخاصة برنامج شبكة الأمان البالغ الأهمية — فهو رهن بتمسك الأشخاص بالأرض التي تزرعها عائلاتهم. إنما تتأتى عن هذا التمسك ثلاث نتائج سلبية. أولاً، يتسبب هذا الأمر بضغط أكبر على الأرض فيما يزداد عدد السكان. ثانياً، إنه حاجز للنزوح من الريف إلى المدن، ولتغيير مركز جاذبية العمالة من الزراعة باتجاه الصناعة والتجارة. وثالثاً، يسبب هذا التمسك تجزؤ الأرض حين توزع على الأولاد. وتتمثل المسألة المهمة الأخرى المرتبطة بسياسة الحكومة في مجال الأراضي في الافتراض السائد بوجود أراضٍ “غير مستخدمة” في إثيوبيا. ويتجلى هذا الأمر في “برنامج إعادة التوطين” الذي يوصف بالتفصيل فيما بعد، وفي تيسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة من خلال صفقات الأراضي. وتعلن الحكومة أن أراضي المزارعين لا تُعطى للمستثمرين^{٥٠}، إنما هذه ليست الحال كما تبينته هذه الدراسة.

بصورة رسمية، يشكل برنامج إعادة التوطين الذي يهدف إلى نقل الأشخاص من المناطق الأكثر هامشية زراعياً في البلاد جزءاً من سلسلة النشاطات الأوسع نطاقاً التي تُجرىها الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي.^{٥١} وتستأهل الحوافز وراء هذا البرنامج بعض الجدارة، إنما تميل السياسة إلى توليد المشاكل في المناطق التي يتم نقل المزارعين إليها. هذه الاستراتيجيات الحكومية ليست جديدة أبداً سيما أنه لطالما أنشأت الأنظمة المتعاقبة، على مدى عقود، برامج لإعادة التوطين في محاولة لمعالجة مشكلة ندرة الأراضي في المرتفعات. غير أنه غالباً ما ولدت هذه البرامج مشاكل إضافية في المنخفضات، وبصورة خاصة من خلال زيادة حدة النزاعات بين المجموعات الإثنية، أو زيادة عدد المنازعات على الأراضي.^{٥٢}

وباتت أنشطة إعادة التوطين مرتبطة اليوم بمسائل غير برنامج الحكومة لسياسة الأمن الغذائي. ففي حين تولد تدفقات النازحين من الأرياف إلى المدن احتقاناً، وفقراً، ومشاكل بطالة في المدن الإثيوبية، تنشغل الحكومة بتدمير الأحياء الفقيرة لإتاحة

^{٤٦} Bahru Zewde, *A History of Modern Ethiopia 1855-1991* (Oxford: James Currey, 2001), 14-15 and 87.

^{٤٧} المصدر نفسه، ٢٤١-٢٤٢.

^{٤٨} مقابلات مع مزارعين في المرتفعات والمنخفضات على السواء في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١.

^{٤٩} Federal Democratic Republic of Ethiopia, “Constitution,” Addis Ababa, 1995.

^{٥٠} Federal Democratic Republic of Ethiopia, “Ethiopia: Land—Historical Context,” Federal Democratic Republic of Ethiopia, “Land Q&A.”

^{٥١} Amdissa Teshome, “Agriculture, Growth and Poverty Reduction in Ethiopia Policy Processes around the New PRSP (PASDEP),” *Futures Agriculture Research Paper 004* (2006), 13-15.

^{٥٢} Laura Hammond, “Strategies of Invisibilization: How Ethiopia’s Resettlement Programme Hides the Poorest of the Poor,” *Journal of Refugee Studies* 21, no. 4 (2008): 517-536.

خلال مقابلة مع مزارع أورومو انتقل “بتشجيع من الحكومة”، من المرتفعات إلى منطقة جامبيل في المنخفضات، أفاد أنه جنى أرباحاً من خمس هكتارات من البستان (من أصل ٨ هكتارات). وعلى الرغم من حيازته وثائق تبين أنه حصل قانوناً على حق استخدام الأرض، قال إنه استهدف من جانب السلطات المحلية من غير الأورومو. فقد تعرّض مراراً إلى المطاردة، والسجن، وجُرد من أرضه بعد أن مُلئت آباره عمداً بالأوساخ وأُحرق بستانه (مقابلة، منطقة جامبيل، ٢٢ أكتوبر ٢٠١١).

التنمية التجارية وغالباً ما تجبر سكان هذه الأحياء على الانتقال إلى البلدات المجاورة المنشأة جديداً وإلى مناطق محيطة بالمدن. وهذا بدوره يسبب استهلاكاً متنامياً لأراضٍ إنتاجية قيمة، ويزيد الضغوطات السكانية على الموارد النادرة في المرتفعات، ويرحل المزارعين عن أراضهم، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تزايد حركة النزوح من الريف إلى المدينة.^{٥٣}

الأرض والسياسة الإثنية

غالباً ما تتقاطع السياسة الإثنية في إثيوبيا مع استخدام الأراضي كأداة سياسية حين تعتمد مجموعة إثنية نافذة على استخدام سياسات الحكومة الفدرالية في مجال الأراضي من أجل استغلال تناقضات قبايلية قديمة، والانتقام من أخصام إثنيين، وكسب مزايا اقتصادية وسياسية مقارنة مع قبائل أخرى. ويمكن أن يندرج تأجير الأراضي إلى الأجانب في هذا الإطار.

تقوم الحكومة الفدرالية بتخصيص مساحات واسعة من الأراضي إلى مستأجرين أجانب في منطقة جامبيل. فهذه منطقة ذات تنوع إثني هائل حيث تتواجد قبيلتان كبيرتان إثنتان — الأنوك والنوير — ذات ماضٍ طويل ومضطرب، محفي بالعداوة. وقد أخبرني أحد رجال قبيلة النوير أن عديدين من موظفي الإدارة والشرطة ينتمون إلى قبيلة الأنوك، وبالتالي حين يخصصون الأراضي إلى مستثمرين أجانب، غالباً ما يطردون النوير ويرفضون أن يُمنحوا أي تعويض.^{٥٤} وخلال الزيارات الميدانية، شهدت حركات انتقال جماعات قبيلتي النوير والأنوك على السواء. لذا، فالطرفان يعانيان الظلم، أو أن القبيلتين تتعرضان للتمييز من جانب موظفي الإدارة في المرتفعات. لكن مهما كان الأمر، فإن قبيلة النوير مقتنعة بأن الأنوك هم خلف عمليات الطرد التي تطالهم.

وتظهر حالات مماثلة في مناطق أخرى. ففي منطقة دبرزيت، تسمح سلطات الأورومو — في المنطقة الإثنية ذات أغلبية من الأورومو — باستخدام الأراضي التي تعتمد عليها جماعة من الأمهاريك للحصول على أغذية كمكب للنفايات. وقد شاهد الكاتب رمي النفايات في تلك المواقع، بما في ذلك النفايات الاستشفائية الخطيرة من الناحية البيولوجية.^{٥٥} وتبين هذه الأمثلة المشكلة القائمة المتصلة بمسائل التنافس الإثني، والخطر في أن ينجس إليها المستثمرون الأجانب عن غير قصد.

الزراعة في إثيوبيا

نتيجة للتنوع الجغرافي والإثني في إثيوبيا، تختلف أيضاً أنواع الزراعة وممارساتها بقدر اختلاف المسائل التي يواجهها هذا القطاع. وبغض النظر عن مسائل التنوع والتعقيد، يمكن أن تُقسم الزراعة الإثيوبية بصورة عامة إلى نوعين رئيسيين: الزراعة الرعوية في المنخفضات، وزراعة المحاصيل المروية بمياه الأمطار.

وتواجه كل من الزراعة في المرتفعات والمنخفضات في إثيوبيا أزمات. ففي المرتفعات، إن النمو الكثيف للسكان يرافقه تنافس متزايد على الأراضي، وبخاصة نتيجة للتوسع المدني والتوسع التجاري والصناعي، وذلك يترك للعائلات الزراعية أراضٍ تصغر مساحتها تدريجياً وبالتالي، يعيش ثلث الأسر الزراعية في البلاد على نصف هكتار فقط أو أقل.^{٥٦} وهذه المساحة من الأرض غير كافية لتوفير الأغذية لعائلة أو لدر دخل كافٍ لإعالتها.

وأما في المنخفضات، فإن تزايد عدد السكان يؤدي إلى تزايد أعداد المواشي التي تُجهد الأراضي الهشة. كما يزداد التنافس المتأني عن السكان والضغوطات التجارية والصناعية، على مجاري المياه؛ ويزداد تسييج الأراضي وواجهات الأنهار التي تعطل الحركات

^{٥٣} مناقشات مع نازحين من المدن إلى الأرياف، أديس أبابا، ١٥ أكتوبر ٢٠١١.

^{٥٤} مقابلة، منطقة جامبيل، ٢٠ أكتوبر ٢٠١١.

^{٥٥} جولة ميدانية وزارات إلى القرى، منطقة دبرزيت، ٩ أكتوبر ٢٠١١.

^{٥٦} Table D.16. in Central Statistics Agency of Ethiopia, "2010 National Statistics (Abstract): Agriculture," 2010, http://www.csa.gov.et/index.php?option=com_rubberdoc&view=doc&id=319&format=raw&Itemid=561.

الرعوية؛ وتزداد الأدلة على تغير المناخ، وبخاصة في ما يتعلق بفترات الجفاف الأطول والأكثر تواتراً. وكل هذه المسائل تترك آثاراً مضرّة على الزراعة الرعوية التقليدية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات الزراعية المتصلة بالمزارعين تميل إلى إقصاء الرعاة. فمن جهة، هذا منطقي من حيث البيانات المتصلة بمسائل من قبيل حجم الأراضي، والتي قد تأتي مشوهة إذا شملت الرعاة الرّحل. ومن جهة أخرى، هذه دلالة على الإقصاء الأوسع نطاقاً الذي يخضع له الرعاة، وعلى إنكار وجود أي مستقبل للرعوية. فإذا لم تعترف الحكومة بالرعاة في المنخفضات على أنهم مزارعون، حينها سيعطي إقصاؤهم تفسيراً لادعاء الحكومة بأن المزارعين لا يتأثرون بتأجير الأراضي الكبيرة. وهذه هي بعض المسائل التي سيواجهها المستثمرون الأجانب الذين يبحثون عن أرض.

الزراعة في المرتفعات

الزراعة في المرتفعات متنوعة. فالمحصول الأهم هو حبوب محلية تدعى "التيف" وتشكل المواد الغذائية الأساسية بالنسبة إلى أغلبية سكان المرتفعات.^{٥٧} ونظراً إلى أن إثيوبيا هي المنتج الأكبر الوحيد لحبوب "التيف" فلا تتوفر بيانات مقارنة. وقد أجرى علماء أستراليون دراسات عن إمكانية زراعة التيف في استراليا، وأشارت النتائج إلى أنه يمكن الحصول على غلات تصل إلى ٣ أطنان متريّة في الهكتار الواحد حتى في ظل الظروف القاسية في أستراليا. وتحدّث المزارعون في المرتفعات الذين التقيتهم في إثيوبيا عن غلات إنتاج التيف تصل إلى ٤٠٠ كغ (٨ X ٥٠ كيساً) لكل ربع هكتار، أو ١,٦ طن متري في الهكتار الواحد. ومن المرجح أن يكون تحسين الغلات ممكناً في إثيوبيا إذا ما استُخدمت المدخلات والتكنولوجيا الملائمة. كذلك، فإن دورة نضج التيف قصيرة — بين ٣ و٤ أشهر — إنما يُزرع محصول واحد فقط في السنة بحيث يتلاءم مع أنماط هطول الأمطار. ويمكن زراعة محصول ثانٍ خلال موسم الجفاف، عبر الري. وليس من الأكيد ما إذا أمكن زراعة محصول ثالث أو رابع خلال الموسم الرطب من خلال استخدام تقنيات ملائمة في إدارة المياه، بيد أنها إمكانية يمكن استكشافها.

وأما الحبوب الأخرى — بما فيها القمح، والدخن، والسرغوم، والشعير، والذرة — فتُزرع أيضاً على نطاق كبير. وعلى الرغم من أن متوسط حجم المزارع صغير جداً، يعتمد معظم المزارعين إلى زراعة بعض الخضر ويربون بعض المواشي، وخاصة الأبقار، والماعز، والخراف. وتعتمد معظم عائلات المزارعين على المزرعة في سبل عيشها واستمراريتها، وفي استدرار الدخل. كذلك، فإن تقاسم العمل بين السكان لحصاد المحاصيل، كما هي الحال في مناطق أخرى، نادر في مجال حصاد المحاصيل في المرتفعات، وهذا يشير إلى أن تعاونيات الإنتاج أو البوادر غير الرسمية لمثل هذه المنظمات غير سائدة في الزراعة الإثيوبية.

ويمكن ملاحظة عدداً من الأمور لدى التجول في الأراضي الزراعية في المرتفعات في إثيوبيا، وهي أمور تتكرر شمال أديس أبابا، وجنوبها، وغربها.^{٥٨} والصور الواردة في الرسوم ١ إلى ٩ في المرفق تعكس بعضاً من هذه الملاحظات. الملاحظة الأولى هي عدم وجود أراضٍ زراعية غير مستخدمة غير تلك التي حُدّدت كمناطق لصون الغابات أو أراضٍ تُستخدم لأنشطة أخرى كالصناعة أو الحياة الحضرية. ويمكن ملاحظة ندرة الأراضي المتاحة للزراعة من خلال المحاصيل المزروعة على تربة حادة الانحدار، ومن خلال المصطبات البدائية في بعض المناطق، والتي تُنشأ على افتراض أنها سوف تزيد مساحة المواقع المتاحة لزراعة المحاصيل. كذلك، يظهر تحديد

^{٥٧} تُنقَع حبوب "التيف" وتُخَمَّر وتُصنع خبزاً بشكل فطيرة تدعى إنجير. وتشكل هذه الحبوب أساس معظم الوجبات التي يتناولها الإثيوبيون. وبصورة عامة، توضع عليها نوع من البخنة المتبلّة المصنوعة من الخضر أو اللحم. وحبوب "التيف" تنمو بسرعة، وتعطي غلات جيدة في الهكتار الواحد، كما أنها متينة جداً وتتحمل ضغط المياه، وتُخزّن جيداً، وهي رخيصة الثمن، وسهلة المعالجة، ومغذية جداً. ويتأني الجزء الأكبر من قيمتها التغذوية من النخالة البذرة سهلة الهضم التي تبقى في طحين "التيف". وهذا يقلص أيضاً تكاليف المعالجة نظراً للحجم الصغير جداً لبذرة "التيف". كذلك، يوفّر تبين "التيف" علفاً رفيع الجودة للمواشي. وعلى الرغم من أن حبوب "التيف" تُزرع وتُستهلك على نطاق واسع في إثيوبيا، وعلى الرغم من ميزاتها الجذابة، فهي لا تُزرع بشكل كبير للغاية في مناطق أخرى.

^{٥٨} لم يتوجه الكاتب إلى شرق أديس أبابا.

غير رسمي للأرض المقسومة إلى قطع، على الرغم من صغر حجم قطع الأراضي ومختلف الاستخدامات التي تخضع لها قطع الأراضي. فمزارعو الشعير في منطقة موكا توري شمال أديس أبابا يشيرون إلى أنهم عملياً "أدركوا للتو" حجم أرضهم التي كانت ذات شكل غير منتظم ومتاخمة بصورة وثيقة للأرض المجاورة، كما أن الأسيجة نادرة.

علاوةً على ذلك، يبدو أن لا وجود للزراعات المعمّرة. وهذا قد يعكس غياب أمن الحيازات، وهو ما يثبط الاستثمارات طويلة الأجل في الأراضي، أو نقصاً في رأس المال للاستثمار في عائدات مالية مختلفة عن تلك التي توفرها المحاصيل الموسمية. وتظهر جلياً مجالات ندرة أخرى، يتمثل أحدها بغياب السدود وقنوات الري لإدارة المياه وهو ما يعكس اعتماد المزارعين على الأمطار ومجاري المياه الطبيعية، ويبين حدود زيادة مواسم الزراعة. والمجال الآخر هو غياب المخازن أو معدات تخزين الحبوب، حتى ولو كانت الأرض تُستخدَم إلى حد بعيد لمحاصيل الحبوب. وهذا يعني أنه يتوجب على المزارعين أن يبيعوا محصولهم بسرعة حالما يتم حصاده كي لا يتلف. ونظراً إلى أن الجزء الأكبر من المحصول ذاته سوف يُحصَد خلال بضعة أسابيع، فهذا يعني أنه من المرجح أن يبيع المزارعون محصولهم حين تكون الإمدادات كثيرة وبالتالي، تكون الأسعار منخفضة. وقد أكد المزارعون هذا الوضع. إنَّما تكمن مسألة أخرى تتمثل في غياب البنية التحتية للنقل، ما يشير إلى الصعوبات التي يواجهها العديد من المزارعين للوصول إلى السوق.

ينبغي التمعن في غلات الإنتاج المحصولي في إثيوبيا. وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للعام ٢٠٠٩، تبلغ غلات إثيوبيا من القمح حوالي ١,٨ طن متري/الهكتار. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام أدنى مما هي عليه في فرنسا والصين، والتي تبلغ ٧,٤ و٤,٧ على التوالي،^{٥٩} فهي أعلى من الأرقام التي تسجلها أستراليا مع ١,٦ طن متري/الهكتار، يتم إنتاجها في نظام زراعي واسع النطاق ومتطور جداً مع نظام ري دقيق. وهذا إنجاز نظراً إلى عدم وجود زراعة ممكنة على نطاق واسع في إثيوبيا قد تزيد مجموع الغلات الإجمالي. فالزراعة الإثيوبية ما زالت تعتمد على تقنيات وتكنولوجيات قديمة من قبيل الحراثة بواسطة الثيران، ومحراث خشبي يُثَقَل بحجرة، والحصاد اليدوي. وكما يبينه الرسم ١٠ في المرفق، يستخدم المزارعون منجلاً يُستخدَم ببراعة لحصاد الشعير في المرتفعات.

علاوةً على ذلك، تعتمد الزراعة الإثيوبية بشكل رئيسي على الأمطار إذ لا توجد نظم للري أو إدارة للمياه. كما أن المبيدات والأسمدة غير العضوية ليست منتشرة على نطاق واسع، أو لا تُستخدَم على نحو فعال. إنَّما على الرغم من هذه الثغرات، ينجح أصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا في الحصول على غلات أعلى من المتوقع من القمح. وقد يُعزى هذا الأمر إلى الجودة العالية التي تتميز بها التربة في المرتفعات، وإلى كفاءة المزارعين الذين يحفزهم الفقر وندرة الأغذية لتعظيم إنتاجيتهم بما يملكونه من موارد قليلة.

والأمر سيان بالنسبة إلى الدخن: تنتج إثيوبيا أكثر في الهكتار (١,٣٧ طن متري في الهكتار) من أستراليا (٠,٩٥)، وروسيا (١,٠)، والمتوسط العالمي (٠,٧٩ فقط). وهي تنتج قدر أوكرانيا (١,٣٦)، وليس أقل بكثير من الصين (١,٥)، والأرجنتين (١,٧)، والولايات المتحدة (١,٩).^{٦٠} وعلى الرغم من أن التكنولوجيا الفرنسية تحتل المرتبة الأولى في العالم في إنتاج السرغوم مع ٣,٥ طن متري/الهكتار، تتمكن إثيوبيا أيضاً من تحقيق غلات في الهكتار الواحد أعلى من المتوسط العالمي (١,٨ طن متري/الهكتار مقابل ١,٤)، إنَّما تأتي خلف المنتجين الرئيسيين.

وعلى الرغم من ندرة التكنولوجيا والمدخلات الزراعية، تشير هذه المعدلات المدهشة في الغلات إلى وجود إمكانية ممتازة أمام المزارعين الإثيوبيين لزيادة إنتاجيتهم. ويمكن تعزيز الحوافز والقدرة من خلال استثمارات ملائمة في التكنولوجيا، والري، والمدخلات، والوصول إلى الأسواق.

إنَّما يبقى سؤال مهم. هل أن الفوائد التي سيحققها هؤلاء المزارعون، من خلال استثمارات ملائمة، ستكون كافية لتوليد أحجام موثوقة معدة للتصدير؟ وفي سياق الفقر، والجوع والضغط السكاني الذي تشهده إثيوبيا، يصعب الإجابة على هذا السؤال. هل أن

^{٥٩} FAOSTAT, Statistical Database of the Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011, <http://www.fao.org/corp/statistics/en/>.

^{٦٠} المصدر نفسه.

فوائض التصدير ستؤد ما يكفي من الدفع الاقتصادي للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لحد من تفاقم المشاكل المتصلة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا؟ أو أن الاستثمارات في المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة يجب أن تتوافق بسياسات محلية لتخصيص الأغذية تضمن أن تساهم هذه الفوائض أولاً في تأمين الأغذية إلى السكان الأكثر عرضة للجوع؟ لا شك في أنه من المرجح أن يفضي الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة إلى آثار أفضل من إدخال الابتكارات الصناعية في الزراعة، الأمر الذي سوف يزيد المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إقصاءً وفقرًا. وينبغي إجراء المزيد من البحوث والتحليل لمعرفة ما إذا كان الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة يشكل حلاً كافياً للمشكلة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة في المرتفعات

أصبحت المناطق الغنية بالمياه في المرتفعات، وبخاصة تلك القريبة من مطار أديس أبابا الدولي، جذابة جداً للمستثمرين الأجانب في بعض القطاعات. وفي التسعينيات بصورة خاصة، ظهر عدد كبير من مشاريع زراعة الأزهار الرامية إلى تصدير الأزهار إلى السوق الأوروبية. وعلى الرغم من أن تلك المشاريع كانت صغيرة الحجم — نادراً ما كانت تتجاوز مساحة الأرض ٥٠٠ هكتار — إلا أن العديد من المزارعين التقليديين هجروا من أرضهم. إلا أنه تم اللجوء إلى العمالة المحلية، وازدادت فرص إيجاد وظائف مأجورة.^{٦١} وشددت الحكومة على أن تدفع هذه المشاريع تعويضات للمزارعين، بمقتضى الدستور الإثيوبي،^{٦٢} مهددة بذلك المعارضة الأساسية على مزارع البيوت البلاستيكية. ويقتصر الموجب الدستوري بدفع تعويضات على قيمة الملكية الفردية. وبما أن الملكية الفردية تستثنى بموجب تعريفها الأراضي، فالتعويضات تُدفع مقابل التحسينات في الأرض، وفي حال استخدامات الأراضي لزراعة المحاصيل الموسمية يتضح أن هذه التعويضات زهيدة جداً. بيد أن هذه القوانين لا تعني بالضرورة أن التعويضات تُدفع دائماً، أو حتى حين تُدفع، أن المزارعين يحصلون عليها. ووفقاً لوزير متقاعد للزراعة والتنمية الريفية أجريت مقابلة معه، تُحسب التعويضات بقيمة مضاعفة للإنتاجية المقدرة للأرض التي هي خمسة أضعاف قيمة المحصول المقدّر. فإذا زرع المزارعون القمح مثلاً بشكل رئيسي على هكتار واحد من الأرض، تُحسب التعويضات على أنها خمسة أضعاف القيمة التي قد يحصلون عليها مقابل المحصول المعني حسب سعر القمح الذي يكون سارياً في وقتها.

وعلى الرغم من التعويضات، فإن نتائج هذه المشاريع — سواء بالنسبة إلى مزارع الأزهار أو مزارع أخرى — لم تكن دائماً جيدة. واتفق أحياناً أن التعويضات بمثابة حبة سامة تُعطى للمزارعين. فالبعض ممن لم يتعامل يوماً مع مبلغ كبير من المال، لم يكن قادراً على استثمار الأموال للحصول على منافع مستقبلية. وقال أحد المزارعين إن "عملة البر دامت بضعة أشهر لكن الأرض فقدت لأجيال وأجيال."^{٦٣} وفي حالات أخرى، كان دفع التعويضات يؤدي إلى استغلال. فإن قرية يسكنها مثلاً سكان من الإثنية الأمهرية، في منطقة بشوفتو ذات أغلبية من الأورومو، لم تتلق يوماً تعويضات مقابل الأراضي التي أخذت منها ومُنحت لمستثمر. وعلى الرغم من أن الشركة دفعت على ما يبدو التعويضات اللازمة إلى سلطات الأورومو المحلية ليُصار إلى توزيعها، إلا أن القرويين لم يحصلوا عليها.^{٦٤} وفي بعض الحالات الأخرى، لم تُدفع التعويضات بكل بساطة. كما أن الوظائف التي توفرت في الأراضي المستثمرة كانت دون المستوى المطلوب لاستبدال قيمة الأرض المزروعة بالنسبة إلى المزارعين المرحّلين. وقدّم أحد الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم بيانات حصل عليها من سفارة الهند في إثيوبيا أظهرت أن أكثر من ٩٠٪ من ١١٠,٠٠٠ عامل إثيوبي تم استخدامهم في مشاريع زراعة هندية عام ٢٠٠٨ في إثيوبيا كانوا عمالاً موسمين. وأفادت هذه البيانات أيضاً أن مستويات الدفع كانت متدنية جداً: ثمانون سنتاً

^{٦١} Samson Bedada and Messay Eshetu, "Ethiopian Floriculture Industry from Corporate Social Responsibility (CSR) and Governance Perspective," (master's thesis, Karlstad University, 2011), <http://urn.kb.se/resolve?urn=urn:nbn:se:kau:diva-7641>.

^{٦٢} Federal Democratic Republic of Ethiopia, "Constitution," Article 40, Clauses 46-48.

^{٦٣} مقابلة في منطقة دبرزيت، ٩ أكتوبر ٢٠١١.

^{٦٤} مقابلة في منطقة زيت، ٩ أكتوبر ٢٠١١.

أمريكياً في اليوم الواحد للعمالة غير الماهرة.^{٦٥} ويشير تقرير صحفي إلى عاملة كانت تتقاضى ٨ بر (فقط ٠,٤٧ دولاراً أمريكياً) في اليوم الواحد لأسبوع من ٥٦ ساعة عمل.^{٦٦} وهذا ليس فقط أقل من ربع مقياس خط الفقر المحدد بدولارين في اليوم الواحد، إنما حين يُقسم بين أفراد عائلة إثيوبية كبيرة، وللعمال الموسمين الذين يستخدمون طوال السنة كاملة، يصبح أجراً زهيداً جداً لا يسمح بالاستمرار في الحياة.

أخيراً، باتت تُعرف مشاريع مزارع الأزهار في إثيوبيا بأنها أماكن رديئة للتوظيف حيث يُفاد عن أن معدلات الإصابة بالأمراض في صفوف العمال مرتفعة. وهذا يُعزى إلى حد بعيد إلى مبيدات الحشرات التي يستخدمها العمال بانتظام في بيوت بلاستيكية غير مهواة، ومعدات حماية قليلة أو معدومة. وحسب صحافة الأورو، يتم استخدام مواد كيميائية مسببة للسرطان تحظرها منظمة الصحة العالمية في مزارع الأزهار في إثيوبيا.^{٦٧} وتواجه مؤسسات مماثلة في كينيا، وأوغندا، وتنزانيا هذه المشاكل ذاتها.^{٦٨} يلزم المزيد من البحث لتحديد حجم هذه المشاكل ومدى انتشارها. لا شك أن بعض الشركات المسؤولة شاركت في بعض هذه المشاريع الزراعية، إنما تتمثل النقطة الرئيسية بغياب الحكم، والتنظيم، والتنفيذ. كما أن التراجع الذي شهدته السوق الأوروبية، وبخاصة في مجال سلع “الترف” مثل الأزهار المقطوعة، أثر على بعض هؤلاء المزارعين. وهذا قد يعني أن العمال الموسمين سيحظون بقدر أقل من العمل، وأن الموظفين الدائمين القلائل سوف يخسرون الأمن في وظيفتهم.^{٦٩}

وينعكس غياب الحكم حيال المستثمرين في تأثيرات المشاريع الاستثمارية في المناطق الريفية على أصحاب الحيازات الصغيرة، حتى الذين لم يُرحّلوا قسراً من أراضيهم. وكذلك، فإن غياب الأنظمة و/أو غياب القدرة على إنفاذ الأنظمة في أغلب الأحيان يعني أن المستثمرين قادرون على تلافي تحمل مسؤولية الآثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن مشاريعهم. ففي منطقة دبرزيت مثلاً، يتأتى عن موقع مُستثمر قمنا بزيارته خلال هذه الدراسة أربعة آثار مضرّة على الأقل بالنسبة إلى السكان المحليين إضافة إلى تهجير المزارعين الفقراء. فالآثار المصورة في الرسوم ١١ إلى ١٣ في المرفق تتضمن منع الحصول على مياه عذبة، وتضرر الأراضي الزراعية بفعل التآكل والسيول التي تؤثر على إنتاجية الأراضي المجاورة، وإزالة الأحراج التي تؤثر على سبل المعيشة المحلية والدخل — سيما أن حيوانات الغابة وطيورها ونباتاتها كانت تشكل في الماضي مصدراً غذائياً لسكان المنطقة، في حين كانت تُستخدم المواد الخام الحرجية لصناعة سلع صغيرة معدة للاستعمال أو البيع. وأخيراً، يتمثل أثر سلبي كبير في إزالة أراضٍ المشاع: كانت تشكل الغابات تقليدياً أراضي رعي مشتركة خسرها المجتمع المحلي في الوقت الحاضر بفعل حجز هذه الأراضي وإزالة الأحراج عنها. وبالتالي، تبقى الأراضي المعدة لزراعة المحاصيل المساحة الوحيدة المتوفرة لرعي المواشي، فتولد الحيرة في ما إذا يجب إيلاء الأولوية للمحاصيل أو المواشي. ومن الصعب، وحتى من المستحيل، القيام بالإثنين معاً.

وتعكس هذه الأمثلة الفقر في صفوف المزارعين الإثيوبيين والمشاكل التي تنشأ عن حد حصولهم على الموارد الدنيا التي يعتمدون عليها. فمشاريع الأزهار والمشاريع الأخرى المماثلة في المرتفعات تعكس الثغرات في استراتيجية “التنمية” سيما أنها تستوجب تجريد المزارعين من أراضيهم لتيسير الاستثمار الأجنبي و”التنمية الإقليمية”. سواء كان المشروع الاستثماري في المرتفعات الإثيوبية متعلقاً بإنتاج الأغذية أو لم يكن كذلك، تتأق عنه تشعبات على صعيد الأمن الغذائي نظراً إلى آثاره على قدرة أعداد كبيرة من الأشخاص على زراعة السلع الغذائية أو شرائها.

^{٦٥} مقابلة مع أكاديمي، أديس أبابا، ٧ أكتوبر ٢٠١١.

^{٦٦} Tamiru Obote, “Ethiopia: Cut Flower Bonanza: At What Cost?” *Jimma Times*, 2008.

^{٦٧} Tadesse Amara and Nigussu Aklilu, “Ethiopian NGOs Work to Improve Conditions for Flower Producers,” *Pesticides News* 82, December 2008, http://www.pan-uk.org/pestnews/Issue/pn82/PN82_p4-5.pdf; Gadaa.com, “Ethiopia: Flower Farms in Oromiya use Carcinogenic Chemicals,” May 29, 2009, <http://gadaa.com/oduu/648/2009/05/29/ethiopia-flower-farms-use-carcinogenic-chemicals-in-oromia/>.

^{٦٨} Ton van Zantvoort, *A Blooming Business* (Newton, VPRO, 2009). http://www.newtonfilm.nl/blooming_business/.

^{٦٩} Reuters, “Ethiopia’s Struggling Flower Farms Appeal for Help,” March 25, 2009, <http://af.reuters.com/article/investingNews/idAFJO-E52O0KU20090325>.

لا شك في أن الاستثمار في القطاع الزراعي في المرتفعات يوفر فرصاً لزراعة المزيد من السلع الغذائية وتحقيق نمو اقتصادي، إنما تتوقف هذه الفرص على ضرورة مساعدة صغار المزارعين القادرين على تحقيق التحسينات المتوخاة في الإنتاجية وتلافي الأضرار غير المباشرة في الوقت ذاته.

الزراعة الرعوية في المنخفضات

لطالما كان الرعي على مر التاريخ الشكل الغالب من أشكال الزراعة في مناطق المنخفضات. وتنتشر في إثيوبيا أشكال متنوعة من الرعي، حسب البيئة السائدة في المنطقة المعنية والأنماط المناخية.^{٧٠} وتتراوح هذه الضروب من الرعي بين الرعي المستقر، والذي لا يختلف عن المزارع التقليدية على النمط الغربي، والرعي المتنقل الذي هو في جوهره الترحال الرعوي. وتشمل الأشكال الأخرى من الرعي التقاليد شبه المستقرة حيث توجد نواة قرية يأتي الرعاة بقطعانهم إليها، وتقاليد الرعي المتنقل التي تعني التنقل ذهاباً وإياباً بين مواقع الرعي حسب المواسم.^{٧١}

وفي أشكالها العادية، تسعى ممارسات الرعي — التي تُستخدم منذ قرون — إلى التعامل بعناية مع البيئات الصعبة من خلال الحد من التدخل في مجاري المياه الطبيعية، وتنقيط القطعان للحد من الأضرار المتأتبة على التربة والنباتات، والحفاظ على الاستدامة الإيكولوجية للأراضي والمياه من خلال عدم الإفراط في استخدامها.^{٧٢} إنما ضغوطات تزايد السكان تُجهد هذه الإجراءات.^{٧٣} ويبدو أن البعض مقتنع، ولا سيما في المناطق الحضرية في إثيوبيا والبلدان المجاورة أيضاً بأن لا مستقبل للزراعة الرعوية المستقبلية.^{٧٤} وتحدث المسؤولون الذين أُجريت مقابلة معهم لغرض هذه الدراسة عن الرعي بهذه الطريقة، وإن بصورة أقل صراحة.

علاوة على ذلك، يبدو أن الخطة الخمسية الحالية في إثيوبيا، خطة التنمية والتغيير ١١/٢٠١٠ - ١٥/٢٠١٤ تتضمن آليات سياسية لتيسير عملية تقليص الرعي. على الرغم من استخدام تعابير لدعم صغار المزارعين مثلاً، تشمل الخطة استراتيجيات للرعي تُسند الإنتاج إلى “تسمين الماشية”، و”التلقيح الاصطناعي”،^{٧٥} وبناء “مراكز للماشية”، و”إعادة الاستيطان الطوعية”،^{٧٦} للرعاة في أراضٍ سوف تشهد “توسيعاً لإنتاج المحاصيل”،^{٧٨} وتُنشأ موارد مائية دائمة وثابتة.^{٧٩} وتوفر الخطة أيضاً الحوافز للرعاة للتحويل إلى “إنتاج القهوة، والسمسم، والقطن، والتوابل”، وغيرها من السلع القابلة للتصدير.^{٨٠} وفي الوقت ذاته، تقوم الخطة صراحةً بتيسير وتشجيع عمليات تأجير الأراضي على نطاق واسع في مناطق الرعي في المنخفضات لتنمية القطاع الخاص،^{٨١} و”تنمية الزراعة على

^{٧٠} مقابلة مع مدراء منظمة غير حكومية للتنمية الدولية تعمل في المناطق الرعوية، أديس أبابا، ٢١ سبتمبر ٢٠١١؛ ومقابلات مع محلل رعوي ومنظمة دولية مانحة، أديس أبابا، ٤ أكتوبر ٢٠١١.

^{٧١} لمناقشة مختلف ممارسات الرعي، أنظر: David Pratt, Francois Le Gall, and Cornelius De Haan, “Investing in Pastoralism Sustainable Natural Resource Use in Arid Africa and the Middle East,” World Bank Technical Paper no. 365, World Bank, Washington, D.C., 1997.

^{٧٢} مقابلة مع مدراء منظمة غير حكومية للتنمية الدولية تعمل في المناطق الرعوية، أديس أبابا، ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

^{٧٣} Pratt, Le Gall, and De Haan, “Investing in Pastoralism.”

^{٧٤} ذُكر هذا الأمر في عدد من المناقشات غير الرسمية التي أُجريت مع العاملين في المنطقة. وذُكر أيضاً في المحادثات مع مزارعين تنزانيين جرت مقابلتهم في منطقة مساي في ٧ نوفمبر ٢٠١١، وهو ما يشير إلى أنه ليس رأياً يقتصر على إثيوبيا.

^{٧٥} جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، “خطة التنمية والتغيير ٢٠١٠-٢٠١٤/٢٠١٠-٢٠١٥”، أديس أبابا، ٢٠١٠.

^{٧٦} المصدر نفسه، ٥١.

^{٧٧} المصدر نفسه، ٤٦.

^{٧٨} المصدر نفسه، ٥١.

^{٧٩} المصدر نفسه، ٥٦.

^{٨٠} المصدر نفسه، ٥١.

^{٨١} المصدر نفسه، ٤٦.

نطاق واسع.^{٨٢} وحسب الرسميين والمنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا القطاع، قد تكون هذه الأساليب فعالة لتسهيل تقليص سريع للرعي.^{٨٣} وقد رُبط هذا الأمر باستراتيجية "إقامة القرى" الرامية إلى تجميع سكان الأرياف المتنقلين وشبه المتنقلين والمبعثرين، وتثبيتهم في مكان واحد. وهذا يحد بالفعل من قدرة الرعاة التقليديين على مواصلة ممارسة أساليبهم الرعوية لكسب العيش. وفي إطار هذه السياسات، من المرجح أن يكون مستقبل الرعي في إثيوبيا في خطر.

وحين جرت مناقشة هذه السياسات مع أطراف مختلفين خلال هذه الدراسة، تكرر سببان لتفسير منطق "إقامة القرى" والسياسات المعادية للرعي. وتمثل أول هذين السببين بضرورة توقيف التجارة غير النظامية للمواشي التي يمارسها بعض الرعاة. ويُقدَّر أنه يتم تصدير ٣٥٠,٠٠٠ رأس ماشية و١,١ مليون حيوان من الخرفان والماعز بصورة غير شرعية، كل عام في إثيوبيا،^{٨٤} وأن التجارة غير النظامية عبر الحدود في شرق أفريقيا تُقدَّر بحوالي ٦٠ مليون دولار في السنة.^{٨٥} وهو أيضاً أمر لا تملك الحكومة حياله سيطرة كبيرة، ولا تكتسب منه أي منافع. بل تسعى الحكومة إلى تحويل الإنتاج الحيواني إلى إنتاج صناعي ثابت يمكنها أن تراقبه وتفرض ضرائب عليه. وأما السبب الآخر المُشار إليه لإزالة الرعي فهو أن الرعاة الباقين الذين يتبعون نمط حياة قبلية وتقليدية يبقون بعيدين وخارج السلطة السياسية التي تمارسها الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية في إثيوبيا في المناطق الريفية. وحالما يتم احتواء الرعاة في قرية، يصبحون خاضعين لنظام الإشراف والرقابة ذاته على غرار باقي السكان. وتشكل فكرة "تشجيع الرعاة على تنظيم أنفسهم ضمن تعاونيات"^{٨٦} جزءاً من الآلية الرامية إلى تسهيل عملية التحوّل.^{٨٧}

وتركز العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع رعاة وتواجه قيود الحكومة تركّز على كيفية تحويل نمط الحياة الرعوي التقليدي إلى نمط حياة مستقر "يتلاءم بسهولة أكبر مع إثيوبيا العصرية" وأنماط التنمية فيها.^{٨٨} وهذه مشكلة أيضاً للذين يستثمرون في الزراعة على نطاق صغير لزيادة الإنتاجية، والفواض، وتوافر الأغذية للتصدير، وبخاصة إذا كانت الزراعة على نطاق صغير بشكل رعي تقليدي. كذلك، غالباً ما يفضي "إنشاء القرى" للرعاة إلى ترحيل جماعات محلية مستقرة أخرى، وهو ما يفاقم التوترات الإثنية بين هذه الجماعات.

ويندرج توطين الرعاة في نموذج التنمية الذي يقضي بترحيل الرعاة وتجميع الأراضي في عمليات تأجير واسعة بحيث يقيم المستثمرون مشاريع صناعية. وهذا يثير مشكلة لأن الرعاة يعرفون كيف يجب إدارة المراعي، وبخاصة المراعي الهامشية، على نحو فعال وبطرق غالباً ما لا تتبعها الشركات الأجنبية. وتواجه هذه المعارف التقليدية خطر أن يتم تجاهلها، ومن المحتمل أن تُفقد خلال فترة وجيزة من الزمن. وثمة إثباتات تتصل بالإدارة البيئية الفاشلة للأراضي، كما أن بعض المشاريع لزراعة المحاصيل والتي يديرها مستثمرون أجانب بدأت تظهر على ما كان في الماضي أراضٍ رعي.

^{٨٢} المصدر نفسه، ٥٦.

^{٨٣} المصدر نفسه، مقابلات مختلفة، أديس أبابا، ٢١، ٢٠، ٢٩ سبتمبر ٢٠١١، و٤ أكتوبر ٢٠١١.

^{٨٤} United Nations Economic Commission for Africa, African Union Commission, and African Development Bank, "Assessing Regional Integration in Africa: Enhancing Intra-African Trade IV," 2010, <http://www.uneca.org/aria4/index.htm>.

^{٨٥} Peter Little, "Hidden Value on the Hoof: Cross-Border Livestock Trade in Eastern Africa," Common Market for Eastern and Southern Africa—Comprehensive African Agriculture Development Programme Policy Brief No. 2, 2009, <http://siteresources.worldbank.org/INTARD/Resources/335807-1334000183672/COMESACAADPPACAPSPolicyBrief2CrossBorderLivestockTrade.pdf>.

^{٨٦} Federal Democratic Republic of Ethiopia, Ministry of Finance and Economic Development, "Growth and Transformation Plan," 46.

^{٨٧} مقابلات مختلفة أُجريت في أديس أبابا في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١. وهذا قد يفسر سبب صد بحثي، وليس فقط لاستكشاف عمليات تأجير الأراضي للأجانب. غالباً ما تحدثت عن التعاونيات كآلية ممكنة لتيسير الاستثمار وإقامة شراكات تجارية مع المستثمرين. وإذا كانت الفكرة المذكورة أعلاه صحيحة، فمن الممكن أن تتدخل في جداول الأعمال السياسية الكامنة وراء التعاونيات.

^{٨٨} مقابلات مع مدراء منظمة غير حكومية دولية تُعنى بالتنمية الدولية، أديس أبابا، ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

ويتمحور أحد الأمثلة للإدارة البيئية السيئة حول زراعة السمسم الذي بات محصولاً شعبياً نظراً لعائداته النقدية المرتفعة. وبالرغم من أن المناخ ملائم نظرياً لزراعة السمسم، غير أن هامشية التربة في المنخفضات تثبت خلاف ذلك. يجد المزارعون أن محاصيلهم تنجح في السنتين الأولى والثانية، بما يشجع توسيع نطاق الأراضي المزروعة بالسمسم. إنما في السنة الثالثة، تُستنفد التربة وبالكاد يدر المحصول دخلاً يساوي التكلفة.^{٨٩} وفي السنوات التالية، لا يبقى حتى محصول يُحكى عنه. والأسوأ من كل ذلك هو أن نبتة السمسم تُتلف التربة إلى درجة أن الخبراء يقولون إنه قد يلزم عدة عقود قبل أن يصبح من الممكن استخدام الأرض مجدداً لزراعة أي نبتة أخرى.^{٩٠}

علاوةً على ذلك، من المفترض أن يوفر الرعاة المستقرون قاعدة للتوظيف في مجال التصنيع الزراعي، إنما يفتقرون إلى التعليم الأساسي ولا يقدمون سوى عملاً وضعياً. فالرعاة لا يتمتعون دوماً بالخبرة كمزارعين مقيمين ويفتقرون بالتالي إلى المزاج والمهارات الأساسية لتأدية هذه المهام. وهذا يعني أنه يتوجب على الشركات اللجوء إلى العمالة من مصدر آخر، الأمر الذي يزيد من إقصاء الرعاة وتهميشهم. وهذا قد يولد بدوره احتكاكات، ويفاقم التوترات الإثنية الكامنة. وفي السياق السياسي والاجتماعي السائد في إثيوبيا، ثمة مخاطر يتوجب على الشركات أن تسعى لتلافيها. وإن حالات مماثلة تزيد أيضاً من التكاليف بالنسبة إلى المستثمرين على الرغم من أن هذه التكاليف ضئيلة جداً في ظل الأجور المتدنية التي تدفعها الشركات. تشكل مسألة الأجور المتدنية مصدر قلق على حدة.

من الواضح أنه من الضروري إعادة النظر في الاستراتيجية التي تسعى إلى تيسير الاستثمار في الرعاة لمساعدتهم على أن يكونوا قادرين على الاستمرار من الناحية الاقتصادية في سياق التجارة الدولية للأغذية. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بخلاف ذلك، لا ينبغي إلغاء الرعي.

الرعي التقليدي: هل هو فرصة؟

أحد الأشخاص الذين أُجريت مقابلة معهم، وهو طبيب بيطري ذو باع طويل في الرعي عبر بلدان القرن الأفريقي اقترح حلاً بديلاً. ولدى سؤاله عما إذا أمكن تعزيز الرعي عوضاً عن إزالته، في إطار استراتيجية الاستثمارات الأجنبية في قطاع الزراعة، أجاب بأن منتجات الرعاة التقليديين — اللحم البقري العضوي ومنتجات الألبان المتأتية عن الرعي الطليق — تشكل سلعة قيمة جداً ونادرة نسبياً في الأسواق الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا. وفي هذين السوقين الواسعين، غالباً ما تتم تربية المواشي، وبخاصة الأبقار، على خلطات علفية في حين أن الإنتاج الحيواني العضوي من مواش ترعى بحرية في المراعي نادر. إنما المسألة كما وُصفت ليست مشكلة إنتاج، بل مشكلة غياب القدرة على تحويل الإنتاج القائم إلى سلع غذائية قابلة للبيع والتصدير.^{٩١} وهذا يمثل فرصة ملحوظة لتعزيز الاستثمار الأجنبي، والعمل مع الرعاة الأفارقة التقليديين ودعمهم.

تظهر عوائق جسيمة تحول دون تجسيد هذه الفكرة. أولاً، هناك مشاكل في البنية التحتية. لا يزال الرعي قائماً في المناطق النائية جداً من البلاد. لا تقتقر هذه المناطق إلى مستودعات تبريد، أو مسالخ، أو مصانع تعليب، أو آليات لتصنيع منتجات الألبان فحسب، على الرغم من كونها عناصر بديهية ومهمة بالنسبة إلى المستثمرين الخارجيين إنما لا توجد طاقة كهربائية لتشغيلها إن وُجدت. وعلاوةً على ذلك، قليلة هي الوسائل أو الطرق لنقل منتجات الخراف في حين أن هذا النقل يجب أن يكون فوراً وسريعاً في حال اللحم الطازج ومنتجات الألبان، مما يعني وجوب أن تكون الاستثمارات ملحوظة وكبيرة. كذلك، يجب أن يكون النقل منخفض الكلفة وسريعاً لتكون منتجات الأبقار والألبان ذات تنافسية عالية. ولكن في الوقت الحاضر، من الصعوبة إحضار القطعان من مناطق نائية إلى أديس أبابا أو جوبا أو نيروبي، وبالتالي تصبح كلفة هذه المنتجات مرتفعة جداً لدى وصولها إلى السوق. وبالنسبة إلى إنتاج اللحوم، يكمن الحل في تصدير الحيوانات الحية أو في إنشاء مرافق مركزية للتصنيع. تستوجب هذه المرافق طرق ذات

^{٨٩} مقابلات مع منظمات غير حكومية ومع عدد من السكان المحليين في منطقة جامبيلا، ١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠١١.

^{٩٠} مقابلات مع مدراء منظمة غير حكومية دولية تُعنى بالتنمية الدولية، أديس أبابا، ٢١ سبتمبر ٢٠١١. يمكن مشاهدة نباتات السمسم في الرسم ١٤ في المرفق.

^{٩١} مقابلة عبر الهاتف، أديس أبابا ونيروبي، ٤ أكتوبر ٢٠١١.

جودة عالية وعربات مخصصة لنقل الماشية، كتلك المستخدمة في أستراليا، ومرافق للإمداد المنتظم بالمياه لتلافي إصابة الحيوانات بالجفاف وهي في طريقها إلى مراكز الذبح/التعليب و/أو النقل.

ثانياً، هناك مشكلة حقوق الأرض/الحصول على الأرض. وعلى غرار استملاك الحكومة للأراضي المحصولية العائدة إلى صغار المزارعين، يمكن أن يحول تسييج الأراضي دون نفاذ الرعاة إلى المراعي التقليدية ومجاري المياه العذبة. إنما في حين قد يقول معظم الرعاة إنهم على أراضيهم منذ أجيال، فهذا ليس دائماً صحيحاً. وفي ظل تغير المناخ بصورة خاصة، أصبحت بعض الأراضي فقيرة جداً لإتاحة الرعي، ولذا أصبحت أراضٍ أخرى مصدر نزاع. كذلك، يتعذر الوصول إلى المراعي بفعل النزاعات بين القبائل، وهذا ما يقلص المساحات الفعلية المتوفرة للرعي.

ثالثاً، ثمة مشكلة على صعيد "نموذج الأعمال". فالرعي الطليق، وبخاصة في الأراضي الأكثر هامشية هو فن أكثر منه علم. بالفعل، ما من صيغة سحرية لحجم القطيع أو لتقنيات الزراعة. هذه ليست مشكلة بحد ذاتها، إنما يتعين على المستثمرين أن يتخلوا عن رغبتهم في السيطرة على العملية، وأن يثقوا بالرعاة ويعتمدوا عليهم. ومن جهة أخرى، إذا أنشئت حيازة آمنة وملائمة للأراضي ووفرت السلطات التحفيزات اللازمة لتجاوز النزاعات المحلية بين مجموعات الرعاة، ستتسنى فرصة للجمع بين المعارف البيئية الرعوية التقليدية والعلوم الحيوانية المعاصرة، وهذا قد يشمل الممارسات الخاصة بالإدارة الشاملة للرعي التي يناصرها معهد سايفوري،^{٩٢} والتي تستند على تجميع أعداد كبيرة من الحيوانات في مرعى معين لفترة قصيرة من الوقت، ثم إعطاء المرعى فترة طويلة للتجديد. وأما الأسعار فقد تتبع نموذج لاندسبرغ من خلال تقليص حجم القطيع بهف تعظيم الربحية لكل رأس ماشية.^{٩٣} رابعاً، تقوم حواجز في مجال التجارة الدولية. وحالياً، تمارس قواعد منظمة التجارة الدولية تمييزاً ضد الرعاة الأفارقة من خلال منع التجارة بالحيوانات الآتية من مناطق تم تحديد بعض الأمراض الحيوانية فيها.^{٩٤} وحسب الآراء التقليدية، هذه هي الطريقة الفضلى، وربما الوحيدة، لإدارة السلامة الغذائية. بيد أنها قد لا تكون الحال بالضرورة، سيما أن الأمراض الحيوانية المعدية في تجارة الماشية الأفريقية مبالغ في تقديرها. ويمكن مكافحة هذه الأمراض من خلال "حملات تلقيح منتظمة ومستدامة"، ومن خلال وضع نُظم لضمان "سلامة المنتجات الحيوانية قبل المتاجرة بها"^{٩٥} وهذا قد يحل محل الممارسة الحالية التي تقضي بإقصاء البلدان من المشاركة في الأسواق. غير أن هذا الإقصاء يثير مشكلة في جزء منه لأن الرعي متنقل وعابر للحدود. كما أن النظام الحالي يعجز عن "التمييز بين الحيوانات المصابة طبيعياً بالعدوى والحيوانات الملقحة"، حيث أن هذه الأخيرة أكثر أماناً على عكس الأولى. وأما العمليات والآليات المنتظمة الخاصة بصحة الحيوان، ومراقبة جودة المنتجات فقد تشكل طريقة أكثر فعالية إجمالاً لإدارة هذه المسائل.^{٩٦}

وقد يكمن أحد الحلول لهذه الصعوبات في مجال التجارة في المنتجات الرعوية في أسواق المستثمرين والمستهلكين. بالفعل، إن أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي ترغب في الحصول على منتجات جيدة. وبإمكان المستثمرين من منطقة الخليج أن يساعدوا إثيوبيا في إنشاء ما يلزم من عمليات، ورصد، وعلامات قياسية، ونظام إصدار الشهادات لتوفير منتجات عالية الجودة إلى أسواق بلدان الخليج. وهذا قد يساعد في إظهار العيوب التي تشوب الأنظمة التجارية، وفي وضع أمثلة للممارسات الفضلى. لذا، فإن أحد أهم العناصر التي بإمكان المستثمرين توفيرها بكل سهولة إلى الرعاة الإثيوبيين هو الوصول إلى أسواقهم.

^{٩٢} The Savory Institute, "Seminar on Holistic Grazing Management-28 March 2012," 2012, <http://www.savoryinstitute.com/2012/02/allan-savory/seminar-on-holistic-grazing-management-28-march-2012/>.

^{٩٣} Landcare Australia, <http://www.landcareonline.com.au/case-studies/qld/roger-landsberg-primary-producer-award/>.

^{٩٤} World Trade Organisation, "Amendment of Quarantine Requirements for the Importation of Animals and Animal Products," 2011.

^{٩٥} مقابلة عبر سكايب، أديس أبابا ونairobi، ٤ أكتوبر ٢٠١١.

^{٩٦} المصدر نفسه.

الاستثمارات الخارجية المباشرة في زراعة المنخفضات

تقع مناطق المنخفضات حيث يوجد العديد من العمليات واسعة النطاق لتأجير الأراضي لمستثمرين خارجيين. ومنطقة جامبيلا بصورة خاصة، التي تقع على بعد ٦٠٠ كم تقريباً جنوب غرب أديس أبابا،^{٩٧} تضم الجزء الأكبر من عمليات التأجير واسعة النطاق إلى أجنب. وقد أصبحت منطقة جامبيلا في ولاية جامبيلا مركزاً متنامياً لمصالح المؤسسات الزراعية.

وجامبيلا هي إحدى المناطق الأقل نمواً في البلاد. ففي كل منطقة أخرى، أنشأت الحكومة الفدرالية جامعتين إثنين على الأقل في حين لا توجد أي جامعة في جامبيلا. لذا، ربما استهدفت السلطات الفدرالية والمستثمرون الزراعيون الأجانب جامبيلا لسببين ممكنين. حسب المنظور التفاؤلي، سوف تؤدي هذه المشاريع إلى تنمية الأجزاء الأشد فقراً في البلاد. وأما المنظور التشاؤمي فيشير إلى أن غياب البنية التحتية يعني أنه قد تنشأ المشاريع من دون أي رقابة، وببعض الأضرار، سيما أن قدرة المنطقة على الصمود محدودة. وعملية منح الأراضي في إثيوبيا ملحوظة إلى حد واضح.^{٩٨} فالحالة المنفردة الأشهر هي حالة ٣٠٠,٠٠٠ هكتار منحت إلى كاروتوري، وهو تجمع زراعي هندي كبير.^{٩٩} وأشار ممثل عن كاروتوري إلى أن المنظمة حصلت على الكثير من الأراضي المؤجرة نظراً لنجاحاتها السابقة والمستوى الثقة الذي أقامته مع الحكومة الفدرالية. مشروع كاروتوري معدٌّ ليكون:

مشروعاً متكاملًا، أي أننا سوف نزرع عدداً من المحاصيل. والمحاصيل التي بدأنا بزراعتها هي زيت النخيل، وقصب السكر، والأرز. وسوف نزرع لاحقاً الحبوب. يحتاج زيت النخيل إلى ثلاث سنوات ليتشكل وهو الآن في مرحلة الشتلة. وقصب السكر محصول سنوي إنما لم يزل في مرحلة الشتلة لإنتاج البذور. وتستوجب المناطق الشاسعة كميات كبيرة من البذور وهي بكل بساطة غير متوفرة. ونحن نعمل باستمرار على توسيع المشروع: فيما ننظف الأرض ونحضرها، نهدف إلى توفير كميات ملائمة من البذور.^{١٠٠}

وإحدى الشركات الكبرى المستثمرة الأخرى هي شركة النجمة السعودية للتنمية الزراعية، التي يملكها الشيخ العمودي، وهو صناعي يحمل الجنسيتين السعودية والإثيوبية. والعامودي من أحد أبرز رجال الأعمال، يملك مصالح مالية ومتنوعة ضخمة في كافة أنحاء البلاد.

وأفاد صانع سياسات رفيع المستوى في المملكة العربية السعودية إلى أنه في اجتماع عُقد مؤخراً، منح الرسمىون الإثيوبيون مبادرة الملك عبدالله السعودية للزراعة في الخارج حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ هكتار — ١٠,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً — لإقامة مشاريع زراعية سعودية. إنما في وقت إعداد هذه الورقة، لم يكن قد تم الإعلان عن تلك الخطوة. يتواجد ربع هذه الأراضي، أي ٢٥٠,٠٠٠ هكتار، في منطقة جامبيلا، و٥٠,٠٠٠ هكتار في المرتفعات، فيما يتواجد الباقي في المنخفضات.^{١٠١}

^{٩٧} يلزم يومان في السيارة من أديس أبابا إلى جامبيلا. وتُنظَّم عدة رحلات جوية داخلية في الأسبوع من أديس أبابا وجيما إلى المطار الجديد في جامبيلا.

^{٩٨} تدرج البوابة الزراعية الإثيوبية قائمة تتضمن ٣٤٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي المؤجرة. غير أن هذه القائمة غير مكتملة إذ تشمل فقط ١٠٠,٠٠٠ هكتار من مشاريع كاروتوري التي مُنحت على مرحلتين: ١٠٠,٠٠٠ هكتار تبعثها ٢٠٠,٠٠٠ هكتار آخر. وهي تستثني أيضاً مشاريع أخرى في كاروتوري تم منحها في وقت سابق. وكذلك، لا وجود على الإطلاق للمشاريع البستانية حول أديس أبابا وحول ولاية أورواميا. وحسب تقديرات البنك الدولي، مُنح ١,٢ مليون هكتار من الأراضي الإثيوبية بحلول عام ٢٠١٠، أنظر:

Rising Global Interest in Farmland: Can it Yield Sustainable and Equitable Benefits? 2010, xiv, http://siteresources.worldbank.org/INTARD/Resources/ESW_Sept7_final_final.pdf.

ويهدف (GTP) إلى الوصول إلى ما بين ٣ و٥ مليون هكتار للاستثمارات الخارجية خلال السنوات الخمس التالية.

^{٩٩} يتولى هذا المشروع إدارة حوالى ١٢٠ كلم من الأراضي على طول الساحل الشمالي لنهر بارو، وهو مجرى مياه مهم جداً يصب مباشرة في جوبا، عاصمة جمهورية جنوب السودان الجديدة.

^{١٠٠} مقابلة مع مسؤول عن العلاقات العامة في كاروتوري، أديس أبابا، ٢٤ أكتوبر ٢٠١١. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{١٠١} هذه المساحات الكبيرة من الأراضي في المرتفعات والمنخفضات هي مصدر قلق نظراً إلى كثافة السكان والتنافس على الأراضي الذي أشرنا إليه سابقاً.

وقد شرحت الشركات المبرر المنطقي للمشاريع، كما أن لديها ردوداً ممتازة للانتقادات الرئيسية الموجهة إليها، وبخاصة في ما يخص تصدير منتجات من بلد فقير. وقد وصف أحد المستثمرين هذا الوضع قائلاً:

في الوقت الحاضر، إن الأسواق التي نستهدفها هي السوق الإثيوبية والأسواق الإقليمية المجاورة. وسوف يلزم وقت طويل قبل أن تتمكن إثيوبيا من إنتاج فائض يكفي للتصدير العالمي. أولاً، إثيوبيا والبلدان المجاورة لها هي بلدان مستوردة كبيرة للسلع الغذائية، وبالتالي تشكل أسواقها فرصة ملحوظة. ثانياً، هناك المناطق الاقتصادية الإقليمية الخاصة والمعاهدات التي تجعل أسواق البلدان المجاورة شبيهة بالأسواق المحلية من حيث الوصول إليها. ثالثاً، تعاني هذه البلدان من غياب للتصنيع المحلي، وبالتالي إذا ما توفر هذا التصنيع محلياً، فسوف نتمكن من توفير أحجام كبيرة من المنتجات الأرخص ثمناً في هذه الأسواق. ونعتقد أن هذا جيد لجميع الأطراف. ونشير أيضاً إلى سوق الشرق الأوسط الذي هو أيضاً مستورد ضخم، وعلى الرغم من أنه من الصعب الوصول إليه من حيث اللوجستية والتجارة، إنما من المرجح أن يكون مربحاً نظراً إلى أن المستهلكين فيه يدفعون مبالغ مرتفعة.^{١٠٢}

ولدى سؤال ممثل آخر عن الشركة ذاتها عن العمالة والأجور المنخفضة في جامبيلا، أجاب أنه نظراً إلى أنه من المفترض أن يكون السوق الأساسي سوقاً محلياً، "ليس من مصلحة الشركة إفقار العمال لأنهم يشكلون جزءاً من قاعدة المستهلكين المرتقبة للشركة."^{١٠٣} لكن ممثل الشركة أقر بأن "الفقر في المنطقة مدقع ومحزن، إلا أن الناس تواقون للعمل: هم يشكلون مصدراً ممتازاً للعمالة على الرغم من انعدام تحصيلهم العلمي، ولا يصلحون إلا للأعمال اليدوية."^{١٠٤}

وعلى الرغم من أن هذه المنح أعطيت قبل أربع أو خمس سنوات، إلا أن التقدم في هذه المشاريع، أقله في جامبيلا، كان بطيئاً. وثمة مشروعان فقط يفيضان إلى إنتاج جيد. تملك كاروتوري مزرعة كبيرة وناشطة للذرة رغم تلف إنتاج عام ٢٠١١ بسبب الفيضانات،^{١٠٥} وشركة النجمة السعودية للتنمية الزراعية لديها مزرعة لإنتاج الأرز صدرت عام ٢٠١١ صندوقاً صغيراً من محصول الأرز لعرضه على الملك عبدالله.^{١٠٦} وعلى الرغم من أنه يلزم وقت طويل لإقامة مشاريع زراعية ضخمة، كما أشار إليه مسؤولون في كاروتوري بشأن مشروعهم المذكور أعلاه على مساحة ٣٠٠,٠٠٠ هكتار، إلا أن وجود هذا العدد القليل من المزارع العاملة مفاجيء نظراً لمساحات الأراضي التي جرى منحها.

وفي المناطق التي زرتها خارج جامبيلا، شاهدتُ بعض الأراضي تتراوح مساحتها بين ١٠ و ٢٠ هكتاراً مزروعة بالسسم والفستق (أنظر الشكل ١٤ في المرفق). وكانت تعلق إحدى الأراضي إشارة بأنها شركة هندية، في حين ارتفعت على أرض أخرى إشارة بالأمهرية. ولم أشاهد أي إشارات على الأراضي الأخرى. كان في جميعها سقفيه من الفولاذ و/أو معدات صناعية ميكانيكية متوقفة، مثل جرارات، ما دل على أنها ليست مزارع محلية أو قبائلية. وكانت هذه المزارع الصغيرة قائمة وسط أراضٍ واسعة — عدة مئات أو آلاف من الهكتارات — لم تشهد أي تطوير، وبالتالي كانت خالية من أي وجود بشري. وكانت هذه الأراضي ذات غطاء نباتي كثيف

^{١٠٢} مقابلة مع ممثل عن مؤسسة زراعية أجنبية، أديس أبابا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{١٠٣} المصدر نفسه.

^{١٠٤} المصدر نفسه؛ إنما أنت أقوال ممثل آخر لمستثمر خارجي متناقضة تماماً في هذا الصدد. كان يفرط في البداية في إطراء توافر العمالة الرخيصة في إثيوبيا، إنما في معرض حديثه لاحقاً قال إنهم ينوون استقدام عمال "من المؤسسات التربوية الزراعية الممتازة التي يتخرج منها أشخاص عديدون لا يجدون عملاً ملائماً". لم أتمكن من الحصول على إجابة واضحة حول ما إذا كان هؤلاء الخريجون من أجزاء أخرى من إثيوبيا أو من بلده (أديس أبابا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١).

^{١٠٥} Business Standard, "Karuturi Incurs \$15mn Loss as Floods Ravage Maize Crop in Ethiopia," October 5, 2011.

^{١٠٦} "Kingdom of Saudi Arabia Ministry of Foreign Affairs, "Custodian of the Two Holy Mosques Received Minister of Commerce and Industry," January 26, 2009, <http://www.mofa.gov.sa/sites/mofaen/ServicesAndInformation/news/statements/Pages/NewsArticleID88796.aspx>.

مرتفع الأعشاب ومخضوض، وقد بدت غير هامشية وكأنها لم تعرف رعيًا وأنها غير مأهولة منذ وقت طويل. وهذا يتجلى بوضوح في الرسم ١٥ في المرفق. وقد بدأت هذه الأراضي تظهر على مقربة من جامبيلا، وامتدت على عدة عشرات من الكيلومترات على طول الطرقات. وفي مرحلة ما، أعلن بكل فخر مسؤول في سلطة محلية كان يرافقنا أن هذه الأراضي تُركت جانباً لمستثمرين أجانب.^{١٠٧} وأشارت اجتماعات لاحقة عُقدت مع جماعات قبائلية إلى أنها أراضي عاشوا عليها، إنما طردتهم السلطات منها.^{١٠٨} ويبدو أن السلطات الإثيوبية تطرد الجماعات المحلية حتى قبل وصول المستثمرين الأجانب.

وقد سمح عبور الطرقات المؤدية من جامبيلا إلى هذه المناطق الريفية بمعاينة تطور المنطقة. كانت نوعية الطرقات تتعاقب بين تلك الوسخة والمليئة بالحفر وتلك الطرقات السريعة الجديدة والمستقيمة، والمغطاة بطبقة ناعمة من الرفت، كما يبينه الرسم ١٦ في المرفق. ومررنا بأجزاء كبيرة من الطرقات التي تجري فيها الأشغال وتستخدم عدداً كبيراً من العمال، وقد أكد لنا السائق أن هؤلاء العمال كانوا من سكان جامبيلا وليسوا من القبائل الريفية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، رأيت شاحنات محملة بالعمال العائدين إلى بلدتهم. وعلى طول الطريق، رأينا أسلاكاً وأعمدة كهربائية إما انقطعت أو قُطعت. ونتيجة لذلك، لا تصل الكهرباء إلى وجهتها المقصودة. وعلى الرغم من سؤال العديد من السكان المحليين، بما في ذلك سكان البلدة، والسائق وجماعات القبائل، عن سبب وكيفية حصول ذلك، نكروا جميعاً أي معرفة لهم بالموضوع. فالأسلاك والأعمدة كانت جديدة، على غرار الطرقات المعبدة، ما يجعل البلى الطبيعي سبباً غير محتمل. ولغرابة الأمر، كانت أبراج الهوائيات الخلوية واضحة جداً، وكانت إشارات الشبكة ممتازة، حتى على بعد ٧٠ كيلومتراً أو أكثر من البلدة. وهي تظهر في الرسمين ١٧ و ١٨ في المرفق.

وعلى مسافة صغيرة من البلدة، تغيرت فجأة نوعية الأراضي. فعوضاً عن الأراضي الخصبة والمخضوضرة، ظهرت الأراضي ذات التربة الجافة والمغطاة بأشجار الأكاسيا. وبعد ذلك، ظهرت تجمعات من الأكواخ المصنوعة من القضبان والقش، وازداد عددها شيئاً فشيئاً. واتضح أنها مساكن جماعات القبائل التي رُحلت عن أرضها. وامتدت هذه الأكواخ عشرات الكيلومترات على طول الطريق، فتعدّر علينا تقدير حجم إعادة توطين هذه الجماعات. كانت الأكواخ المئات، لا بل بالآلاف، يمثل كل منها عائلة. وحتى من دون معرفة الأعداد الفعلية، غير أنها كانت ملحوظة. وادعى ممثل محلي أن ٢٠,٠٠٠ شخص فقط يعيشون في هذه الأكواخ.^{١٠٩}

ولدى إجراء المقابلات، كانت النساء الأكثر استعداداً لتوفير المعلومات في صفوف جماعات القبائل. فأفد عن ظروف عيش قاسية، بما في ذلك عن صعوبة في جمع ما يكفي من الأغذية لإطعام عائلاتهن، واضطراهن إلى اجتياز مسافات طويلة كل يوم — تحدثت بعضهن عن ٥ كيلومترات في بعض المواقع — لإحضار المياه. وقلن أيضاً أنهن تعشن من دون أي إمدادات صحية منذ أربع أو خمس سنوات. كذلك، أشرن إلى أن أراضيهم السابقة كانت تقع في الاتجاه الذي قطعناه — أي الأراضي الأكثر خصوبة قرب النهر — على بعد ٣٠ كيلومتراً، وأنهن لم تعدن يوماً إليها خوفاً من السلطات. فقد أبلغتهم الحكومة بأن الأراضي التي كن تقمن عليها "مخصصة للتطوير". وقال الجميع إنهم لم يتلقوا أي تعويض، حتى أن بعضهم أشار إلى أنهم لم يعرفوا حتى أنه يحق لهم الحصول على تعويض. وأخبر آخرون إلى أي مدى كانوا أثرياء في الماضي ويملكون مئات رؤوس الأبقار، والخرفان، والماعز التي كان الرجال يرعونها، ويملكون ما يكفي من الأراضي الخصبة لتزرعها النساء بالخضار، وأراضي الآجام المتوفرة للعلف بما في ذلك لحطب الوقود، وسلع غذائية أخرى، وعلاجات من الأعشاب؛ وسهولة الوصول إلى مجاري المياه العذبة. وكانت بعض العائلات ما زالت تملك ماشية إنما قطعان صغيرة منها. وللإضاءة على هذا الموضوع، أفاد خبير في الماشية إلى أنه حالما يتقلص عدد رؤوس الماشية في القطيع إلى أقل

^{١٠٧} مقابلات في منطقة جامبيلا، ٢١ أكتوبر ٢٠١١.

^{١٠٨} المصدر نفسه.

^{١٠٩} المصدر نفسه.

من الثلث، يفقد استدامته وتهبط الأعداد بسرعة: القطيع "الجيد" هو القطيع الذي يضم المئات لا بل الآلاف من رؤوس الماشية.^{١١٠} وأما عائلات أخرى، فلم يبق لها أي ماشية.

حين انتقلت هذه الجماعات للاستقرار في تلك المنطقة بصورة دائمة، كانت الأراضي جافة ومغطاة ببعض أشجار الأكاسيا. وأفادوا أنهم أتوا إليها بكل إذعان لأن الحكومة أجبرتهم على ذلك. وحين وصلوا، "لم يتلقوا أي مساعدة"، ولم تكن الأرض قد حُضرت بحيث تكون صالحة للسكن البشري فما كان عليهم إلا أن يعيدوا بناء حياتهم من الصفر، ويقطعون الأشجار لصنع أكواخ منها. كانت الأشجار قليلة، والظلال ضئيلة، من دون أي كاسر للرياح، والتربة متآكلة، وحطب الوقود قليل التوافر. وكما يبينه الرسمان ١٩ و ٢٠ في المرفق، البيئة قاسية والغطاء النباتي الطافي يتألف من شجيرات شائكة. وفي بعض المناطق، بدت التربة وكأنها قلبت بفعل حوافر المواشي ثم جُففت؛ كما كانت غير مستوية وخشنة تسبب الأذى إذا لم يتنبه الشخص. وخلال موسم الأمطار، اجتاحت فيضان هذه المنطقة بالذات فاضطرت العائلات إلى الانتقال مؤقتاً إلى أراضٍ أكثر ارتفاعاً. وشرح لنا السائق أن المنطقة هي سهل معرض للانغمار بمياه الفيضان و"لهذا السبب، رُفعت الطريق الجديدة إلى ما فوق هذا السهل لضمان أن تبقى مفتوحة على مدار السنة".^{١١١}

وفي إحدى المناطق التي قمت بزيارتها، ذكر أحد الممثلين أن الظروف كانت أسوأ خلال الموسم الماضي وأن ١١٨ شخص لقوا حتفهم، بما في ذلك ٧٤ طفلاً، معظمهم من الجوع والمرض. وكان من بينهم رجال انتحروا لأنهم عجزوا عن إعالة عائلاتهم. بيد أنه تعذر التحقق من هذه الأرقام.

وفيما تُنشأ هذه التجمعات على مسافة أبعد من الأراضي الخصبة التي باتت تُخصص للمستثمرين، تنقل فرص العمل. من الصعب أن نتصور كيف بإمكان هذه العائلات الاستمرار في الحياة في ظل انعدام مصادر للدخل، وقلة مصادر الأغذية، وانقطاع قطعان المواشي، وصعوبة الوصول إلى المياه العذبة، وغياب الإمدادات الصحية.

يمكن استنباط خمس نقاط رئيسية من مشاهداتنا لممارسات صفقات الأراضي في منطقة جامبيلا. النقطة الأولى تتناول مسألة "الأراضي غير المشغولة." وأي شخص أجرينا مقابلة معه في محور هذه الدراسة، باستثناء مسؤول متقاعد في وزارة الزراعة، لا يرى أنه توجد في إثيوبيا "أراضي غير مشغولة"، قد تكون أراضي لا تُستخدم على نحو كافٍ إنما ليست أراضي غير مشغولة. وحتى المساحات التي بدت فارغة استخدمها تقليدياً رعاة متجولون أو نساء الجماعات المحلية لجمع الأغذية والمواد. إنما في الوقت الحاضر، توجد بالفعل "أراض غير مشغولة"، إنما فقط لأن الحكومات نقلت شاغلها إلى مكان آخر. وبإمكان الحكومة والمستثمرون الإدعاء أنها أرض غير مأهولة لأنها أُفرغت من سكانها في خطوة استباقية لخدوم المستثمرين.

ثانياً، هناك مسألة الجماعات المرحّلة من أراضيها والتي تعيش في ظروف أليمة. من الصعب أن نتخيل كيف يمكن لمشاريع أجنبية أن تولّد منافع اقتصادية للسكان المحليين حين أُعيد تثبيت هذه الجماعات في مواقع بعيدة عن مصدر العمل، وحين لم تتح لها حتى فرص العمل. كذلك، من غير المرجح أن يجد عديدون في هذه الجماعات عملاً، بما في ذلك الأمهات، والأولاد، والمسنين، ولا حتى كيد عاملة غير ماهرة في المزارع.

^{١١٠} مقابلة عبر سكايب، أديس أبابا ونairobi، ٤ أكتوبر ٢٠١١.

^{١١١} مقابلات في منطقة جامبيلا، ٢١ أكتوبر ٢٠١١.

وادعى ممثل شركة أن المؤسسة ستوفر خدمات للجماعات المحلية، إنما لم يعطِ أي جدول زمني لتقديم هذه الخدمات. وذكرت الشركة أنها ستوفر أيضاً المدارس والعيادات الطبية:

لعائلات موظفينا [...] مجاناً. هذا جزء من الحوافز الملحوظة لموظفينا إضافة إلى الدخل بالطبع — إنما سيكون مجال الرعاية الطبية والتربية مفتوحاً للجميع، على الرغم من أن مبلغاً ضئيلاً سوف يُستوفى من غير الموظفين.^{١١٢}

من جهة، هذه خطوة مشجعة، ومن جهة أخرى سوف تنشأ مشكلة إذ أن الأشخاص الذين سيقون عاطلين عن العمل سوف يضطرون إلى دفع المال للحصول على التربية والرعاية الصحية. من الصعب أن نعرف كيف يمكن لهذه الخدمات المقدمة أن تصل إلى العائلات المبعثرة والفقيرة التي تحتاج إليها. بالطبع، يوجد أطراف مؤسسيون أكثر مسؤولية من غيرهم في هذا المجال إنما لا وجود لأي آلية مساءلة.

ثالثاً، تبرز مشكلة تنمية البنية التحتية التي من المفترض أن تؤمنها المشاريع في المنطقة. وتتركز هذه الأشغال على إنشاء الطرقات، ومد خطوط كهربائية، واتصالات لا سلكية للهواتف الخلوية، وجميعها عناصر مهمة بالنسبة إلى المستثمر إنما تأتي بمنافع محدودة للرعاة الفقراء الذين لا يجنون أي دخل لاستخدام الفرص التي توفرها هذه التطورات.

وعلى الرغم من الخطابات تحت شعار ”لا رابح ولا خاسر“ في ما يخص صفقات الأراضي حيث يساهم المستثمرون الأجانب في تنمية البلدان الفقيرة المضيفة، فإن غياب التنمية والبنية التحتية يطرح مشكلة للمستثمرين. حتى أن وزارة التجارة السعودية نشرت تقريراً تنتقد فيه غياب البنية التحتية والقدرة في مشاريع حيازة الأراضي الزراعية.^{١١٣} وفي مقابلة أشار ممثل عن شركة مستثمرة إلى ما يلي:

يصل بعض المستثمرين المحتملين، ويرون أن لا وجود للبنية التحتية فيصابون بالهلع. إنما لا يدركون أن البنية التحتية سوف تتوفر بالتوازي مع المشاريع المزعم إنشاؤها. وفيما نوسع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة، سوف يتسع نطاق البنية التحتية أيضاً، وخاصة الطرق الرئيسية والاتصالات السلكية واللاسلكية.^{١١٤}

ولدى سؤاله عن الجهة المسؤولة عن توفير البنية التحتية، أجاب:

نحن [الشركة] ليس علينا أن ندفع تكاليف أي بنية تحتية عامة؛ فالحكومة الإقليمية و/أو الفدرالية هي التي تقوم بهذا الاستثمار. وهذا يشمل الطرقات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء. وبالمقابل، ننشئ نحن كل البنية التحتية غير العامة، من شبكات ريّ وطرقات داخلية لمزارعنا، إضافة إلى تأمين المساكن والخدمات لموظفينا وعائلاتهم.

إنما لم يذكر أبداً المتطلبات أو المعايير المتعلقة بالمساكن والخدمات المؤمنة للموظفين. ووفقاً للأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم، ما من متطلبات أو معايير، على الرغم من أنهم بدوا متشددتين بالنسبة إلى توفير الرعاية الصحية والتربية. ولكن حتى الآن، لم يظهر أي دليل على ذلك.

^{١١٢} مقابلة، أديس أبابا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{١١٣} Saleh Al-Zahrani, "Report Plays up Challenges in Agriculture Investment Abroad," *Saudi Gazette*, October 5, 2011.

^{١١٤} مقابلة، أديس أبابا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

رابعاً، هناك المسائل المتصلة “بالأمن” وانعدام الاستقرار المحلي، وخطر التحريض على العنف. وكما ذكرنا آنفاً، يبدو أنه جرى تخريب الأسلاك الكهربائية ومواقع أخرى من البنية التحتية. لا شك في أن هذا الوضع لا يناسب المستثمرين، ويثير إمكانية تعرض مشاريع الزراعة إلى مزيد من الأضرار. حين سألت مسؤولاً تنفيذياً في إحدى شركات الاستثمار الأجنبية الكبيرة عن هذه المخاطر، أجاب قائلاً: “تساورنا بعض الشواغل الأمنية، إنما مقارنة ببلدان أخرى، فالناس مدعنون”. وحين طرحت السؤال ذاته على أحد كبار صانعي السياسات في بلد مستثمر، أجاب أنه يثق بقدرة الحكومة الإثيوبية على تلافي المشاكل الأمنية. وهذا تصريح مفاجيء نظراً إلى ما تشتهر به المنطقة من نزاعات بين القبائل والإثنيات، وإلى حجم التجرد والفقر لدى السكان. إنما بعد بضعة أشهر، في مايو ٢٠١٢، اتصل بي أحد الإثيوبيين المحليين الذي أعرفهم وروى لي حادثة وقعت في إحدى القرى التي سبق لي أن زرتها:

إنهار رجال القرية لدى رؤية وضع عائلاتهم يسوء للغاية، فهاجموا إحدى المزارع الأجنبية التي أنشئت على مقربة منهم. وخلال الهجوم، قتلوا أحد العمال الباكستانيين في المزرعة. وبعد فترة، بهدف تحقيق العدالة، أرسلت الحكومة ميليشيا قامت بذبح عشرة أو أحد عشر قروياً.^{١١٥}

إنما يتعذر التحقق من هذه الحادثة.

وأما المسألة الخامسة والأخيرة فتتعلق بدورة الفيضانات. وخلافاً للنقاط السابقة، يمكن تحويل هذه النقطة إلى منفعة. على الرغم من أن الآثار المترتبة على السكان الذين تم نقلهم إلى سهل ينغمر بمياه الفيضانات مريضة، تبرز إمكانيات زراعية لهذه الأراضي إذا ما توفرت لها البنية التحتية الملائمة من حيث احتجاز المياه، وتصريفها، وإدارتها. وسيكون عندها من الممكن زراعة المحاصيل التي تنغمر جذورها بالمياه مثل الأرز، والقطن أو حتى القمح، والذرة، أو التيف أو السرغوم. ومن دون إدارة للموارد المائية، لا يستطيع السكان في تلك المناطق من زراعة أي محصول لأن الأراضي جافة جداً أو غير مروية على نحو كاف. هذا بالتحديد هو نوع الأراضي التي تحتاج إلى استثمارات بحيث تصبح المنطقة منتجة في حين ينبغي أن تُمنح أراضي الرعي الموفورة إلى قبائل الرعاة بحيث تتوفر لهم سبل عيش مستدامة، حتى ولو تقلصت ممارساتهم البدوية. وإذا كانت تنمية هذه المناطق والجماعات تشكل حقاً أولوية حاسمة بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، فيمكن للاستثمارات الإضافية أن تساعد الرعاة في إقامة صناعات لمنتجات الألبان ولحوم الأبقار، وتمكينهم من الوصول إلى أسواق التصدير. يبدو أن هذه النتائج التي تأتي بالفائدة للجميع قد تكون ممكنة، إنما من الصعب أن نرى هذه النتائج الإيجابية نظراً للحالة السائدة في البلاد.

التقنية المتبعة في تأجير الأراضي في إثيوبيا

تتحكم الحكومة الفدرالية بالعطاءات الخاصة بتأجير الأراضي إلى الأجانب، إنما تتيح لحكومات الولايات تخصيص الأرض. ومن السهل نسبياً استئجار أرض في إثيوبيا على الرغم من البيروقراطية الشهيرة الطاغية في البلاد. على المستوى الفدرالي، ثمة وثيقة من صفحة واحدة ينبغي ملؤها وهي بعنوان “استمارة خاصة بطلب أرض للاستثمار الزراعي”.^{١١٦} إنما العملية بالطبع أكثر تعقيداً من مجرد ملء استمارة، لكن يبدو أن الحكومة لا تعتمد عملية ملحوظة من العناية الواجبة، وأن الادعاءات المدونة على الورق لا تخضع للتدقيق. وفقاً لمسؤول سابق في إحدى هيئات الاستثمار الحكومية،^{١١٧} إذا لم يكن المستثمرون قد عملوا سابقاً في إثيوبيا فهم يحتاجون إلى رخصة استثمار من الحكومة الفدرالية. ويمكن الحصول على هذه الرخصة من خلال عملية بسيطة إنما بيروقراطية تتخللها معاملات

^{١١٥} مقابلة عبر سكايب، ٢٩ مايو ٢٠١٢. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{١١٦} هذه الاستمارة متاحة على الإنترنت على العنوان: <http://www.ethioinvest.org/docs/App%20forms/download.php?file=Land%20Acqui.%20App.pdf>.

^{١١٧} مقابلة، أديس أبابا، ٢٠ سبتمبر ٢٠١١.

كثيرة. والتعليمات الخاصة بهذه العملية متاحة على الإنترنت.^{١١٨} وحسب طبيعة الاستثمار المقترح، تفرض الحكومة التزاماً بتوظيف كمية معينة من رأس المال. إنما لا تفرض أي اشتراطات لإيداع أي رأسمال في مصرف إثيوبي أو في مؤسسة مفوضة من جانب الحكومة. بالتالي، بإمكان المستثمر أن يقدم طلب الأراضي إلى وكالة الاستثمار الإثيوبية، واستناداً إلى مصلحة المستثمر، توجه الحكومة خطاباً إلى لجان الاستثمار ذات الصلة في الولاية المعنية للمباشرة بالمشروع.^{١١٩}

وفقاً لهذا المسؤول، يتعين على المستثمر تقديم طلب للحصول على أرض من خلال تقديم مقترح للمشروع يتضمن عادة العناصر التالية:

- أهداف المشروع
- الموارد التي سوف تُستثمر
- الآلات اللازمة
- النواتج المتوقعة
- الجدول الزمني والحد الزمني
- بيان السوق: كيف وأين سوف تُباع المنتجات
- كشف مالي يبين كيفية تمويل المشروع، أي نسبة أموال المستثمر، وكمية الأموال المقترضة، وشروط الاقتراض. ويجب أن يتضمن هذا الكشف أيضاً بياناً بالأرباح والخسائر، وتقديراً لمعدل العائدات الداخلية، وتقديراً لنقطة التعادل في المشروع.

ويبدو أن ما من قواعد مفروضة بالنسبة إلى كيفية الإجابة على هذه الأسئلة، كما أنه ما من متطلبات محددة يجب أن يستوفيه مشروع كي يجري المنح. ثم، تُرفع جميع هذه الوثائق إلى مكتب الاستثمار في الولاية المعنية.

يوجد العديد من المناطق المصنفة لكل منها إدارة استثمار خاصة بها. والولاية هي التي تحدّد الأراضي المتوفرة في كل منطقة، وتقدم الوثائق إلى إدارة هذه المنطقة المصنفة. فتستعرض لجنة الاستثمار في المنطقة المقترح، وتحدّد الأراضي الصالحة للاستثمار، وتؤكد ما إذا كانت "متوفرة" أو غير متوفرة. في حال وُجد مزارعون على هذه الأرض، تتولى إدارة المنطقة المصنفة مسؤولية احتساب التعويضات. وفي بعض الحالات، يُعرّض الاقتراح على المستويات الأدنى في الحكومة، أي سلطات المقاطعة. إنما يعود إلى مجلس المنطقة المصنفة أن توفر محضر أي اجتماع يجري عقده لتحديد "توفر" الأرض أو عدم توفرها. وإذا وجب دفع التعويضات، يتعين على السلطات في المنطقة المصنفة أن تضع قائمة بمبالغ التعويضات الواجب دفعها وبالمستفيدين منها. وتُعرض هذه القائمة على "خبراء" يتولون مسؤولية وضع تقييم خطي للمقترح، بما في ذلك عدد فرص العمل التي سوف يولدها المشروع، إضافة إلى تقييم التعويضات المقترحة.

ويعد الخبراء الذين يجرون هذا التقييم موجزاً يتضمن توصيات إلى هيئة الاستثمار في الولاية المعنية. وهي هيئة تتألف من خمسة إلى سبعة أعضاء، من بينهم عادة رئيس المنطقة ومفوض الاستثمار. وتتخذ الهيئة قرارها استناداً إلى التقييم.

إذا كان القرار إيجابياً، تُخصّص الأرض إلى المستثمر ويُقدّم خطاب عرض. وبما أن الشركة هي التي تدفع التعويضات، وليس الحكومة، فإن الخطاب يتضمن تفاصيل عن المبالغ الواجب دفعها. وعلى الرغم من ضرورة دفع التعويضات مباشرة، بإمكان الشركة خصمها من تسديدات الإيجار المستقبلية. وفي الواقع، يمكن اعتبار التعويضات بمثابة ثمن إيجار مسبق الدفع. وأما الخطوة الأخيرة، فتقضي في أن يبرم المستثمر اتفاقاً مع الحكومة الفدرالية حسب الشروط التي وافقت عليها أصلاً حكومة الولاية.

^{١١٨} Ethiopian Investment Agency, "Licensing and Registration Services," http://www.ethioinvest.org/service_types.php.

^{١١٩} برأي هذا المسؤول الرسمي "إن هذا التعاطي مع الحكومات الفدرالية والمناطقية على السواء يثير المتاعب للمستثمرين. فمن الأفضل أن تتوفر المعلومات على المستوى الفدرالي، عوضاً من أن يضطر المستثمر إلى التعاطي مع ولاية، أو أحياناً مع عدد من الولايات، ومع الحكومة الفدرالية. يمكن رفع توصية بأن تصبح الوكالة الفدرالية شباكاً وحيداً." (مقابلة، أديس أبابا، ٢٠ سبتمبر ٢٠١١).

في الماضي، كانت تُوقع الاتفاقات بين المستثمر وحكومة الولاية، إنما في عام ٢٠٠٨، أوقفت الحكومة الفدرالية هذا النهج. وشرح ممثل من كاروتوري أنه على الرغم من شكوك في بداية الأمر، لم يثر هذا التغيير المشاكل. وحالياً، وعلى الرغم من أن كاروتوري تقيم علاقات طيبة مع جميع الحكومات في الولايات، "عليها أن تتعامل فقط مع المستوى الأعلى".^{١٢٠} ولدى سؤاله بعد عن العلاقة مع الحكومة، تابع ممثل شركة كاروتوري قائلاً:

بصورة عامة، البيئة جيدة: سياسات الحكومة مؤاتية، والحكومة متعاونة ويسهل التعامل معها. فهي تسجيب إلى حاجتنا كمستثمرين.

ووافقه مستثمر آخر الرأي فقال:

إذا قدم مستثمرون آخرون، يجب أن يتوخوا الوضوح بشأن ما يريدون القيام به، والمنافع التي سيأتي بها مشروعهم. وفي الوقت ذاته، يجب أن يتمتعوا بالمرونة وأن يصغوا إلى الحكومة وحاجاتها. فإذا تمكنوا من القيام بهذا، لا أعتقد أنهم سيواجهون صعوبة في النجاح.

إذا أردت الاستثمار في مشروع كبير، من خلال مجموعة معينة من المحاصيل، ينبغي العمل مع الحكومة لتحديد المنطقة التي تحتاج إلى هذا المشروع. هذه هي المرونة التي قصدتها. أعرف أن بعض الشركات أخفقت إلى حد بعيد، وغادرت السوق لأنها لم تدرك حقاً ما كانت تريده و/أو لأنها رفضت التكيف مع الحكومة وحاجاتها. يجب العمل مع الحكومة. إنها متعاونة وتواقة جداً للاستثمار الأجنبي. أعتقد أنه يمكنني القول إن التعاطي مع الحكومة هنا أسهل وأفضل من التعاطي مع حكومات بلداننا. بصورة عامة، إنها فرصة ممتازة لإثيوبيا.^{١٢١}

وعلى الرغم من المضايقات المحتملة الناجمة عن ضرورة التعاطي مع مستويات متعددة من الحكومة، توجد بعض الموجبات التي يجب أن يستجيب لها كيان ما قبل الحصول على تأجير أرض في الأجل الطويل في إثيوبيا. ولا يبدو أنه توجد مجموعة شاملة من الأنظمة لإدارة نشاطات هؤلاء المستثمرين.

العقود المبرمة بين الحكومة والمستثمرين وجيزة ولا ترد فيها تفاصيل كثيرة، وبعضها متاح للجميع. فالعقد بين الحكومة الفدرالية وشركة كاروتوري، والذي يتناول ٣٠٠,٠٠٠ هكتار، يقع في تسع صفحات فقط. وتقتصر موجبات كاروتوري على إثني عشر بنداً من جملة واحدة تتعلق بثلاثة منها بالأحكام التي تجيز نقل أجزاء من الأرض. وبند آخر متعلق "بفسخ العقد" ينص، ولغرابة الأمر، على أنه إذا طُلب يوماً من شركة كاروتوري مغادرة البلاد، فسوف يتعين عليها أن تفكك جميع التحسينات التي أجرتها على الأرض لضمان ألا يبقى أي مخلفات لها. وأما "الموجبات" الثمانية الباقية، فلا يلحظ أي إجراء لمساءلة الشركة على أدائها، وتتضمن عبارات من قبيل: "يتوجب على المؤجر له توفير الرعاية الجيدة للأرض المستأجرة والموارد الطبيعية فيها، وصونها"، و"يوفر المؤجر له بيانات صحيحة وتقارير عن نشاط الاستثمار بناء على طلب وزارة الزراعة والتنمية الريفية".^{١٢٢}

^{١٢٠} مقابلة مع مسؤول عن العلاقات العامة، كاروتوري، أديس أبابا، ٢٤ أكتوبر ٢٠١١.

^{١٢١} مقابلة، أديس أبابا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١.

^{١٢٢} Federal Democratic Republic of Ethiopia, Ministry of Agriculture and Rural Development, and Karuturi Agro Products Plc, "Land Rent Contractual Agreement," 2010, <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.eap.gov.et/sites/default/files/Karuturi-Agreement.pdf>.

المنافع المحدودة التي تجنيها إثيوبيا

لا تُفرض متطلبات عملية دنيا على المستثمرين فحسب، إنما الرسوم والضرائب المالية متدنية جداً في إثيوبيا. وفقاً لمسؤول سابق في وزارة الزراعة، المبلغ الأقصى الذي يتعين على مستثمر أجنبي أن يدفعه لاستئجار أرض زراعية هو ١٣٥ بر في الهكتار الواحد (أقل من ٨ دولارات أمريكية في الهكتار الواحد). وفي المشاريع البعيدة عن أديس أبابا، قد ينخفض هذا المبلغ إلى ٨٢ بر في الهكتار الواحد (٤,٨٠ دولار أمريكي).^{١٣٣} عوضاً عن ذلك، وحسب المسؤول، تهتم الحكومة أكثر "بأهمية المشروع بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني"، بما في ذلك:

- فرص العمل للفقراء في هذه المنطقة الريفية.
- استبدال الواردات بالمنتجات، أي تُباع المنتجات محلياً بدل المنتجات التي يتم استيرادها حالياً.
- رسوم الصادرات على المنتجات المصدّرة.
- ضريبة الدخل على الموظفين.
- ضرائب الشركة على أرباح الشركة.

وهذا العنصر الأخير مثير للمشاكل نظراً إلى أن هذه الضرائب تُدفع فقط إلى الولاية بعد أن يكون قد بلغ المستثمر نقطة التعادل في المشروع، وبعد أن تكون الشركة قد استفادت من فترة الإعفاء الضريبي. وعلاوةً على ذلك، فيما تبلغ ضريبة الشركات على المؤسسات الصناعية ٣٥٪، فهي تتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ فقط للمشاريع الزراعية.

وفي الوقت ذاته، توفر هيئة الاستثمار في إثيوبيا الحوافز الضريبية التالية للمستثمرين:^{١٣٤}

- الإعفاء من جميع رسوم الاستيراد الخاص بأي تجهيزات/معدات/تكنولوجيا/آلات أو غيرها من المدخلات اللازمة للمشروع. وما من مهلة زمنية محددة لهذا الإعفاء؛ فهو متاح، أقله على الورق، بصورة دائمة.
- الإعفاء من جميع أشكال الرسوم على التصدير تقريباً.
- لا قيود على تحويل الأرباح أو مكاسب رأس المال.
- الإعفاء من دفع ضريبة الدخل لفترة تتراوح بين سنتين و ٨ سنوات حسب الظروف، وحسب القدرة على تأجيل الخسائر إلى السنوات المقبلة لتمديد فترة الإعفاء الضريبي.

وعلى عكس ما يجب أن يحصل في بلاد تعاني انعداماً حاداً في الأمن الغذائي المحلي، تقضي الحوافز الرامية إلى زيادة مدة الإعفاء الضريبي بتصدير نسب أكبر من الإنتاج. وتسعى الحكومة إلى تيسير تصدير إنتاج الأغذية من خلال إلغاء حوافز المنتجين الأجانب على بيع منتجاتهم محلياً.

لذا، لا تتلقى الحكومة الإثيوبية في الواقع أي منافع مالية ملحوظة من هذه المشاريع خلال السنوات الخمسة الأولى أو أكثر، وحتى بعد ذلك، فهي تتلقى مبالغ ضئيلة جداً من الإيجار ومن الضرائب. وإضافة إلى القلة، إن المستويات الحالية من العمالة التي ستوفرها هذه المشاريع في المناطق النائية تقتصر على العمالة الوضيعة قليلة الأجر، وعلى الأعمال الموسمية خاصة. ونظراً إلى أن

^{١٣٣} مقابلة، أديس أبابا، ٢٩ سبتمبر، ٢٠١١.

^{١٣٤} إنها متاحة للجميع على الإنترنت على: http://www.ethioinvest.org/Investment_Regime.php. Ethiopian Investment Agency, "Investment Regime,"

هذه المشاريع لا توفر لإثيوبيا أي منفعة حقيقية، من الصعب فهم التبرير المنطقي وراء إقامة هكذا مشاريع. ولدى طرح السؤال بالبحاح على مسؤول أُجريت مقابلة معه، أقر "بأن هذه الصفقات ترمي فقط في الحقيقة إلى إدخال عملات أجنبية إلى الاقتصاد".^{١٢٥}

الفساد؟

إن عملية الاستثمار البيروقراطية الملتوية والتي تطال مستويات الحكومة كافة مثالية لتشااطر المكاسب غير المشروعة بين هيكلية الحزب الحاكم عند كل مستوى من مستويات الحكومة. ويوفر نظام المسؤولين عن المناطق المصنفة، والذي ينص على دفع التعويضات وتحديد متلقي هذه التعويضات، من دون أنظمة، فرصاً للفساد يصعب أحياناً على المسؤولين المناطقيين ذوي الأجور المنخفضة مقاومته.

إنما وعلى خلاف الوضع في كمبوديا، إن وجدت المكاسب غير الشرعية في إثيوبيا، فهي سرية وخفية. خلال زيارتي الميدانية للبلاد حيث أمضيت ثلاثة أشهر، لم أشهد يوماً أياً من أشكال الفساد الحقة الموجودة في البلدان المجاورة لإثيوبيا، وفي العديد من بلدان آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية. لم أواجه يوماً تصرفاً يسعى إلى الحصول على مكاسب غير شرعية في إثيوبيا، ووجدت أنه من الصعب التحدث إلى الناس عنه إن بطريقة رسمية أو غير رسمية. وحتى الأشخاص الأكثر صراحة في حديثهم لم يقولوا الكثير عن هذه المكاسب.

من الصعب الاعتقاد بأنه ما من فساد في إثيوبيا، وأن صفقات الأراضي التي تأتي بحفنة صغيرة من المنافع للبلاد لا تتم من دون منافع للنخبة. إنما لا يسعني أن أقدم أدلة ثابتة على أي حالات محددة من الفساد مرتبطة بهذه الصفقات المتصلة بالاستثمارات الأجنبية للأراضي.

استعراض المخاطر

بصورة عامة، إن الاستثمار في عمليات تأجير واسعة النطاق للإنتاج الزراعي بالطرق الصناعية في إثيوبيا لا يفضي إلى نتائج إيجابية لسكان الأرياف المتضررين. وهذا يولد بيئة محفوفة بالمخاطر للمستثمرين، وبخاصة حين تُضاف إليها البيئة عالية الخطورة التي تسود أصلاً في البلدان النامية عامة، وإلى الجغرافية الإثنية والسياسية التي تطبع إثيوبيا بصورة خاصة. وقبل استنباط بعض الاستنتاجات من الأدلة الواردة في هذا التقرير، لا بد من استعراض المخاطر التي من المحتمل أن يواجهها المستثمرون المهتمون بالقطاع الزراعي في إثيوبيا.

وفي الوقت الحاضر، لا وجود لأطر تنظيمية محددة جيداً بالنسبة إلى بعض جوانب الأنشطة في إثيوبيا. وحتى حين توضع القوانين، قلما تُحترم أو لا تُنفذ على نحو ملائم. في إثيوبيا، تتركز السلطة السياسية بين أيدي قليلين، كما أن النجاح رهن بالعلاقات الطيبة مع شخصيات بارزة في الحكومة. وفي هذا الصدد، ما من ضمانات في حال حدوث تحول في السلطة السياسية. بيد أن هذه المسائل شائعة في بيئة البلدان النامية، ولن تردع الاستثمارات التي ترمي إلى تحقيق عوائد كبيرة.

علاوةً على ذلك، ترتبط بعض المخاطر بالأمن الغذائي. فاعتماد إثيوبيا على المعونة الغذائية، والانتشار المستمر للفقر والجوع يشيران إلى إمكانية ظهور مخاطر من انعدام الأمن الغذائي المحلي في البلاد. وفي حال تفاقم وضع الأمن الغذائي المحلي، وبخاصة على

^{١٢٥} مقابلة، أديس ابابا، ١٢ أكتوبر ٢٠١١.

مقربة من مشاريع المستثمرين، فثمة خطر في أن يجد المستثمرون أن إنتاجهم قيم بالنسبة إلى الحكومة أكثر منه بالنسبة إلى علاقة الاستثمار في الأجل الطويل. وأجاب أحد المسؤولين الذين أُجريت مقابلة معهم قائلاً:

فيما تؤدي الأنظمة دوراً مهماً، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه، في نهاية المطاف، إذا اعتبرت الحكومة أن المنافع المتأتية عن مواصلة المشاركة في البلاد أكبر من السلبات، تكون الشركة قد أساءت إدارة استثمارها.^{١٣٦}

فإن الزراعة التجارية واسعة النطاق في بيئة من صغار المزارعين الفقراء تقليدياً قادرة على مفاومة حالة الفقر في إثيوبيا. وإذا أدت هكذا المشاريع إلى التفكيك والإفقار، فسوف يستتبعها نقص في حسن النية في صفوف الجماعات المحلية المتضررة. وتتصل مخاطر أخرى بتدهور الأرض، والمياه، والبيئة، وتترك آثاراً مباشرة على الجماعات المحلية كافة. وكما ذكر مسؤول:

إن تدهور الأراضي والمياه ليس منتجاً لأي من المستثمر أو البلاد. وفي حين يجب وضع ضوابط رقابية لهذا الأمر، يتعين على المستثمرين أن يضطلعوا بمسؤولية محدّدة. هم المسؤولون عن الآثار المترتبة على نشاطاتهم، على الصعيدين البيئي والاجتماعي. فالقاعدة الأولى بالنسبة إلى المستثمر تقضي ”بعدم الأذية“، والتصرف دائماً بحيث لا يغادر المكان في وضع أسوأ مما وجده.^{١٣٧}

أخيراً، يسعى العديد من المستثمرين إلى تحقيق عوائد قصيرة الأجل على الرغم من أنه هذه المشاريع معدة لتكون مشاريع زراعية طويلة الأجل. فالزراعة في طبيعتها هي استثمار في الأجل الطويل، وبناء مؤسسة للحصول على عوائد ثابتة في الأجل الطويل يستوجب مجموعة من التصرفات غير السعي إلى كسب مفاجيء في الأجل القصير. وعلى الرغم من هذه المخاطر، تتسنى إمكانية ملحوظة لتحقيق كسب اجتماعي واقتصادي في الزراعة الإثيوبية. وبما أن المزارعين الإثيوبيين لا يستغلون مواردهم على نحو كافٍ وينتجون أقل بكثير مما يستطيعون، فإن الفرص لتحقيق الأرباح والتنمية على السواء ضخمة في إثيوبيا، وليس بالنسبة إلى المستثمر فحسب إنما أيضاً بالنسبة إلى البلاد.

الخاتمة

غالباً ما تُقدّم حجتان كبيرتان في ما يخص الاستثمارات التجارية في بيئات البلدان النامية: الحجة الأولى هي أن الاستثمارات تأتي بمنافع اقتصادية للبلاد بصورة إجمالية، والثانية هي أنها ليست من مسؤولية المؤسسة التجارية — التي يوجهها التحفيز لتحقيق الأرباح — أن تحقق نتائج تنموية للغير على حساب نجاح المؤسسة. وغالباً ما يُعتبر نجاح المؤسسة من مسؤولية حكومة البلد المضيف. إنما وكما يوضحه هذا التقرير، إن الاستثمارات القائمة على الأراضي وغير المنظمة إلى حد بعيد في مناطق المرتفعات والمنخفضات في إثيوبيا تحقق قدراً قليلاً من العائدات للاقتصاد المحلي أو الوطني، وتؤثر سلباً على المجتمعات المحلية. ومن الواضح أيضاً أن الحكومة الإثيوبية لا تظهر قدرة لضمان ألا يتأذى الناس من مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الزراعة. بالفعل، تبادر الحكومة إلى ترحيل السكان المحليين، في خطوة استباقية، من أراضيهم حتى قبل قدوم المستثمرين. ويتعين على المستثمرين

^{١٣٦} المصدر نفسه. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

^{١٣٧} المصدر نفسه. (النص المقتبس مترجم إلى اللغة العربية)

بذل المزيد من الجهود لتحقيق نتائج تنموية من أجل التخفيف من احتمال ظهور نتائج سلبية على نطاق واسع. وليس بإمكان المستثمرين أن يعتمدوا على الحكومة الإثيوبية لحماية مشاريعهم الاستثمارية من المخاطر المحلية.

فالمشاكل التي تواجه فقراء الأرياف هي ذاتها في إثيوبيا وكمبوديا، وهي مسائل باستطاعة المستثمرين حلها من خلال مساعدة صغار المزارعين في تحسين إنتاجيتهم. وتشمل هذه المسائل حيازة الأراضي؛ وعدم الحصول على رؤوس الأموال؛ وعدم الحصول على مدخلات، والتكنولوجيا، والمعدات؛ وغياب البنية التحتية؛ وغياب الوصول إلى الأسواق. غير أن إنتاجية صغار المزارعين لن تتحسن إذا سلبوا أرضهم. وعلى الرغم من الخطاب السائد بأن الجميع رابح في هذه المعادلة لتبرير صفقات الأراضي، من الأرجح أن النتائج الحقيقية المفيدة للجميع سوف تتحقق من خلال الاستثمار في المزارعين الإثيوبيين والكمبوديين.

والفرصة موجودة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع الزراعة الريفية. إنما في إثيوبيا، هذا الأمر معقد نظراً إلى الحاجات المختلفة في الزراعة في المنخفضات والمرتفعات، وبسبب الجغرافيا الإثنية والسياسية في البلاد. والأهم هو أنه ما زال من غير الواضح ما إذا كانت نماذج الاستثمار التي تدعم أصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا لتحقيق فوائد كافية لمواجهة الأزمة الغذائية في إثيوبيا، والمساهمة في فوائد التصدير إلى الأسواق المحلية في بلدان المستثمرين.

وأحد الاختلافات بين إثيوبيا وكمبوديا هو أن النتائج السلبية للاستثمارات الأجنبية في الأراضي في إثيوبيا أفضت على ما يبدو إلى نزاعات أقل عنفاً. للوهلة الأولى، قد يدل هذا على أن إثيوبيا تشكّل بيئة أقل خطورة من كمبوديا. إنما تشكل المناطق التي تتواجد فيها المشاريع بيئة معادية للمستثمرين في كلا البلدين. وما زالت عوامل الخطر ذاتها واضحة جلية في كل من إثيوبيا وكمبوديا. وهي تشمل السكان المحليين المجريدين من أراضيهم، والمعرضين للفقر والجوع، والغاضبين الذين يعيشون على مقربة من المشاريع أو الذين يوظفون في المشاريع. وهذا يشير إلى أنه يتعين على المستثمرين بذل مزيد من الجهود للعمل والتعاون مع السكان المحليين من أجل التخفيف من هذه العدائية، وإرساء الأسس التي تتيح للمشاريع تحقيق نجاح موثوق.

التوصيات والخطوات التالية

إن المشاريع القائمة في إثيوبيا والمتصلة بصفقات الأراضي تسلط الضوء على ممارسات الاستثمار السيئة. وهذه لا تطرح مشكلة بالنسبة إلى السكان المحليين المتضررين فحسب، إنما هي تعرّض إلى الخطر أيضاً قدرة المستثمرين على تحقيق الأهداف طويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي التي تصبو إليها الاستثمارات في الأراضي. إنما تبقى فرصة زيادة الإنتاجية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا قائمة، وتوفّر إمكانية أن تولّد كميات أكبر من الأغذية للاستهلاك وحتى للتصدير.

وإذ تبقى هذه الأمور نصب أعيننا، يحدد هذا التقرير بعض التوصيات الرئيسية. فإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تسعى إلى نتائج تحقق مصلحة الجميع، تتوجه التوصية الأولى إلى هذه البلدان بحيث تعمد، بشكل فردي أو جماعي، إلى تنظيم الأنشطة التي تقوم بها مؤسساتها خارج أراضيها قبل الانخراط في أي مشاريع جديدة. فهذا ضروري لتلافي ممارسات الاستثمار السيئة الواضحة في هكذا صفقات. وثمة نهج مقبول دولياً إزاء هذا التنظيم تمّ تحديده في تقرير راغي الذي قُدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة.^{١٢٨} وبناء على هذا النموذج، يتعيّن على دول مجلس التعاون الخليجي أن "تحدّد بوضوح التوقع بأن جميع مؤسسات الأعمال التي اتخذت موقفاً لها على أراضيها و/أو نطاق اختصاصها تحترم حقوق الإنسان عبر عملياتها".^{١٢٩} كذلك، تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تنفيذ إطار راغي بكامله هو بمثابة استراتيجية للمساعدة في التشجيع على حسن تصرف المستثمر والمؤسسة. وتطرح المشكلة المستمرة لانعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا مسائل بشأن قابلية استمرار تصدير فوائد ملحوظة من البلاد. لا يجب تفويت الفرص التي توفرها التحسينات الممكنة للإنتاجية في الزراعة الإثيوبية. وبصورة خاصة، إن إمكانية تطوير أسواق

^{١٢٨} جون راغي (John Ruggie) هو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مسألة حقوق الإنسان، والمؤسسات العابرة للحدود، ومؤسسات تجارية أخرى. أنظر: John Ruggie, "Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations 'Protect, Respect and Remedy' Framework" (New York: United Nations Human Rights Council, 2011).

^{١٢٩} المصدر نفسه، ص ٧.

تصدير قابلة للاستمرار للرعاة الإثيوبيين تستوجب تحقيقاً دقيقاً. فتحسين الإنتاجية يمكن أن يساعد إثيوبيا في مواجهة مشاكلها على صعيد الأمن الغذائي المحلي، وقد يوفر فوائض موثوقة للتصدير إلى أسواق المستثمرين.

وبصورة عامة، إن الاستثمارات في التنمية الزراعية التي تمكن المجتمعات المحلية، وتولد لها المنافع، قد تكون على الأرجح أكثر نجاحاً في الأجل الطويل من الاستثمارات التي تحتجز الموارد من هذه المجتمعات. والأمر سيان في كمبوديا وإثيوبيا، على الرغم من اختلافاتهما الداخلية، ويبدو من المرجح أن ينطبق هذا المبدأ على البيئة السائدة في بلدان نامية أخرى أيضاً. وعلى ضوء كل ما تقدم، التوصية الثانية هي في أن تضع بلدان مجلس التعاون الخليجي جدول أعمال بحثي ينظر في بلدان أخرى قد تستضيف الاستثمارات للتأكد من أنه ينطبق على بلدان أخرى أقل نمواً وتملك طاقات زراعية. ويجب أن يسعى جدول الأعمال هذا إلى وضع نماذج ملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتمحورة حول أصحاب الحيازات الصغيرة التي يمكن أن تحقق تحسينات في الإنتاجية، وتؤمن الدخل للمزارعين، والفوائض للتصدير التي تبحث عنها بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهذا سوف يستوجب استثمارات في مشاريع رائدة تجري إدارتها بصورة مستقلة لاكتساب خبرة عملية يمكن استنتاج الاستراتيجيات، والسياسات، والبروتوكولات منها. وفي ظل المواد الواردة في هذا التقرير، إن التوصية الأخيرة لصانعي السياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تقضي بالتفكير ملياً بالاستراتيجيات القائمة للاستثمار في تنمية الزراعة القطرية سعياً لتحقيق أهداف طويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي. وهذا يشمل وضع حد للشغرات في البرامج القائمة، والتفكير باستراتيجيات سياساتية بديلة، والأخذ في الاعتبار:

- تأجيل الاستثمارات في الأراضي إلى حين توضع آليات — أو بدائل عنها — تخفف من المخاطر الناشئة عنها.
- تنظيم نشاط القطاع الخاص لتحقيق أهداف الأمن الغذائي التي تسعى إليها الدولة.
- وضع الاستراتيجيات، والسياسات، والبروتوكولات لإدارة مشاريع الاستثمار المركزة على أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الاستناد إلى الدروس المستمدة من بحوث أخرى.
- انشاء آليات مستقلة للمساءلة تخضع للمراجعة العلنية لمشاريع القطاع الخاص والمشاريع التي توجهها الدولة على السواء.

وقد تبدو النقطة الأخيرة مضادة لمصالح الممارسات العادية في مجال الأعمال والاستثمار التي تميل إلى تجنب الشفافية. بيد أنه من المهم جداً رصد أنواع المخاطر التي تعرض إلى الخطر الاستدامة طويلة الأجل لهذه المشاريع. فتجريد السكان من ممتلكاتهم، وتعرضهم إلى الأذى، والإفقار في البلد المضيف، هي المخاطر التي ينبغي تفاديها بحذر إذا كان لمشاريع الأمن الغذائي في البلدان الأجنبية أن تكتنف إمكانات عالية لتحقيق النجاح في الأجل الطويل.

- World Trade Organization. "Agriculture." http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/agric_e.htm.
- . "Agricultural Negotiations: Background." December 1, 2004. http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/negs_bkgrnd00_contents_e.htm.
- . "Amendment of Quarantine Requirements for the Importation of Animals and Animal Products." 2011. http://members.wto.org/crnattachments/2011/sps/TPKM/11_3315_00_e.pdf.
- Zewde, Bahru. *A History of Modern Ethiopia 1855-1991*. Oxford: James Currey, 2001.

- Potter, Clive, and Mark Tilzey. "Agricultural Multifunctionality, Environmental Sustainability and the WTO: Resistance or Accommodation to the Neoliberal Project for Agriculture?" *Geoforum*, 38, no. 6 (2007): 1290-1303.
- Pratt, David, Francois Le Gall, and Cornelius de Haan. "Investing in Pastoralism Sustainable Natural Resource Use in Arid Africa and the Middle East." World Bank Technical Paper 365. 1997.
- Rahmato, Desalegn. "Searching for Tenure Security? The Land System and New Policy Initiatives in Ethiopia." Forum for Social Studies Discussion Paper 12. 2004.
- Reuters. "Ethiopia's Struggling Flower Farms Appeal for Help." 2009. <http://af.reuters.com/article/investingNews/idAFJOE52O0KU20090325>.
- Robles, Miguel, Maximo Torero, and Joachim von Braun. "When Speculation Matters." IFPRI Issue Brief 57. Washington DC: International Food Policy Research Institute. February 2009. http://www.abhatoo.net.ma/index.php/fre/content/download/13502/230576/file/When_Speculation_matters.pdf.
- Rosenberg, David. "Food and the Arab Spring." *The Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal* 15, no. 3 (2011). <http://www.gloria-center.org/2011/10/food-and-the-arab-spring/>.
- Ruggie, John. "Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations 'Protect, Respect and Remedy' Framework." New York: United Nations Human Rights Council, 2011. <http://www.business-humanrights.org/media/documents/ruggie/ruggie-guiding-principles-21-mar-2011.pdf>.
- Savory Institute. "Seminar on Holistic Grazing Management—28 March 2012." 2012. <http://www.savoryinstitute.com/2012/02/allan-savory/seminar-on-holistic-grazing-management-28-march-2012/>.
- Shepherd, Benjamin. "Above Carrying Capacity: Saudi's External Policies for Securing Food Supplies." Paper presented at World Congress of Middle Eastern Studies, Barcelona, July 19-24, 2010. http://www.insight-in-security.com/insight/wp-content/uploads/2012/05/Shepherd-_Saudi-Arabias-external-policies-for-securing-food-supplies-9Jun2010.pdf.
- . "GCC Land Investments Abroad: The Case of Cambodia." CIRS Summary Report 5, Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2012. <http://www12.georgetown.edu/sfs/qatar/cirs/CambodiaSummaryReport.pdf>.
- . "Thinking Critically About Food Security." *Security Dialogue* 43, no. 3 (2012): 195-212.
- Smith, David. "Ethiopia Jails Swedish Journalists on Terrorism Charges." *The Guardian*, December 27, 2011. <http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/27/ethiopia-jails-swedish-journalists-terrorism>.
- Speildoch, Alexandra, and Sophia Murphy. "Agricultural Land Acquisitions: Implications for Food Security and Poverty Alleviation." In *Land Grab? The Race for the World's Farmland*, edited by Michael Kugelman and Susan L. Levenstein, 39-53. Washington DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2009.
- Taylor, Jerome, and Andrew Buncombe. "The Food Crisis Begins to Bite." *The Independent*, April 25, 2008. <http://www.independent.co.uk/news/world/politics/the-food-crisis-begins-to-bite-815437.html>.
- Teshome, Amdissa. "Agriculture, Growth and Poverty Reduction in Ethiopia Policy Processes around the New PRSP (PASDEP)." Futures Agriculture Research Paper 004. 2006. http://www.dfid.gov.uk/r4d/PDF/Outputs/futureagriculture/FAC_Research_Paper_No4.pdf.
- United Nations Economic Commission for Africa, African Union Commission, and African Development Bank. "Assessing Regional Integration in Africa: Enhancing Intra-African Trade IV." 2010. <http://www.uneca.org/aria4/index.htm>.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA). "Export Controls Curtail Aid for Hungry Neighbours." *IRIN News*. 2008. <http://www.irinnews.org/report.aspx?ReportId=78187>.
- United States Bureau of the Census. "International Database." 2010. <http://www.census.gov/ipc/www/idb/informationGateway.php>.
- Van Zantvoort, Ton. *A Blooming Business*. A Newton film in coproduction with VPRO, 52:00. March 2009. http://www.newtonfilm.nl/blooming_business/.
- World Bank. "Productive Safety Nets APL II." 2010. <http://www.worldbank.org/projects/P098093/productive-safety-nets-apl-ii?lang=en>.
- . "Rising Global Interest in Farmland: Can it Yield Sustainable and Equitable Benefits?" 2011. http://siteresources.worldbank.org/INTARD/Resources/ESW_Sept7_final_final.pdf.

- Frydenlund, John. "Sowing the Seeds of Failure: A Critique of the 2007 US Farm Bill." Global Subsidies Initiative. International Institute for Sustainable Development. 2007. <http://www.iisd.org/gsi/news/sowing-seeds-failure-critique-2007-us-farm-bill>.
- Gadaa.com. "Ethiopia: Flower Farms in Oromiya use Carcinogenic Chemicals." May 29, 2009. <http://gadaa.com/oduu/648/2009/05/29/ethiopia-flower-farms-use-carcinogenic-chemicals-in-oromia/>.
- Hammond, Laura. "Strategies of Invisibilization: How Ethiopia's Resettlement Programme Hides the Poorest of the Poor." *Journal of Refugee Studies* 21, no. 4 (2008): 517-536.
- Hardin, Garrett. "The Tragedy of the Commons." *Science* 162, no. 3859 (1968): 1243-1248.
- Human Rights Council of Ethiopia. "The Impact of the CSO Proclamation on the Human Rights Council." July 2011. <http://www.ehrco.org/images/impact.pdf>.
- International Crisis Group. "Ethiopia: Ethnic Federalism and its Discontents." ICG Africa Report 153. 2009. <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/horn-of-africa/ethiopia-eritrea/EthiopiaEthnicFederalismandItsDiscontents.pdf>.
- Johnstone, Sarah, and Jeffrey Mazo. "Global Warming and the Arab Spring." *Survival: Global Politics and Strategy* 53, no. 2 (2011): 11-17.
- Kingdom of Saudi Arabia Ministry of Foreign Affairs. "Custodian of the Two Holy Mosques Received Minister of Commerce and Industry." January 26, 2009. <http://www.mofa.gov.sa/sites/mofaen/ServicesAndInformation/news/statements/Pages/NewsArticleID88796.aspx>.
- Kurjanska, Malgorzata, and Mathias Risse. "Fairness in Trade II: Export Subsidies and the Fair Trade Movement." *Politics, Philosophy & Economics* 7, no. 1 (2008): 29-56.
- La Vie Campesina. "Land Grabbing: La Vie Campesina Urges States to Act." 2012. http://viacampesina.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=1266:land-grabbing-la-via-campesina-urges-states-to-act&catid=23:agrarian-reform&Itemid=36%3E.
- Lacey, Trevor, and Carol Llewellyn. "Eragrostis Tef as a Specialised Niche Crop." Government of Western Australia, Department of Agriculture Farmnote 42/2005. 2005. http://www.agric.wa.gov.au/objtwr/imported_assets/content/fcp/sc/farmnote.pdf.
- Landcare Australia. "Case Studies." <http://www.landcareonline.com.au/case-studies/qld/roger-landsberg-primary-producer-award/>.
- Landportal.info. "Homepage." May 2012. www.landportal.info.
- Little, Peter. "Hidden Value on the Hoof: Cross-border Livestock Trade in Eastern Africa." Common Market for Eastern and Southern Africa, Comprehensive African Agriculture Development Programme Policy Brief 2. February 2009. http://www.caadp.net/pdf/COMESA_CAADP_Policy_Brief_2_Cross_Border_Livestock_Trade%282%29.pdf.
- Madoffe, Seif. "Africa: Biofuels and Neo-Colonialism." Weekly Forum for Social Justice in Africa. June 4, 2009. <http://allafrica.com/stories/200906040880.html>.
- Mitchell, Donald. "A Note on Rising Food Prices." World Bank Policy Research Working Paper 4682. Development Prospects Group, July 2008. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1233058.
- Monbiot, George. "Rich Countries Once Used Gunboats to Seize Food, Now they Use Trade Deals." *The Guardian* August 25, 2008. <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2008/aug/26/food.eu>.
- Mwanakatwe, Peter, and Lamin Barrow. "Ethiopia's Economic Growth Performance: Current Situation and Challenges." African Development Bank Group Chief Economist Complex Economic Brief 1, no. 5. September 17, 2010. http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/ECON%20Brief_Ethiopia%20Economic%20growth.pdf.
- Nicoll, Alexander. "The Simmering Food Crisis." *IISS: Strategic Comments* 14, no. 9. November 2008. <http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-issues/volume-14-2008/volume-14-issue-9>.
- Obole, Tamiru. "Ethiopia: Cut flower bonanza: At What Cost?" *Jimma Times*. 2008.
- Petrus, James. "The Great Land Giveaway: Neo-Colonialism by Invitation." Global Research. Centre for Research on Globalisation. December 1, 2008. <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=11231>.

Bibliography (ببليوغرافيا)

- Aggarwal, Rajesh. "Dynamics of Agriculture Negotiations in the WTO." *Journal of World Trade (Law-Economics-Public Policy)* 39, no. 4 (2005): 741-762.
- Al-Zahrani, Saleh. "Report Plays up Challenges in Agriculture Investment Abroad." *Saudi Gazette*. October 5, 2011. <http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111005109997>.
- Alemu, Dawit, Woldeamlak Bewket, Gete Zeleke, Yemisrach Assefa, and Peter Trutmann. "Extent and Determinants of Household Poverty in Rural Ethiopia in Six Villages." *Eastern Africa Social Science Research Review* 27, no. 2 (2011): 21-49.
- Amera, Tadesse, and Nigussu Aklilu. "Ethiopian NGOs Work to Improve Conditions for Flower Producers." *Pesticides News* 82. December 2008. http://www.pan-uk.org/pestnews/Issue/pn82/PN82_p4-5.pdf.
- BBC News. "Mexicans Stage Tortilla Protest." February 1, 2007. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/6319093.stm>.
- . "Food Riots Turn Deadly in Haiti." April 5, 2008. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/7331921.stm>.
- . "Haitian Senators Vote to Fire PM." April 12, 2008. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/7344729.stm>.
- . "Madagascar in Crisis." March 18, 2009. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/7935682.stm>.
- . "Madagascar Leader Axes Land Deal." March 19, 2009. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/7952628.stm>.
- Bedada, Samson Mechal, and Messay Shiibre Eshetu. "Ethiopian Floriculture Industry from Corporate Social Responsibility (CSR) and Governance Perspective." Master's Thesis, Karlstad University, 2011.
- Business Standard. "Karuturi Incurs \$15mn Loss as Floods Ravage Maize Crop in Ethiopia." October 5, 2011.
- Central Statistics Agency of Ethiopia. "2010 National Statistics (Abstract): Agriculture." 2010. http://www.csa.gov.et/index.php?option=com_rubberdoc&view=doc&id=319&format=raw&Itemid=561.
- Daniel, Shepard, and Anuradha Mittal. "The Great Land Grab: Rush for the World's Farmland Threatens Food Security for the Poor." 2009. http://www.oaklandinstitute.org/sites/oaklandinstitute.org/files/LandGrab_final_web.pdf.
- Ethiopian Economic Association and Ethiopian Economic Policy Research Institute. "Land Tenure and Agricultural Development in Ethiopia." Addis Ababa, 2002.
- Ethiopian Investment Agency. "Investment Regime." 2010. http://www.ethioinvest.org/Investment_Regime.php.
- . "Licensing and Registration Services." 2010. http://www.ethioinvest.org/service_types.php.
- FAOSTAT. "Statistics." 2011. <http://www.fao.org/corp/statistics/en/>.
- Farmland Grab. "Food Crisis and the Global Land Grab." January 2012. www.farmlandgrab.org.
- Federal Democratic Republic of Ethiopia. "Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia." 1995. [http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/ET/Constitution\(LF1\).pdf](http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/ET/Constitution(LF1).pdf).
- . "Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census." 2008. http://www.csa.gov.et/pdf/Cen2007_firstdraft.pdf.
- . "Proclamation 621: Charities and Societies." *Federal Negarit Gazeta* 25. 2009. <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4ba7a0cb2.html>.
- . Ministry of Finance and Economic Development. "Growth and Transformation Plan 2010/11-2014/15." 2010. http://www.ethiopians.com/Ethiopia_GTP_2015.pdf.
- . Ministry of Agriculture and Rural Development and Karuturi Agro Products Plc. "Land Rent Contractual Agreement." 2010. <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.eap.gov.et/sites/default/files/Karuturi-Agreement.pdf>.
- . "Ethiopia: Land—Historical Context." 2011. <http://www.insight-in-security.com/insight/wp-content/uploads/2011/12/Ethiopia-LandHistoricalContext.pdf>.
- . "Land Q&A." 2011. <http://www.insight-in-security.com/insight/wp-content/uploads/2011/12/Ethiopia-LandQA.pdf>.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations. *The State of Food Insecurity in the World 2010: Addressing Food Insecurity in Protracted Crises*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations and the World Food Programme. 2010. <http://www.fao.org/docrep/013/i1683e/i1683e.pdf>.

المرفق: تعود جميع حقوق نشر هذه الصور إلى المؤلف بنجامين شيبيرد، ٢٠١١



الرسم ٢: صورة جوية للمرتفعات الزراعية في إثيوبيا تبين نماذج استخدام الأراضي ومساحات قطع الأرض. في الاتجاه الجنوبي الغربي من أديس أبابا، على ارتفاع حوالى ٦,٠٠٠ قدم.



الرسم ١: صورة جوية للمرتفعات الزراعية في إثيوبيا تبين نماذج استخدام الأراضي ومساحات قطع الأرض. في الاتجاه الجنوبي الغربي من أديس أبابا، على ارتفاع حوالى ١٢,٠٠٠ قدم.



الرسم ٤: المرتفعات الزراعية في إثيوبيا التي تبين المزارع على سفوح الهضاب جنوب أديس أبابا باتجاه نازرت.



الرسم ٣: المرتفعات الزراعية في إثيوبيا، جنوب أديس أبابا باتجاه نازرت.



الرسم ٦: استخدام المصاطب في منطقة نهر جيما.



الرسم ٥: المرتفعات الزراعية في إثيوبيا التي تبين المزارع على سفوح الهضاب، في منطقة موكا تاري شمال أديس أبابا.



الرسم ٨: سوق خلال النهار في منطقة موكا تاري. وتذهب العديد من العائلات إلى السوق سيراً على الأقدام.



الرسم ٧: استخدام المصاطب في منطقة نهر جيما.



الرسم ١٠: حصاد الشعير يدوياً، منطقة موكا توري.



الرسم ٩: نشير إلى غياب وسائل النقل الآلي: معظم الناس يتنقلون سيراً على الأقدام، وأحياناً يستخدمون عربات تجرها حمير. منطقة جبري غوراتشا.



الرسم ١٢: وفقاً للقرويين، كانت هذه في السابق منطقة حرجية للرعي العام والموارد الحرجية، منطقة دبرزيت.



الرسم ١١: التآكل والسيول من مشروع مستثمر في أراضي القرويين المزروعة بالمحاصيل، منطقة دبرزيت.



الرسم ١٤: مزارع السمسم والبندق في منطقة جامبيلا. نظراً إلى المساحات الواسعة من الأراضي التي مُنحت إلى المستثمرين، لا تبدو هذه المشاريع كبيرة جداً.



الرسم ١٣: قُطعت طريق الوصول إلى المياه العذبة في البحيرة في الخلف بفعل "التطوير" على طول جوانب البحيرة. وفقاً للقرويين، مدَّ أحد أصحاب الملك خطأ وصنوبر عبر أرضه للسماح للقرويين الوصول إلى المياه، منطقة دبرزيت.



الرسم ١٦: الطرقات القديمة والجديدة في منطقة جامبيلا.



الرسم ١٥: أراضٍ إنتاجية غير مأهولة في الوقت الحاضر في منطقة جامبيلا. وعلى الرغم من أن السكان المحليين طردوا من هذه المناطق، فلا يستخدم أي مستثمر هذه الأراضي.



الرسم ١٨: تغطية الهاتف الخليوي، جزء من "تطوير" منطقة جامبيلا.



الرسم ١٧: الأسلاك الكهربائية التي قُطعت أو أُتلفت، منطقة جامبيلا.



الرسم ٢٠: أراض ذات نوعية سيئة في منطقة جامبيلا جرى تقليبيها بعد الفيضانات، إنما في مواسم الجفاف لا تصلح سوى لنمو الشجيرات الشائكة. وقد قُطعت معظم الأشجار لبناء الأكواخ وتوفير حطب الوقود.



الرسم ١٩: "مخيمات" السكان المرحّلين في منطقة جامبيلا.



CIRS

CENTER FOR
INTERNATIONAL
AND REGIONAL
STUDIES

GEORGETOWN UNIVERSITY
SCHOOL OF FOREIGN SERVICE IN QATAR



GEORGETOWN UNIVERSITY

School of Foreign Service in Qatar
Center for International and Regional Studies

© ٢٠١٤ مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشؤون الدولية بجامعة جورتاون في قطر
مؤسسة قطر

صندوق بريد ٢٣٦٨٩
الدوحة، دولة قطر

<http://cirs.georgetown.edu>
cirsresearch@georgetown.edu

هاتف ٨٤٠٠ ٤٤٥٧ ٩٧٤+

فاكس ٨٤٠١ ٤٤٥٧ ٩٧٤+